مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار ١٨,١

إعداد: مجموعة اختبار السوكبا

SOCPA_SA

جدول المحتويات

المجموعة	اسم المعيـار	رقم الصفحة
إعداد التقارير المالية والأحداث اللاحقة	IAS 1 – عرض القوائم المالية	١
	IAS 7 – قائمة التدفقات النقدية	٤
	IAS 8 – السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	٦
	IAS 10 – الاحداث بعد فترة التقرير	٨
	IAS 34 – التقرير المالي الأولي	٩
	IAS 37 – المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة	١١
الإعتراف والقياس للأصول غير المتداولة	IAS 16 – العقارات والآلات والمعدات	١٣
	IAS 36 – الهبوط في قيمة الأصول	١٥
	IAS 38 – الأصول غير الملموسة	١٨
	IAS 40 – العقارات الاستثمارية	٢٢
	IFRS 5 – الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات غير المستمرة	٢٤
القوائم المالية الموحدة والمنفصلة والشركات الزميلة	IAS 21 – آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	٢٦
	IAS 27 – القوائم المالية المنفصلة	٢٨
	IAS 28 – الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة	٢٩
	IFRS 3 – تجميع الأعمال	٣٠
	IFRS 10 – القوائم المالية الموحدة	٣٢
الأدوات المالية	IAS 32 – الأدوات المالية - العرض	٣٤
	IFRS 7 – الأدوات المالية - الافصاحات	٣٥
	IFRS 9 – الأدوات المالية	٣٨
	IAS 41 – الزراعة	٤٢

القطاعات المتخصصة	IFRS 4 – عقود التأمين	٤٤
	IFRS 6 – استكشاف الموارد المعدنية و تقويمها	٤٦
الإعتراف والقياس لبنود القوائم المالية	IAS 2 – المخزون	٤٧
	IAS 12 – ضرائب الدخل	٤٨
	IFRS 16 – عقود الإيجار	٥٠
	IAS 19 – منافع الموظفين	٥٣
	IAS 20 – المحاسبة عن المنح الحكومية والافصاح عن المساعدة الحكومية	٥٥
	IAS 23 – تكاليف الاقتراض	٥٧
	IAS 26 – المحاسبة و التقرير من قبل خطط منافع التقاعد	٥٨
	IAS 29 – التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح	٦٠
	IFRS 1 – تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة	٦٢
	IFRS 2 – الدفع على أساس السهم	٦٤
	IFRS 14 – الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية	٦٧
	IFRS 15 – الايرادات من العقود مع العملاء	٦٨
الافصاح في البيانات المالية	IAS 24 – الافصاحات عن الطرف ذي العلاقة	٧٠
	IAS 33 – ربحية السهم	٧٢
	IFRS 8 – القطاعات التشغيلية	٧٥
	IFRS 11 – الترتيبات المشتركة	٧٧
	IFRS 12 – الافصاح عن الحصص في منشآت أخرى	٧٩
	IFRS 13 – قياس القيمة العادلة	٨١
تواريخ النشروالتطبيق والإلغاء	الأحداث التاريخية لمعايير المحاسبة الدولية	٨٣

معيار المحاسبة الدولي ١ : عرض القوائم المالية

IAS 1

نطاق المعيار

يصنف هذا المعيار الأساس لإعداد وعرض القوائم المالية ذات الغرض العام وذلك لمقارنة تلك البيانات مع بيانات المنشأة في الفترات السابقة ومع بيانات المنشآت الأخرى.

لا يطبق هذا المعيار على هيكل ومحتوى القوائم المالية الأولية المختصرة والمعدة.

أهم التعريفات

القوائم المالية ذات الغرض العام: هي التي تلبي احتياجات المستخدمين لتوفر احتياجاتهم من المعلومات.

الحذف الهام: يكون ذا اهمية نسبية إذا استطاع أن يؤثر بشكل فردي أو جماعي على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون. وتعتمد الأهمية على طبيعة الحذف أو سوء العرض.

الإيضاحات: معلومات إضافية في القوائم المالية، توفر وصفا سرديا أو تفصيلات للبنود المعروضة.

الدخل الشامل الآخر: يشمل بنود الدخل والمصروف التي لا تكون مثبتة ضمن الربح أو الخسارة كما هو مطلوب في المعايير الدولية، وتشمل مكونات الدخل الشامل.

تعديلات إعادة التصنيف: المبالغ التي يعاد تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو فترة سابقة.

الأصول المتداولة: وهي الأصول التي ينطبق عليها أحد ما يلي:

يتم الاحتفاظ بها لتحصيلها أو بيعها أو استخدامها خلال الدورة التشغيلية العادية.

الهدف منها المتاجرة خلال فترة قصيرة.

النقد والنقد المكافئ ولا يوجد قيد على استخدامها.

الأصول غير المتداولة: وهي الأصول التي لا تعتبر متداولة، وهي غير معدة للاستهلاك التام خلال الدورة التشغيلية العادية.

الالتزامات المتداولة: وهي الالتزامات التي تنوي المنشأة سدادها خلال ١٢ شهر أو دورة تشغيلية واحدة أو تحتفظ بها لغرض المتاجرة.

الالتزامات غير المتداولة: وهي الالتزامات التي لا يستحق سدادها خلال ١٢ شهر أو دورة تشغيلية واحدة أو لا يتم اقتناؤها بغرض المتاجرة.

عرض القوائم المالية

يجب على المنشأة عمل بيان واضح وغير متحفظ في الملاحظات، يفيد التزام المنشأة بالمعايير الدولية عند إعداد بياناتها المالية، الأمر الذي سيؤدي لعرضها بشكل عادل.

تقوم الإدارة بتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، وتعد البيانات المالية على هذا الأساس، مالم تكن المنشأة في طور التصفية أو وقف النشاط، ويجب الإفصاح عن الشكوك حول قدرة المنشأة بالاستمرار حال وجود شكوك أو ظروف جوهرية تفيد ذلك.

يعرض بشكل منفصل جميع الفئات الجوهرية، والبنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة، ولا يجوز عمل المقاصة بين أصل والتزام أو دخل ومصروف مالم يكن ذلك مطلوبا أو مسموحا به من أحد المعايير.

تعترف المنشأة بجميع بنود الدخل والمصاريف في دخل الفترة، إلا إذا تطلب المعيار الدولي أو سمح خلاف ذلك.

يجب الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات الضرورية لفهم بنود القوائم والبيانات المالية.

يجب الإفصاح عن جميع السياسات المحاسبية الهامة والمتبعة.

تشمل المجموعة الكاملة للبيانات المالية التي ينطبق عليها هذا المعيار "متضمنة لمعلومات مقارنة" كلاً من:

- **قائمة المركز المالي:**
  - **أصول متداولة:**

النقدية والنقدية المكافئة

الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة

المخزون

الذمم المدينة

المصاريف المدفوعة مقدما

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع

  - **أصول غير متداولة:**

الممتلكات والمصانع والمعدات

الأصول غير الملموسة

الاستثمارات المالية طويلة الأجل

الممتلكات الاستثمارية

الالتزامات المتداولة:

SOCPA EXAM

حقوق الملكية: وهي قيمة ما يمتلك أصحاب المشروع من أصول المنشأة.

الالتزامات الناشئة عن الحصول على البضائع (الذمم الدائنة و أ. د. والأجور المستحقة، .....)

المبالغ المحصلة مقدماً من العملاء

الالتزامات الأخرى التي تستحق خلال دورة تشغيلية

الالتزامات غير المتداولة:

سندات طويلة الأجل

الالتزامات الناشئة عن العمليات غير التشغيلية (التزامات التقاعد ومخصصات طويلة الأجل والضرائب المؤجلة)

- **حقوق الملكية:**

رأس المال الأساسي (أسهم ممتازة وعادية)

أرباح مبقاة

احتياطيات

أسهم خزينة

بعض بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية بالقيمة العادلة

الحقوق غير المسيطر عليها

- **قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:**

- **قسم الربح أو الخسارة:**

الايرادات

تكاليف التمويل

الأرباح والخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

حصة المنشأة من الأرباح والخسائر في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستخدام حقوق الملكية

مصروفات الفترة

مصروف ضريبة الدخل

- **قسم الدخل الشامل الآخر:**

التغيرات في فائض إعادة التقييم

إعادة قياس خطط المنافع

الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة البيانات المالية

الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المتوفرة للبيع

ربح أو خسارة الجزء الفعال من تحوط التدفقات النقدية

		التغير في القيمة العادلة الذي يعزى للتغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ▪ **قائمة التدفقات النقدية:** - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية. - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. ▪ **قائمة التغيرات في حقوق الملكية.** ▪ **الإيضاحات على القوائم المالية.** ▪ **قائمة المركز المالي في بداية فترة المقارنة عند تطبيق سياسة بأثر رجعي، أو إعادة صياغة البنود بأثر رجعي، أو إعادة تصنيف لبعض البنود.**

معيار المحاسبة الدولي ٧ : قائمة التدفقات النقدية

IAS 7

نطاق المعيار	أهم التعريفات	العرض والإفصاح
يجب على المنشأة أن تعد قائمة التدفقات النقدية وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب أن تعرضها كجزء من قوائمها المالية.	**النقد:** يشمل النقد في الخزينة والودائع تحت الطلب. **معادلات النقد:** استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة تكون قابلة للتحويل بسهولة وبدون مخاطر تذكر. **التدفقات النقدية:** التدفقات الداخلة والخارجة ومعادلات النقد. **الأنشطة التشغيلية:** أنشطة المنشاة الرئيسية، والأخرى التي لا تعد أنشطة استثمارية أو تمويلية. **الأنشطة الاستثمارية:** اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المتضمنة في معادلات النقد. **الأنشطة التمويلية:** أنشطة ينتج عنها تغيرات في حجم وتكوين حقوق الملكية المساهم بها واقتراض المنشأة.	**النقد ومعادلات النقد:** -الإفصاح عن مكونات النقد وما يعادلها ويجب أن تعرض مطابقة بين قيمة النقد ومعادلات النقد أول المدة وآخر المدة في قائمة التدفقات النقدية مع البنود المقابلة لها في قائمة المركز المالي. - يعتبر الأصل المالي نقد ونقد معادل إذا كان قابل للتحول إلى مبلغ محدد من النقد، غير معرض لتغيرات مهمة في قيمته، يستحق خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها. **عرض قائمة التدفقات النقدية:** يجب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية تقريرا عن التدفقات النقدية مصنفة حسب الأنشطة (تشغيلية، استثمارية، تمويلية). التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: التقرير عن الأنشطة التشغيلية باستخدام ما يلي: (أ) الطريقة المباشرة: تفصح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات. (ب) الطريقة غير المباشرة: يعدل الربح أو الخسارة بآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية وأي مبالغ مؤجلة أو مستحقة أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة. **التدفقات النقدية بعملة أجنبية:** - يجب أن تسجل التدفقات النقدية الناشئة عن عمليات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية للمنشأة خلال تطبيق سعر التبادل بين العملة الوظيفية للمنشأة معدة التقارير والعملة الأجنبية بتاريخ التدفق النقدي. - كما لا تعتبر الأرباح والخسائر الغير محققة التي تنشأ عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية، ولكن يجب أن يتم التقرير عن هذه الآثار عن النقدية وما يعادلها المحتفظ بها أو التي تستحق بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول وآخر فترة. **الضرائب على الدخل:** -تصنف على أنها تشغيلي إلا إذا أمكن تحديد الجزء المدفوع المتعلق بالنشاط التمويلي أو الاستثماري. -يجب الإفصاح بشكل مفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على الدخل. **الاستثمارات في المنشآت التابعة والزميلة والمشتركة:** أ- المنشأة المستثمرة يقتصر تقريرها على التدفقات النقدية بينها وبين المنشأة المستثمر فيها مثل توزيع الأرباح والسلف. ب- ما يتعلق بشراء وبيع شركات تابعة: ١- يجب عرض مجموع التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو بيع الشركات التابعة بشكل منفصل ضمن التدفقات النقدية الاستثمارية. ٢- الإفصاح وبشكل إجمالي عن عمليات الشراء والبيع للشركات التابعة: - تكلفة شراء الشركات التابعة وقيمة بيع الاستثمارات.

SOCPA EXAM

		- مبلغ النقدية والنقدية المعادلة في الشركات التابعة. - قيمة الأصول والالتزامات الغير النقدية في الشركات التابعة. **الفوائد وتوزيع الأرباح:** - الفوائد وتوزيعات الأرباح المدفوعة سمح المعيار ببديلين وهما التصنيف على أنها تشغيلي أو تمويلي شريطة الثبات عليها. - الفوائد وتوزيعات الأرباح المقبوضة سمح المعيار ببديلين وهما التصنيف على أنها تشغيلي أو استثماري شريطة الثبات عليها. - يجب أن يفصح عن كل التدفقات النقدية من الفائدة وتوزيع الأرباح بشكل مفصل ويصنف كل منها على أنها أنشطة استثمارية أو تشغيلية أو تمويلية حسب الأحوال. **المعاملات غير النقدية:** - يجب استبعاد العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب نقدية من قائمة التدفقات النقدية، ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية مثل: أ- شراء أصول مقابل إصدار أسهم. ب- تبادل أصول غير نقدية. ج- شراء منشأة أخرى مقابل إصدار أسهم.

موضوعات أخرى:

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية:

١- الإيراد الناتج من المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.

٢- النقدية من رسوم الامتياز.

٣- المدفوعات النقدية للموردين للسلع والخدمات.

٤- المدفوعات النقدية للموظفين.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية:

١- المدفوعات النقدية لشراء الآلات والمعدات والعقارات والأصول غير الملموسة.

٢- المتحصلات النقدية من بيع الآلات والمعدات والعقارات والأصول غير الملموسة.

٣- المدفوعات النقدية لشراء الأسهم والسندات الأخرى من غير أن تكون بغرض المتاجرة أو من ضمن النقد وما يعادلها.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية:

١- النقد المتحصل من إصدار الأسهم.

٢- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.

٣- المتحصلات النقدية من إصدار وثائق مديونية غير مغطاة برهن، وقروض، وكمبيالات، وسندات، ورهونات عقارية.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٨ : السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء IAS 8

نطاق المعيار	أهم التعريفات	أسس التفرقة بين نطاقات المعيار	العرض والإفصاح
- اختيار أو تغيير السياسات المحاسبية. - التغيرات في التقديرات المحاسبية. - تصحيح أخطاء فترة سابقة.	**السياسات المحاسبية:** يقصد بها الأسس المحددة والقواعد التي تتبعها المنشأة وتطبقها في عرض وإعداد القوائم المالية. **التغيرات في التقديرات المحاسبية:** تغيير في قيمة أصل أو التزام أو في المصاريف المتعلقة بهما خلال فترة معينة نتيجة ظهور معلومة جديدة أو تطورات لم تكن متوفرة في السابق. **الأخطاء:** يقصد بها أخطاء عرض أو إدراج أي بند في القوائم المالية نتيجة سوء استخدام معلومات موثوقة ومتوفرة أو يمكن الحصول عليها. سواءتم هذا الخطأ بدون قصد وتشمل الأخطاء الحسابية وأخطاء تطبيق السياسات المحاسبية أو مقصودة كالاحتيال.	**التغيير في السياسات المحاسبية :** - قد يرجع هذا التغير إلى تطبيق أولي لمعيار دولي صادر أو قد يرجع هذا التغير لاختيار الإدارة لرؤيتها بأن هذا التغيير يؤدي لتعزيز الثقة والملائمة في القوائم المالية على ذلك فإنه يجب أخذ أثر هذا التغير بأثر رجعي من خلال تعديل الرصيد الافتتاحي لأقدم فترة سابقة معروضة لكل بند متأثر في حقوق الملكية وبالأخص الأرباح المبقاة ، وذلك لجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر الزمن ، ما لم يكن من غير العملي تحديد أثر هذا التغير على الفترة أو الأثر المتراكم له، في هذه الحالة يتم تغيير أقرب فترة ممكنة عملياً. **التغيير في التقديرات المحاسبية:** يحدث هذا التغير نتيجة عدم التأكد، والتقدير بناء على المعلومة المتاحة حينها ولذلك فإن ما يندرج تحت هذه المعالجة هو التغيير في التقديرات الناتج عن ظهور معلومة جديدة لم تكن متوفرة في السابق، وفي هذه الحالة لا يتطلب تطبيق ذلك التغير بأثر رجعي وإنما يؤخذ أثر هذا التطبيق في الفترة التي حدث فيها التغير والفترات اللاحقة ويتم معالجة أثر هذا التغير بأثر مستقبلي من خلال تضمينه في الربح والخسارة خلال فترة التغير في التقديرات والفترات المستقبلية إن كان يؤثر عليها. - عندما يصعب التمييز بين تغير السياسات وتغير في التقديرات يجب معاملة التغير كتغير تقديرات. **أخطاء سنوات سابقة:** ما يميزها عن اختلاف التقديرات هو توفر المعلومة أو إمكانية توفرها وقت الخطأ مع عدم الأخذ بها أو سوء استخدامها أو تطبيق سياسة خاطئة. ويجب تعديل أثر ذلك الخطأ بأثر رجعي من خلال تعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة.	**العرض:** إعادة عرض المبالغ المقارنة المعروضة في البيانات المالية كما لو أن السياسة المحاسبية مطبقة على الدوام. **الإفصاح:** - عنوان المعيار أو التفسير الذي أدى إلى التغير. - طبيعة التغير في السياسة المحاسبية. - البنود المتأثرة بالتغير ومبلغ التعديل. - يضاف إلى ذلك تبريرات الإدارة لتطبيق السياسة الجديدة عند التغيير الاختياري. **الإفصاح:** - يفصح عن طبيعة ومبلغ هذا التغير في التقدير وتوضيح أثرة على الفترة الحالية أو الفترة المستقبلية إن كان يؤثر عليها، وفي حال عدم الإفصاح لكون ذلك غير عملي فيجب أن يفصح عن تلك الحقيقة. **العرض:** - إعادة عرض المبالغ للفترات السابقة التي حدث فيها الخطأ والمبالغ المقارنة لتصبح كأن الخطأ لم يحصل، وإذا حدث هذا الخطأ قبل أقدم فترة سابقة معروضة فيتم إعادة عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية لأقدم فترة سابقة معروضة. **الإفصاح:** - يفصح عن ماهية الخطأ ومبلغ التصحيح لكل بند متأثر ومعروض في القوائم وسبب عدم التعديل بأثر رجعي إن كان غير عملي.

SOCPA EXAM

موضوعات أخرى:

أمثلة توضيحية للتفرقة بين تغير السياسات واختلاف التقديرات وتصحيح الأخطاء:

حسب الجدول أدناه فإن معيار التفرقة هو مدى توفر المعلومة في تاريخ التقرير بالإضافة إلى جوهر التغيير هل هو متطلب قانوني أو اختياري (طوعي) أو راجع لتصحيح خطأ:

البنـــــد	التصنيـــــــــف			المعالجة	ملاحظات وتوضيح
	اختلاف سياسات	اختلاف تقدير	أخطـاء		
– التحول من طريقة قياس تكلفة المخزون إلى طريقة أخرى معتمدة	نعم			بأثر رجعي	التحول من طريقة المتوسط المرجح إلى طريقة fifo أو العكس.
– تغيير طريقة الإهلاك بناء على ظهور معلومة لم تكن متوفرة في السابق أو تغير في العمر الإنتاجي للأصل		نعم		بأثر لاحق	تحول من طريقة القسط الثابت إلى المتناقص كي يتم تحميل السنوات الأولى بمصروف إهلاك أكبر بسبب ظهور منتج جديد أدى إلى اعتبار الأصل محدود الفائدة.
– تغيير طريقة الإهلاك بناء على رغبة الإدارة أو كمتطلب قانوني	نعم			بأثر رجعي	
– تغيير طريقة الإهلاك بناء على معلومة كانت متوفرة في السابق تم تجاهلها			نعم	بأثر رجعي	
– اختلاف في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها		نعم		بأثر لاحق	
– رسملة فوائد قرض لا تلبي شروط الرسملة			نعم	بأثر رجعي	
– التحول من الأساس النقدي أولا إلى أساس الاستحقاق			نعم	بأثر رجعي	الأساس النقدي غير معتمد من ضمن المعايير الدولية لذلك يعتبر التحول تصحيح لخطأ.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ١٠ : الأحداث بعد فترة التقرير			IAS 10
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الإثبات والقياس	الإفصاح
يطبق هذا المعيار للحاسبة عن الأحداث بعد فترة التقرير، والإفصاح عنها.	**الأحداث بعد فترة التقرير :** الأحداث المرغوب فيها والغير مرغوب فيها التي تحدث بين نهاية فترة التقرير والتاريخ الذي تعتمد فيه القوائم المالية للإصدار. **تاريخ الاعتماد(التصريح):** هو التاريخ الذي يمكن فيه اعتبار القوائم المالية معتمدة قانوناً للإصدار، وهو تاريخ إقرار مجلس الإدارة بإصدار تلك القوائم.	يتم اثبات الأحداث (أحداث توفر دليل عن ظروف كانت موجودة في نهاية فترة التقرير) التي حدثت بعد فترة التقرير وتتطلب تعديلات على المبالغ المثبتة في القوائم (أو أن تثبت بنودا لم تكن مثبتة)، مثل: اكتشاف غش أو أخطاء تظهر أن القوائم المالية غير صحيحة، انظر للمعيار فقرة ٩ لمزيد من الأمثلة لا يجوز اثبات أو تعديل المبالغ المثبتة في القوائم لأحداث (أحداث تشير إلى ظروف نشأت بعد فترة التقرير) والتي حدثت بعد فترة التقرير لا تتطلب تعديلات " يتم الإفصاح عنها". لا يجوز إثبات توزيعات الأرباح على أنها التزام في نهاية فترة التقرير إذا تم الإعلان عنها بعد فترة التقرير حتى وإن كانت قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار "يتم الإفصاح عنها".	الإفصاح عن تاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار، ومن قام بذلك الاعتماد. الإفصاح إذا كان لملاك المنشأة أو غيرهم سلطة أن يعدلوا القوائم بعد الإصدار. الإفصاح عن الأحداث (أحداث تشير إلى ظروف نشأت بعد فترة التقرير) التي حدثت بعد فترة التقرير ولا تتطلب تعديلات ذات أهمية نسبية (طبيعة الحدث، تقدير أثره المالي أو بيان أنه لا يمكن اجراء هذا التقدير) مثل: الانخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات بين فترة التقرير التاريخ الذي تعتمد فيه القوائم المالية للإصدار وإذا تم الإعلان عن توزيعات الأرباح بعد فترة التقرير. انظر للمعيار فقرة ٢٢ لمزيد من الأمثلة. تحديث الإفصاح بالمعلومات الجديدة في حالة وجود أي معلومات بعد فترة التقرير عن ظروف كانت موجودة في نهاية فترة التقرير.

موضوعات أخرى:

تعتمد القوائم المالية في تاريخ اعتماد مجلس الإدارة القوائم المالية للإصدار، وليس تاريخ تصديق حملة الأسهم" انظر للأمثلة في المعيار فقرة ٥ و٦"

لا يجوز للمنشأة أن تعد قوائمها المالية على أساس الاستمرارية، إذا حددت بعد فترة التقرير: أ- تنوي أن تصفي المنشأة. ب- أو توقف الأعمال. ج- أو ليس لديها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك. (يجب ملاحظة أن من الاختلافات بين المعايير الكاملة ومعيار SMEs أنه لا يوجد توجيه بهذا الشأن في هذا المعيار ل SMEs)

تشتمل الأحداث بعد فترة التقرير جميع الأحداث حتى التاريخ الذي تُعتمد فيه القوائم المالية للإصدار، حتى لو حدثت بعد الإعلان عن الأرباح أو عن المعلومات المالية الأخرى.

يجب التفرقة بين الأحداث والظروف (نهاية فترة التقرير) و (بعد فترة التقرير).

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٣٤ : التقرير المالي الاولي			IAS 34
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الاثبات والقياس	الإفصاح
ينطبق هذا المعيار على المنشآت التي تكون مطالبة او اختارت تنشر تقريرا ماليا اوليا وفقا لـ IFRS. **ولا يحدد** هذا المعيار المنشآت التي ينبغي لها ان تنشر تقارير مالية اولية ولا يحدد معدل تكرار نشرها لتلك التقارير او مدى سرعه النشر بعد نهاية الفترة الاولية.	**التقرير المالي الاولي:** هو التقرير الذي يعد عن فتره اوليه تكون اقل من سنه مالية كامله يتضمن هذا التقرير اما مجموعه كاملة من القوائم المالية، او مجموعه من القوائم المالية المختصرة.	– يجب اجراء القياسات لأغراض التقرير الاولي على اساس من بداية السنة حتى تاريخه. – تتطلب التقارير المالية الاولية استخدام أكبر للتقديرات، كما يجب استخدام نفس السياسات المحاسبية المطبقة في البيانات المالية السنوية. – عند التغير في السياسات المحاسبية يخلاف التغيير بموجب معيار دولي جديد للتقرير المالي، ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية من خلال تطبيقه بأثر رجعي مع اعادة عرض البيانات المالية للفترة السابقة حتى أبكر فترة ممكنة. – في حال كان تطبيق السياسة بأثر رجعي غير عملي يتم تطبيق السياسة المحاسبية الجديرة بأثر مستقبلي من أبكر تاريخ عملي	- إذا نشرت المنشاة مجموعة كاملة من القوائم المالية في تقريرها المالي الاولي فانه يجب ان يتوافق شكل ومحتوى هذه القوائم مع متطلبات معيار IAS1. - إذا نشرت المنشاة مجموعة من القوائم المالية المختصرة فانه يجب ان تشمل تلك القوائم المالية - كحد أدنى - كل من العناوين والمجاميع الفرعية التي كانت متضمنة في أحدث قوائم مالية سنوية والايضاحات المختارة. **الافصاح:** -يتطلب هذا المعيار الافصاح عن المعلومات والاحداث المهمة، لتساعد على فهم التغيرات في المركز المالي للمنشاة والاداء المالي لها منذ اخر قوائم مالية سنوية. -أيضا يجب على المنشاة أن تفصح عن المعلومات التالية ضمن الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الاولية: ١- بيان باتباعها نفس للسياسات المحاسبية الواردة في أحدث تقرير مالي سنوي سابق وأي تغيرات في السياسة المحاسبية. ٢- تعليقات توضيحية عن موسمية العمليات الاولية. ٣- البنود غير الاعتيادية. ٤- التغيرات في التقديرات. ٥- اصدارات واعادة شراء وتسديدات اوراق مالية اوراق مالية. ٦- توزيعات الارباح المدفوعة للأسهم العادية والاسهم الاخرى. ٧- المعلومات القطاعية – فقط إذا كان المعيار IFRS 8 يطلب من المنشأة الافصاح عن هذه المعلومات في قوائمها المالية السنوية. ٨- الاحداث الهامة بعد الفترة الاولية والتي لم تنعكس في القوائم المالية الاولية. ٩- اثار الاندماج والسيطرة واعادة الهيكلة والعمليات غير المستمرة. - يجب على المنشاة ان تدرج بنود مستقلة او ايضاحات اضافية في تقريرها الاولي إذا كان حذف هذه البنود سيجعل القوائم المالية المختصرة مضلله. - إذا كان التقرير المالي الاولي ملتزم بمعايير دولية للتقرير المالي يجب الافصاح عن ذلك بشرط ان يكون التقرير ملتزم بجميع المتطلبات لذلك المعيار.

SOCPA EXAM

موضوعات أخرى:

- تستخدم المنشاة المعلومات المتاحة في منتصف السنة او بعد منتصف السنة بوقت قصير لأجراء القياسات في القوائم المالية لفترة الستة أشهر الاولى، والمعلومات المتاحة في نهاية السنة او بعد نهاية السنة بوقت قصير لفترة الاثني عشر شهرا.

- إذا تم تغيير تقدير مبلغ كان قد ورد في التقرير المالي الاولي خلال فتره لاحقه ولم يتم نشر تقرير مالي منفصل لتلك الفترة، فانه يجب الافصاح عن قيمة وطبيعة ذلك التغير في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية السنوية.

- شكل ومحتوى التقارير المالية الاولية

يتيح هذا المعيار الخيار بين اعداد اما مجموعة كاملة او مختصرة من التقارير المرحلية:

اعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية يتضمن (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملاك، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والايضاحات التفسيرية) عندها يجب ان تمتثل بمعيار IAS 1.

اعداد قو ائم مالية مختصرة وعندها يجب ان يتضمن التقرير المالي الاولي كحد أدني ما يلي:

١-قائمة مركز مالي مختصرة.

٢-قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل مختصرة.

٣-قائمة التغير في حقوق الملكية مختصرة.

٤-قائمة التدفقات النقدية مختصرة.

٥-ايضاحات تفسيرية مختارة.

-إذا كانت أحدث قوائم مالية سنوية للمنشاة قوائم موحدة يجب ان يعد التقرير المالي الاولي على اساس التوحيد.

الفترات التي يغطيها التقرير المالي الاولي:

١-قائمة المركز المالي في نهاية الفترة الاولية وقائمة المركز المالي المقارنة كما في نهاية السنة السابقة مباشرة.

٢-قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل للفترة الاولية وتراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه.

٣-قائمة التغير في حقوق الملكية تراكميا من بداية السنة الحالية حتى تاريخه، وقائمة مقارنة من بداية السنة حتى تاريخه للسنه المالية السابقة مباشرة.

٤-قائمة التدفقات النقدية تراكميا من بداية السنة الحالية حتى تاريخه، وقائمة مقارنة من بداية السنة حتى تاريخه للسنه المالية السابقة مباشرة.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٣٧ : المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة				IAS 37
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
ينطبق على كافة المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، **باستثناء:** -تلك الناتجة من العقود التنفيذية ذات الشروط المحددة والواضحة، الا عندما تكون العقود مثقلة بالالتزامات [١] -تلك التي تغطيها معايير اخرى.	**المخصص**: التزام ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين. الالتزام: هو التزام حالي ناتج عن حدث سابق، ويتوقع ان ينجم عن تسويته تدفق صادر لمنافع اقتصادية من المنشاة للغير. **الالتزام المحتمل:** ١-التزام ممكن ان ينشا عن حدث سابق يتأكد وجودة –فقط-بوقوع او عدم وقوع واحد او أكثر من الاحداث المستقبلية غير مؤكدة ليست كلها ضمن سيطرة المنشاة. ٢-التزام قائم ينشا عن حدث سابق لكن لم يتم اثباته لأنه: -من غير المحتمل ان يتطلب تدفق صادر للموارد لتسوية الالتزام. -لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية. **الاصل المحتمل:** هو أصل ممكن ان ينشا عن حدث سابق يتأكد وجودة –فقط-بوقوع او عدم وقوع واحد او أكثر من الاحداث المستقبلية غير مؤكدة ليست كلها ضمن سيطرة المنشاة. **اعادة الهيكلة:** برنامج تقوم الادارة بتخطيطه يؤدي الى تغيرات جوهرية في نطاق عمل المنشاة او طريقة تنفيذ العمل.	- يجب التقرير عن أثر تطبيق هذا المعيار في تاريخ سريانة على انه تعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة للفترة التي تم تطبيق المعيار لأول مرة. **- للاعتراف بالمخصص يجب ان تتو افر الشروط التالية:** ١-وجود التزام قائم نتيجة حدث سابق. ٢-من المحتمل[٢] ان يتطلب تدفق صادر من الموارد لتسوية الالتزام. ٣-امكانية تقدير المبلغ بموثوقية. - يتم الاعتراف بقيمة المخصص من خلال أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة اعداد التقارير. - عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يجب ان يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للنفقات المتوقع ان تكون مطلوبة لتسوية الالتزام.	- يجب اعاده النظر في المخصصات في نهاية كل فترة تقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير. - يتم التقويم بشكل مستمر للأصول المحتملة، وفي حال أصبح أحد هذه الاصول في حكم - مؤكد - انه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية يتم الاعتراف به.	- يتم الافصاح عن الالتزامات المحتملة ضمن الايضاحات والملاحظات المرفقة مالم يكن احتمالية تدفق خارج لموارد ينطوي على منافع اقتصادية بعيدة. - يكون الافصاح عن الاصول المحتملة في حال كان من -المحتمل -حدوث تدفق داخل لمنافع اقتصادية ويكون الافصاح عن وصف موجز لطبيعة الاصول المحتملة وتقدير لأثرها المالي عندما يكون ذلك عمليا. - يجب الافصاح عن المبلغ الذي يمثل زيادة في قيمة المخصص الناتجة عن مرور الوقت ضمن تكاليف التمويل في الربح او الخسارة. - يجب الافصاح عن طبيعة اعمال الطرف الثالث الملتزم بدفع كل أو بعض النفقات اللازمة لتسوية مخصص معين.

[١] - العقود المثقلة بالالتزامات هي العقود التي تزيد فيها التكاليف التي لا يمكن تجنبها لتلبية الالتزامات بموجب العقد عن المنافع الاقتصادية التي يتوقع استلامها بموجبه.
[٢] تشير كلمة محتمل الى ان تكون احتمالية الحدوث أكبر ومرجحة أكثر من احتمالية عدم الحدوث.

SOCPA EXAM

موضوعات أخرى :

الاصول المحتملة:

تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر لا يتم الاعتراف بالأصول المحتملة، حيث قد ينتج عن هذا الاعتراف دخل قد لا يتحقق ابدا.

المخصصات والالتزامات المحتملة:

عند تقدير مبلغ المخصصات او الافصاح عن الالتزامات المحتملة يتم اخذ الاحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي بعين الاعتبار.

في حال لم يعد من المحتمل للمخصص ان يتطلب تدفق صادر لموارد لتسوية الالتزام فانه يجب عكس المخصص.

اعادة الهيكلة:

يتضمن مخصص اعادة الهيكلة التكاليف المباشرة المحتملة عن اعادة الهيكلة، ولا يشمل المخصص المبالغ المرتبطة بالأنشطة المستمرة.

التعويضات:

التعويض هو ان يقوم طرف ثالث بتعويض بعض من او جميع الانفاق المطلوب لتسوية المخصص ويجب اثبات هذا التعويض فقط في حال كان في حكم – المؤكد- ان يتم استلامه إذا قامت المنشاة بتسوية الالتزام.

لا يجوز ان يتجاوز مبلغ التعويض مبلغ المخصص، يتم معالجته على انه أصل منفصل.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ١٦ : العقارات والآلات والمعدات				IAS 16
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
يُطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن العقارات، والآلات والمعدات ويستثنى منه: أ) العقارات والآلات والمعدات المصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع. ب) الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي بخلاف النباتات المثمرة. ج) أصول الاستكشاف والتقويم للموارد المعدنية. د) حقوق التعدين والاحتياطيات المعدنية. ولكنه يطبق على العقارات والآلات والمعدات المُستخدمة في تطوير أو المحافظة على الأصول في كلاً من ب)، د)	**المبلغ الدفتري:** هو المبلغ الذي يُثبت به الأصل بعد طرح أي مجمع استهلاك ومجمع خسائر الهبوط. **التكلفة:** هي مبلغ النقد أو معادلات النقد المدفوع أو القيمة العادلة لعوض آخر تم تقديمه لاقتناء أصل في تاريخ اقتنائه أو إنشائه. **الاستهلاك:** هو التخصيص المنتظم لمبلغ الأصل القابل للاستهلاك على مدى عمره الإنتاجي. **القيمة الخاصة بالمنشأة:** هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة أن تنشأ عن الاستخدام المستمر لأصل وعن استبعاده في نهاية عمره الإنتاجي أو التي تتوقع أن تتحملها عند تسوية التزام. **القيمة العادلة:** هي السعر الذي سيُستلم لبيع أصل، أو سيُدفع لتحويل التزام، في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. **قيمة الاستخدام:** هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من أصل أو وحدة توليد النقد.	**أولاً:** يتم إثبات كلاً من العقارات والآلات والمعدات كأصول بتوفر الشرطين التاليين: ١-يكون من المحتمل أن منافعاً اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى المنشأة. ٢- يمكن قياس تكلفة الأصل بطريقة يمكن الاعتماد عليها. **ثانياً:** تقاس كلاً من العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة. وعناصر التكلفة هي: أ) سعر الشراء ويشمل رسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للرد، بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات. ب) أي تكاليف تعود بشكل مباشر إلى جلب الأصل إلى الموقع وبالحالة اللازمة له ليكون قابلا للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ج) التقدير الأولي لتكاليف تفكيك ونقل البند وإعادة الموقع الذي يوجد به إلى ما كان عليه، وهو الالتزام الذي تتحمله المنشأة عندما يُقتني الأصل أو عندما يستخدم خلال فترة معينة بخلاف استخدامه لإنتاج المخزون خلال تلك الفترة. **الأصل المشيد داخلياً:** تقاس تكلفة الأصل المشيد داخلياً باستخدام نفس المبادئ السابقة للأصل المقتنى. وتستبعد أي ارباح داخلة عندما يصبح الأصل جاهز للاستخدام. أما التكاليف غير العادية للفاقد من جميع الموارد لا تدخل ضمن تكلفة الأصل. بينما	بعد إثبات العقارات والآلات والمعدات يتم إتباع إحدى النموذجين كسياسة للمنشأة إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقويم لمعالجة التغير الحاصل في قيمة الأصل بعد امتلاكه. ▪ **نموذج التكلفة:** وهو تكلفة الأصل عند القياس الأولي مطروحاً منها أي مجمع إهلاك وأي مجمع خسائر هبوط. ▪ **نموذج إعادة التقويم:** وهو قياس القيمة العادلة للأصل بتاريخ إعادة التقويم بموثوقية مطروحاً منها مجمع الإهلاك المتراكم ومجمع خسائر الهبوط. -عند إعادة التقويم يتم إعادة قياس الأصل بطريقة منتظمة بشرط اختلاف القيمة العادلة بقيمة ذات أهمية نسبية وتكون اعادة التقويم بتعديل مجمع اهلاك الأصل بإحدى الطريقتين: - **الطريقة الأولى:** تعديل مجمع الإهلاك بما يتناسب مع التغير في القيمة الدفترية للأصل بحيث تصبح القيمة الدفترية مساوية للقيمة العادلة بعد التقييم. **الطريقة الثانية:** إلغاء مجمع الإهلاك أو تخفيضه بهدف تخفيض القيمة الدفترية للأصل بحيث تصبح مساوية للقيمة العادلة بعد التقويم. **بعد إعادة تقويم الأصل تتغير قيمة الأصل الدفترية إما بالزيادة أو الانخفاض:**	يجب أن تفصح القوائم المالية، لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات، عن: أسس القياس المستخدمة في تحديد إجمالي المبلغ الدفتري. طرق الاستهلاك المستخدمة. الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة. إجمالي المبلغ الدفتري ومجمع الاستهلاك (يشمل خسائر الهبوط المتراكمة) في بداية ونهاية الفترة. وجود قيود على الملكية ومبالغ تلك القيود والعقارات والآلات والمعدات المرهونة على أنها ضمان للالتزامات. مبلغ النفقات المُثبتة ضمن المبلغ الدفتري لبند من بنود العقارات والآلات والمعدات أثناء تشييده. مبلغ التعهدات التعاقدية مقابل اقتناء العقارات والآلات والمعدات. مبالغ الهبوط في قيمة الآلات والعقارات والمعدات التي ادرجت ضمن الربح والخسارة. طبيعة وأثر التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له أثر في الفترة الحالية أو يُتوقع أن يكون له أثر في الفترات اللاحقة.

	المبلغ الممكن إسترداده: هو القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع، أو قيمه استخدامه، أيهما أعلى. **خسارة الهبوط:** هي المبلغ الذي يزيد به المبلغ الدفتري للأصل عن المبلغ الممكن استرداده منه. **العملية ذات الجوهر الاقتصادي:** هي العملية التي يحدث اختلاف في قيمتها نتيجة لتغير عامل المخاطة أو التوقيت في استلام النقد المستقبلي أو اي عوامل أخرى تؤثر في قيمة التدفقات المستقبلية.	تدخل تكلفة الفوائد ضمن التكلفة وفقاً لضوابط المعيار (IAS 23). وتدخل النباتات المثمرة ضمن الأصول المشيدة داخلياً. فجميع الأنشطة الضرورية للزراعة حتى تصبح النبتة في الموقع وقابلة للاستخدام يقصد بها عملية التشييد. **اقتناء الأصول بالتبادل:** عند اقتناء العقارات أو الآلات أو المعدات بالتبادل مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من أصول نقدية وغير نقدية. يتم إثباتها بقيمتها العادلة أو القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه واثبات المكاسب والخسائر جراء هذا التبادل ويكون ذلك بتحقق شرطين مهمين أن تكون العملية ذات جوهر اقتصادي، وأن يكون من الممكن قياس القيمة العادلة بدرجة من الثقة. وبعدم تحققهما يثبت الأصل بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عن. **تأجيل الدفع عند اقتناء الأصل:** إذا تم اقتناء العقارات أو الآلات أو المعدات وتجاوزت مدة الدفع مدد الائتمان العادية فإن تكلفته هي السعر النقدي المعادل للمبالغ التي يجب دفعها لسداد الالتزام والفرق بين هذه القيمة ومجموع المبالغ الواجب دفعها تثبت على انها تكلفة تمويل مؤجلة تطفأ على مدى فترة الائتمان.	الزيادة: تعالج الزيادة في حساب فائض إعادة التقويم في الدخل الشامل الآخر ضمن بند منفصل في حقوق الملكية. ويمكن أن تعالج الزيادة ضمن الربح والخسارة بالقدر الذي يعكس انخفاض سابق أثبت ضمن الربح والخسارة. الانخفاض: يعالج الانخفاض ان لم يسبق بزيادة ضمن الربح والخسارة. ويمكن ان يعالج كتخفيض لحساب فائض إعادة التقويم وما يزيد عنه يثبت في الربح والخسارة.	بنود الآلات والعقارات والمعدات التي أعيد تقييمها. فائض إعادة التقويم وتوضيح التغير للفترة وأي القيود على توزيع الرصيد على حملة الأسهم.

معيار المحاسبة الدولي ٣٦ : الهبوط في قيمة الأصول				IAS 36
نطاق المعيار	أهم التعريفات	قياس خسائر الهبوط	معالجة خسائر الهبوط	العرض والإفصاح
يطبق هذا المعيار على جميع الأصول التالية: - الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. - الممتلكات والمصانع والمعدات. - العقارات الاستثمارية المسجلة بسعر التكلفة. - الأصول غير الملموسة بما فيها الشهرة. **ويستثنى منها:** -المخزون (IAS 2) - أصول العقد والأصول التي تنشأ عن تكاليف الحصول على عقد أو الوفاء به والتي يتم إثباتها وفقاً للمعيار (IFRS 15). -أصول الضريبة المؤجلة (IAS 12) - الأصول الناتجة عن منافع الموظفين (IAS 19). -الأصول المالية (IFRS 9). -العقار الاستثماري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة (IAS 40). -الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي والتي يتم	**المبلغ الدفتري:** هو المبلغ الذي يتم إثبات الأصل به بعد خصم أي مجمع استهلاك (استنفاد) وأي مجمع خسائر هبوط عليه. **وحدة توليد النقد:** هي أصغر مجموعة أصول قابلة للتحديد تولد تدفقات نقدية داخلة تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من أصول أو مجموعة أصول أخرى. **أصول الشركة:** هي الأصول خلاف الشهرة التي تسهم في التدفقات النقدية المستقبلية لكل من وحدة توليد النقد قيد الفحص وأي وحدات توليد نقد أخرى. **تكاليف الاستبعاد:** هي التكاليف الإضافية التي تُعزى بشكل مباشر لاستبعاد أصل أو وحدة توليد نقد، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل. **المبلغ القابل للاستهلاك:** هو تكلفة الأصل، أو مبلغ آخر تم إحلاله محل التكلفة في القوائم المالية، مطروحاً منه قيمته المتبقية. **القيمة العادلة:** هي الثمن الذي يمكن أن يتم استلامه مقابل بيع أصل أو دفعه مقابل	**أولاً:** في نهاية كل فترة لإعداد التقارير يتم تحديد الأصل ١ الذي هبطت قيمته (اختبار الهبوط)، وهو الذي تزيد قيمته الدفترية عن المبلغ الممكن استرداده. كما ان هناك بعض المؤشرات ٢ التي تلزم المنشأة بإجراء تقدير رسمي للمبلغ الممكن استرداده. **ثانياً:** يتم تحديد المبلغ الممكن إسترداده، وهو القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة استخدام٣ الاصل أيهما أكبر، وليس من الضروري تحديد كلا القيمتين عند عدم القدرة على قياس أحدهما. فعند عدم توفر السوق النشط لقياس القيمة العادلة بدرجة من الثقة يتم الاخذ بقيمة الاستخدام على انها المبلغ الممكن استرداده. وكذلك الامر لقيمة الاستخدام إذا لم يكن من المرجح انها ستختلف عن القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، يتم الأخذ بالأخيرة. المبلغ الممكن استرداده من الأصل غير الملموس الذي ليس له عمر انتاجي: يتم اختبار الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود لتحديد الهبوط في قيمته على أساس سنوي بشرط ان يتم الالتزام بذلك الموعد في كل عام، بمقارنة مبلغه الدفتري	حساب خسارة الهبوط ينشأ عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن المبلغ الممكن إسترداده، ويتم إثباته في: ١-الربح أو الخسارة: مالم يكن هناك حساب لإعادة تقويم الأصل ضمن الدخل الشامل الآخر وفقاً لاختيار نموذج إعادة التقويم (IAS 16). ٢- تخفيض حساب فائض إعادة التقويم عند وجوده، وما زاد عنه يحمل على الربح أو الخسارة. **تعديل مصروف الإهلاك:** بعد تعديل قيمة الأصل بمبلغ الهبوط يتم تعديل مصروف الإهلاك للفترات المستقبلية، بطرح القيمة المتبقية من مبلغ الأصل المعدل وتخصيصه على العمر الانتاجي المتبقي. **خسارة الهبوط لوحدة توليد النقد:** يتم تخصيص خسارة الهبوط لتخفيض المبلغ الدفتري لأصول وحدة توليد النقد حسب الترتيب الاتي: ١-تخفيض المبلغ الدفتري لأي شهرة تم تخصيصها لوحدة توليد النقد. ٢- تخفيض الأصول الاخرى لوحدة توليد النقد بالتناسب على أساس المبلغ الدفتري لكل أصل في الوحدة الى مجموع القيم الدفترية للأصول. وعند تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الفقرة الثانية لا يجوز تخفيضها الى أقل من أكبر القيم التالية: - القيمة العادلة للأصل بعد طرح تكاليف الاستبعاد. - قيمة استخدام الاصل. - صفر.	يجب على المنشأة الافصاح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول: - مبلغ خسائر الهبوط التي تم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة، أو البند المستقل في الدخل الشامل الآخر (فائض اعادة تقويم الأصل) الذي تم إدراج خسائر الهبوط تلك فيه. - مبلغ عكس خسائر الهبوط التي تم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة، أو البند المستقل في الدخل الشامل الآخر الذي تم عكس خسائر الهبوط تلك فيه. - كما يجب ان تقدم عرض لمعلومات القطاعات. وتفصح عن خسائر الهبوط أو عكس خسائر الهبوط في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر لكل قطاع. - كما يجب تقديم معلومات عن مؤشرات واحداث الهبوط للأصل أو وحدة توليد النقد. -وصف وحدة توليد النقد وتحديد أصولها ومبلغ خسارة الهبوط وعكسه، وإذا ما كان هناك تغيير في تجميع الاصول عن الفترات السابقة.

SOCPA EXAM

قياسها بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع (IAS 41). -تكاليف الاستحواذ المؤجلة والأصول غير الملموسة التي تنشأ من الحقوق التعاقدية للمؤمن بموجب عقود التأمين (IFRS 4). -الأصول غير المتداولة المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (IFRS 5).	تحويل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. **العمر الإنتاجي:** هو الفترة التي يُتوقع أن يكون الأصل خلالها متاحاً للاستخدام من قبل المنشأة، أو عدد وحدات الإنتاج أو ما شابهها المُتوقع أن ينتجها الأصل غير الملموس للمنشأة. **قيمة الاستخدام:** هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من أصل أو وحدة توليد النقد. **المبلغ الممكن استرداده من أصل أو وحدة توليد نقد:** هو قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة استخدامه أيهما أكبر. **خسارة الهبوط:** هي المبلغ الذي يزيد به المبلغ الدفتري لأصل أو وحدة توليد نقد عن مبلغه الممكن استرداده.	بمبلغه الممكن استرداده، بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على أنه قد هبطت قيمته. وبالرغم من ذلك، يمكن أن يُستخدم أحدث حساب تفصيلي للمبلغ الممكن استرداده من مثل هذا الأصل تم القيام به في فترة سابقة في اختبار الهبوط لذلك الأصل في الفترة الحالية، بشرط أن يتم استيفاء جميع الضوابط التالية: لم تتغير الأصول والالتزامات المكونة لوحدة توليد النقد بشكلٍ جوهري منذ أحدث حساب تم القيام به للمبلغ الممكن استرداده. في حال كان الأصل غير الملموس لا يولد تدفقات نقدية داخلة مستمرة. أحدث قيمة للمبلغ الممكن استرداده تزيد عن المبلغ الدفتري للأصل بهامش كبير. ضعف احتمال أن يكون المبلغ الممكن استرداده الذي يتم تحديده حالي أقل من المبلغ الدفتري للأصل وفقاً لتحليل الأحداث والظروف. **ثالثاً:** يمكننا الأن تحديد مبلغ خسارة الهبوط وهو زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الممكن استردادها.	**عكس خسارة الهبوط:** تقوم المنشأة نهاية الفترة بتقويم مؤشرات خسارة الهبوط السابقة باستثناء الشهرة (التي لا يتم استعادة اي خسائر هبوط لها). وعندما تجد أي دليل يبطل مؤشرات الهبوط السابقة. يتم اعادة حساب المبلغ الممكن استرداده للأصل كما يتم اعادة تنقيح كلاً من العمر الانتاجي للأصل والقيمة المتبقية له ومن ثم مصروف الاستهلاك مستقبلاً وفقاً لهذا التغيير. **عكس خسارة الهبوط للأصل المنفرد:** المبلغ الدفتري بعد الزيادة التي تُعزى إلى عكس خسارة هبوط لأصل خلاف الشهرة يجب ألا يزيد عن المبلغ الدفتري الذي كان سيتم تحديده (الصافي بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط للأصل في السنوات السابقة. ويثبت عكس خسارة الهبوط في الأرباح أو الخسائر مالم يوجد حساب إعادة تقويم للأصل ضمن الدخل الشامل الآخر. وعند وجوده يضاف اليه ليزيد من قيمة الأصل. **عكس خسارة الهبوط لوحدة توليد النقد:** يجب أن يخصص عكس خسارة الهبوط لوحدة توليد النقد لأصول الوحدة باستثناء الشهرة بالتناسب مع المبالغ الدفترية لتلك الأصول الى مجموعها الاجمالي من غير الشهرة. ولا يجوز ان يزيد عن المبالغ التالية ايهما أصغر: المبلغ الممكن استرداده. المبلغ الدفتري الذي كان سيتم تحديده (الصافي بعد الاستنفاد أو الاستهلاك) فيما لو لم يتم إثبات خسارة هبوط للأصل في السنوات السابقة.	- الافصاح عن جميع الافتراضات والتقديرات المستخدمة في تحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل ووحدة توليد النقد. الافصاح عن مبلغ الشهرة من تجميع الأعمال الذي لم يتم تخصيصه على وحدات توليد النقد. مع ذكر أسباب عدم التخصيص.

موضوعات أخرى:

يقصد بالأصل هنا الأصل منفرد أو وحدة توليد النقد. ولتحديد المبلغ الممكن استرداده من وحدة توليد النقد نتبع ما سبق في تحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل المنفرد.

الحد الأدنى للمؤشرات التي تشير إلى أن أصلاً ما قد هبطت قيمته:

المصادر الخارجية للمعلومات:

-انخفاض قيمة الأصل خلال الفترة بشكل جوهري بأكثر مما يمكن توقعه نتيجة مرور الوقت أو الاستخدام العادي للأصل.

- التغيرات الكبيرة التي تحصل خلال الفترة او في المستقبل في البيئة التقنية، أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها المنشأة أو في السوق ويكون لها أثر عكسي على المنشأة ومن ثم أصولها.

- زيادة معدلات الفائدة أو معدلات العائد على الاستثمار خلال الفترة التي من المرجح أن تؤثر على معدلات الخصم.

المصادر الداخلية للمعلومات:

- توفر دليل على تقادم الأصل أو تلفه المادي.

- تغيرات كبيرة لها أثر عكسي على المنشأة قد حدثت خلال الفترة، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل القريب في المدى الذي يستخدم فيه أو يتوقع أن يستخدم به الأصل.

- توفر دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي سيكون أسوأ من المتوقع.

- زيادة المبلغ الدفتري للاستثمار في الشركات التابعة أو الزميلة أو المشاريع المشتركة في القوائم المنفصلة عنها في القوائم المالية الموحدة.

- الأرباح الموزعة على الاستثمار في الشركات التابعة أو الزميلة أو المشاريع المشتركة يزيد عن الدخل الشامل.

قيمة الاستخدام:

هناك العديد من العوامل التي تنعكس على حساب قيمة الاستخدام ومنها:

- تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل.

- التوقعات عن التغيرات المحتملة في مبلغ أو توقيت تلك التدفقات النقدية المستقبلية.

- القيمة الزمنية للنقود، ممثلة في معدل الفائدة الخالي من المخاطر الحالي في السوق، وثمن تحمل حالة عدم التأكد المصاحبة للأصل.

- عوامل أخرى، مثل ضعف السيولة التي كان سيعكسها المشاركون في السوق في تسعير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل.

تخصيص الشهرة في عملية تجميع الأعمال:

لغرض اختبار الهبوط، يجب تخصيص الشهرة التي يتم اقتناؤها في تجميع الأعمال من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من وحدات توليد النقد، أو مجموعات وحدات توليد النقد للمنشأة المستحوذة، والتي يتوقع أن تستفيد من ترابط التجميع، بغض النظر عما إذا كانت الأصول أو الالتزامات الأخرى للمنشأة المستحوذ عليها مخصصة لهذه الوحدات أو مجموعات الوحدات. كل وحدة أو مجموعة وحدات يتم تخصيص الشهرة لها يجب أن:

تمثل المستوى الأدنى في المنشأة الذي تتم فيه مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية.

لا تكون أكبر من قطاع تشغيلي (IFRS 8).

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٣٨ : الأصول غير الملموسة				IAS 38
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
يشمل هذا المعيار جميع الأصول غير الملموسة باستثناء التي يتم التعامل معها على وجه التحديد في معيار آخر مثل: الأصول غير الملموسة المُحتفظ بها من قبل المنشأة للبيع (IFRS 5) أصول الضريبة المؤجلة (IAS 12) عقود الإيجار التي تقع ضمن المعيار (IFRS 16) أصول غير ملموسة تنشأ عن منافع الموظفين (IAS 19) الأصول المالية في المعيار (IFRS9) الشهرة المُقتناة ضمن عملية تجميع الأعمال (IFRS 3) تكاليف الاقتناء المؤجلة، والأصول غير الملموسة الناشئة عن حقوق تعاقدية (IFRS 4) الأصول غير الملموسة الناتجة من العقود مع العملاء (IFRS 15) الأصول غير الملموسة الناتجة عن استكشاف وتقويم الموارد المعدنية (IFRS 6).	**الأصل غير الملموس:** هو أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له كيان مادي ملموس. **المبلغ الدفتري:** هو المبلغ الذي يُثبت به الأصل بعد طرح أي مجمع استهلاك ومجمع خسائر الهبوط. **التكلفة:** هي مبلغ النقد أو معادلات النقد المدفوع أو القيمة العادلة لعوض آخر تم تقديمه لاقتناء أصل في تاريخ اقتنائه أو إنشائه. **الإطفاء:** هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس على مدى عمره الإنتاجي. **العمر الإنتاجي:** هو الفترة التي يُتوقع أن يكون الأصل خلالها متاحاً للاستخدام من قبل المنشأة، أو عدد وحدات الإنتاج أو ما شابهها المُتوقع أن ينتجها الأصل غير الملموس للمنشأة. **القيمة المتبقية لأصل غير ملموس:** هي المبلغ المقدر الذي ستحصل عليه المنشأة في الوقت الحالي من استبعاد الأصل بعد طرح التكاليف المقدرة للاستبعاد، وذلك إذا كان الأصل بالفعل في	**يتم تصنيف الأصل بأنه أصل غير ملموس عند تحقق الشروط الثلاث التالية:** **القابلية للتحديد** يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد ومتميزا على الشهرة بالتالي: -يكون قابلا للانفصال عن المنشأة فيمكن تجزئته عنها كما يمكن بيعه أو تحويله أو ترخيصه أو تأجيره أو مبادلته بشكل منفرد أو بعقد ذي علاقة أو أصل أو التزام قابل للتحديد. - ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى. **السيطرة** وهي قدرة المنشأة على تملك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من الأصل غير الملموس. وذلك بموجب حقوق نظامية واجبة النفاذ أو بمعرفتها بظروف ومعلومات السوق التي تمكنها من السيطرة على التدفق النقدي المستقبلي. **المنافع الاقتصادية المستقبلة** وتشمل المنافع الاقتصادية الإيراد الناتج من بيع المنتجات والخدمات من الأصل غي الملموس. أو وفورات التكلفة أو المنافع الناتجة عن استخدام الأصل من قبل المنشأة. **الإثبات:** بعد تحقق الشروط السابقة لتصنيف الأصل غير الملموس. يتم إثبات الأصل: -إذا كان من الممكن تقدير قيمة المنافع الاقتصادية المستقبلية.	بعد إثبات قيمة الأصل غير الملموس يتم اتباع إحدى النموذجين كسياسة للمنشأة إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقويم لمعالجة التغير الحاصل في قيمة الأصل بعد امتلاكه. **نموذج التكلفة:** وهو تكلفة الأصل عند القياس الأولي مطروحاً منها أي مجمع إهلاك وأي مجمع خسائر هبوط. **نموذج إعادة التقويم:** وهو قياس القيمة العادلة للأصل بتاريخ إعادة التقويم بموثوقية مطروحاً منها مجمع الإهلاك المتراكم ومجمع خسائر الهبوط. عند إعادة التقويم للأصول غير الملموسة لابد أن يتم ذلك التقويم بشكل منتظم حتى لا يكون الفرق بين القيمة الدفترية للأصل غير الملموس والقيمة العادلة ذو أهمية نسبية. ولا بد أن تعتمد القيمة العادلة من سوق نشط. وتكون إعادة التقويم بتعديل مجمع إهلاك الأصل بإحدى الطريقتين: **الطريقة الأولى:** تعديل مجمع الإهلاك بما يتناسب مع التغير في	- يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لكل فئة من الأصول غير الملموسة، مع تمييز الأصول غير الملموسة المُتولدة داخليا عن الأصول غير الملموسة الأخرى: -الأعمار الإنتاجية المحدودة وغير المحدودة للأصول غير الملموسة، وطريقة الإطفاء المستخدمة للأصول غير الملموسة المحدودة العمر الانتاجي. -إجمالي المبلغ الدفتري ومجمع الإطفاء مضافا إليه خسائر الهبوط أول وآخر الفترة. -بند فائض إعادة التقويم في الدخل الشامل الآخر. -خسائر الهبوط في الربح والخسارة ومعكوسها خلال الفترة، والأصول غير الملموسة التي هبطت خلال تلك الفترة. - الأصول الملموسة المتولدة داخلياً والأصول الملموسة المقتناة. -تخصيص الأصول غير الملموسة المختلفة إلى فئات منفصلة مثل العلامات التجارية، حقوق النشر، التراخيص والامتيازات...

- كما تستثنى من المعيار نفقات تطوير واستخراج المعادن، والنفط، والغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المشابهة.	العمر وبالحالة المتوقع أن يكون عليها في نهاية عمره الإنتاجي. **القيمة العادلة:** هي السعر الذي سيُستلم لبيع أصل أو سيُدفع لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. **التطوير:** هو تطبيق نتائج بحث أو معرفة أخرى على خطة أو تصميم لإنتاج مواد خام، أو أجهزة، أو منتجات، أو عمليات، أو نظم أو خدمات جديدة أو محسنة بشكل جوهري، وذلك قبل البدء في الإنتاج التجاري أو الاستخدام. **البحث:** هو دراسة أصيلة ومخططة تُنفذ مع توقع اكتساب فهم ومعرفة علمية أو فنية جديدة. **خسارة الهبوط:** هي المبلغ الذي يزيد به المبلغ الدفتري لأصل عن المبلغ الممكن استرداده منه. **العملية ذات الجوهر الاقتصادي:** هي العملية التي يحدث اختلاف في قيمتها نتيجة لتغير عامل المخاطرة أو التوقيت في استلام النقد المستقبلي أو أي عوامل أخرى تؤثر في قيمة التدفقات المستقبلية. **السوق النشط:** هو السوق التي تكون فيه الأصول غير الملموسة متجانسة وذات أسعار متاحة. ويتواجد فيه البائعين	-وقياس تكلفته الأصل غير الملموس بدرجة عالية من الثقة. **قياس تكلفة الأصل غير الملموس:** تشمل تكلفة الأصل غير الملموس الآتي: - سعر شرائه بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للرد بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات. - التكلفة التي تعود بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له، مثل تكاليف اختبار عمل الأصل، التكاليف المهنية، تكاليف منافع الموظفين المرتبطة بالأصل حتى يكون صالح للاستخدام. **تكلفة الأصل كجزء من عملية التجميع:** عندما يقتنى الأصل غير الملموس ضمن عملية تجميع الأعمال، يتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وفقا لـ IFRS3. **تكلفة الأصل غير الملموس ضمن عملية أعمال (منفصل):** عندما يكون الأصل غير الملموس الذي تم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال، قابلاً للانفصال، ولكن مع عقد ذي علاقة أو أصل أو التزام قابل للتحديد. وفي مثل هذه الحالات، تُثبت المنشأة المستحوذة الأصل غير الملموس بشكل منفصل عن الشهرة ولكن مع البند ذي العلاقة. **الأصول غير الملموسة بمنحة حكومية:** هناك طريقتان للإثبات: -إثبات كلاً من الأصل غير الملموس والمنحة الحكومية بالقيمة العادلة. -إثبات الأصل غير الملموس بالقيمة الإسمية ويضاف إليه بعد ذلك أي نفقة لها علاقة بتجهيز الأصل للاستخدام المقصود به.	القيمة الدفترية للأصل بحيث تصبح القيمة الدفترية مساوية للقيمة العادلة بعد التقييم. **الطريقة الثانية:** إلغاء مجمع الإهلاك أو تخفيضه بهدف تخفيض القيمة الدفترية للأصل بحيث تصبح مساوية للقيمة العادلة بعد التقويم. بعد إعادة تقويم الأصل تتغير قيمة الأصل الدفترية إما بالزيادة أو الانخفاض: **الزيادة:** تعالج الزيادة في حساب فائض إعادة التقويم في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية. ويمكن أن تعالج الزيادة ضمن الربح والخسارة بالقدر الذي يعكس انخفاض سابق أثبت ضمن الربح والخسارة. **الانخفاض:** يعالج الانخفاض إن لم يسبق بزيادة ضمن الربح والخسارة. ويمكن أن يعالج كتخفيض لحساب فائض إعادة التقويم وما يزيد عنه يثبت في الربح والخسارة. **الأصل غير الملموس ذو العمر الإنتاجي المحدد:** في نهاية الفترة يتم تحديد المبلغ القابل للإطفاء للأصل غير الملموس الذي تم تحديده وفقاً للعمر الإنتاجي وابتداءً من استخدام الأصل غير الملموس.	- الأصول غير الملموسة المقاسة بعد الإثبات بنموذج التكلفة أو إعادة التقويم.

	والمشتريين الراغبين في بيع أو شراء الأصل في أي وقت.	(وفقا لـ IAS20). **اقتناء الأصول غير الملموسة بالمبادلة:** قد يُقتنى واحد أو أكثر من الأصول غير الملموسة في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من أصول نقدية وغير نقدية. في هذه الحالة يقاس الأصل غير الملموس "بالقيمة العادلة" مالم تكن عملية المبادلة مفتقرة إلى الجوهر الاقتصادي، ومن الممكن معرفة القيمة العادلة للأصل غير الملموس. -في حال لم يكن من الممكن قياس الأصل بقيمته العادلة بدرجه عالية من الثقة يتم قياسه بالقيمة الدفترية الأصل المتنازل عنه. **تأجيل الدفع عند اقتناء الأصل:** إذا تم اقتناء الأصل الغير ملموس وتجاوزت مدة الدفع مدد الائتمان العادية فإن تكلفته هي السعر النقدي المعادل للمبالغ التي يجب دفعها لسداد الالتزام والفرق بين هذه القيمة ومجموع المبالغ الواجب دفعها تثبت على أنها تكلفة تمويل مؤجلة تطفأ على مدى فترة الائتمان. **الأصول غير الملموسة المولدة داخليا:** لتقويم ما إذا كان الأصل يستوفي ضوابط الإثبات على أنه أصل غير ملموس يتم تصنيفه إلى: أ-نفقات بحوث: وهذا كله مصروفات فترة ب-نفقات تطوير: وهذا جزء منه مصروفات فترة وجزء منه قد يكون مؤهل ليكون أصل غير ملموس إذا استوفى المعايير الست التالية: ١-الجدوى الفنية من استكمال الأصل غير الملموس بحيث يكون متاحاً للاستخدام أو البيع. ٢- نية المنشأة من أن تستكمل الأصل غير الملموس وأن تستخدمه أو تبيعه.	وبما أن الأصول غير الملموسة تتغير قيمها وفقاً لعوامل التقادم التقنية وظروف السوق. فعند إثبات خسائر هبوط نهاية الفترة (وفقاً للمعيار IAS 36) يتم تغيير التقدير المحاسبي للعمر الإنتاجي للأصل غير الملموس. وإثبات ذلك التأثير في الربح والخسارة ومن ثم تطبيقه على الفترات المستقبلية. **الأصل غير الملموس ذو العمر الإنتاجي غير المحدد:** لا يقصد بالعمر الانتاجي غير المحدد أن الأصل سيستخدم إلى مالا نهاية، ولكن يتم استخدام الأصل من غير تحديد مبلغ إطفاء وفقاً للعمر الانتاجي، ويتم بدلاً من ذلك تطبيق معيار الهبوط (IAS 36) تخفض بها قيمة الأصل في حساب خسائر هبوط الأصل، أو تعكس باستثناء الشهرة بما لا يزيد عن المبلغ الدفتري الذي كان سيتم تحديده فيما لو لم يتم إثبات هبوط.	

		٣- قدرة المنشأة على أن تستخدم الأصل غير الملموس أو أن تبيعه. ٤-الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة. ٥-توفر الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى لتستكمل التطوير ولتستخدم الأصل غير الملموس أو تبيعه. ٦- القدرة على قياس الأصل غير الملموس بطريقة يمكن الاعتماد عليها. فإذا استوفى الأصل غير الملموس المولد داخليا معايير الإثبات فإن تكلفته تتكون من جميع التكاليف الضرورية لإنشاء وإنتاج وإعداد الأصل ليكون قابلا للتشغيل المقصودة من الأداة ومنها: -تكاليف المواد الخام والخدمات المستخدمة - تكاليف منافع الموظفين - رسوم التسجيل والأتعاب - إطفاء براءة الاختراع والتراخيص		

موضوعات أخرى:

- هناك بعض النفقات التي تدر منافع مستقبلية للمنشأة، ولكن من غير أن يتم اقتناء أو إثبات أي أصل غير ملموس جراء انفاقها. لذلك يتم تصنيفها على أنها مصاريف ومنها:
  مصاريف البحث.
  مصاريف التأسيس (أنشطة الإعداد والتجهيز لما قبل التشغيل).
  مصاريف أنشطة التدريب والإعلان والترويج.
  مصاريف تغيير موقع أو إعادة تنظيم جزء من منشأة.
  وجميع المصاريف السابقة تسهم ولو بالقليل في تكوين الشهرة الداخلية التي لا يتم الاعتراف بها أو إثباتها كأصل.
- بعض الأصول غير الملموسة شديدة التقلب خلال الفترة مما يتطلب إعادة قياسها بالقيمة العادلة لها من ثلاث إلى خمس مرات.
- لا يجوز أن تثبت العلامات التجارية، وعناوين الصحف والنشر، وقوائم العملاء، والبنود المشابهة من حيث الجوهر المتولدة داخليا على أنها أصول غير ملموسة.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٤٠ : العقارات الاستثمارية				IAS 40
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
١- تأجير العقار للغير والحصول على إيراد التأجير. ٢-الاحتفاظ بالعقار لفترة طويلة والاستفادة من ارتفاع قيمته السوقية، لتحقيق أرباح رأسمالية عند البيع. **مما لا ينطبق:** - العقارات التي تستخدم في توريد أو تصنيع البضائع، أو التي تستخدم للخدمات الإدارية. - العقارات التي يتم بيعها في سياق الأعمال العادية.	**الاستثمارات العقارية:** هي أرض أو مبنى أو جزء من مبنى، محتفظ بها من قبل المالك أو المستأجر إيجار تمويلي. **القيمة العادلة للأصل:** هو المبلغ الذي سيتم استلامه إذا تم بيع الأصل أو دفعه لتسديد التزام في عملية اعتيادية بين أطراف مشاركة في السوق بتاريخ قياس القيمة العادلة. **القيمة المسجلة أو المرحلة:** هي قيمة الأصل المعترف بها بتاريخ الميزانية العمومية.	**يتم الاعتراف بالممتلكات الاستثمارية:** ١- كأصل، إذا توفرت فيها هذين الشرطين: - منافع مستقبلية. - إمكانية قياسه بموثوقية. - ويقاس بالتكلفة (سعر الشراء + المصاريف المباشرة). ٢- عقود إيجار تمويلية، يكون القياس: - بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار. - أو القيمة العادلة. "أيهما اقل". ٣- عمليات تبادل غير نقدي: يتم قياس العقار الاستثماري بالقيمة العادلة إذا كان له مضمون تجاري ويمكن قياس قيمته العادلة بموثوقية، وغير ذلك يتم القياس بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه. ٤- إذا تم تأجيل الدفع مقابل عقار استثماري بشروط ائتمان تتجاوز الائتمان العادي فإن تكلفته هي السعر النقدي المعادل للمبالغ التي يجب دفعها لسداد الالتزام والفرق بين هذه القيمة ومجموع المبالغ الواجب دفعها تثبت على أنها تكلفة تمويل مؤجلة تطفأ على مدى فترة الائتمان.	وهي السياسة المحاسبية للمحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية عند إعداد القوائم المالية. من الممكن اختيار إحدى الطريقتين لجميع العقارات الاستثمارية إلا أن هناك استثنائيين بموجب (فقرة ٣٢): ■ **نموذج التكلفة:** - تظهر العقارات الاستثمارية مطروحاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الهبوط. ■ **نموذج القيمة العادلة:** - يتم قياس البند بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي وتظهر فروقات القيمة العادلة ضمن بيان قائمة الدخل. - إذا تم اختيارها يجب أن تمثل وضع السوق الحقيقي في تلك الفترة وتعكس دخل الإيجار لعقود إيجار حالية. - عند تقييم العقار الاستثماري بالقيمة العادلة فإنها تقيم كوحدة واحدة وليس بشكل منفصل. - عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بشكل مستمر، يتم استخدام نموذج التكلفة.	**يلزم على المنشأة الإفصاح عن الأمور التالية:** -النموذج المطبق. وفي حال استخدام نموذج القيمة العادلة يجب أن تفصح عن مطابقة القيم المسجلة في بداية ونهاية الفترة. - وفي حال استخدام نموذج التكلفة تفصح عن طريقة الإهلاك، وأية تسويات حدثت خلال العام والقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بتاريخ إعداد القوائم المالية. -المبالغ التي يتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

موضوعات أخرى:

التحويلات من وإلى العقارات الاستثمارية:

تتم عمليات التحويل من وإلى العقارات الاستثمارية، عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. أنظر كتاب المعيار IAS 40 الفقرة ٥٧ - ٦٥، تحت عنوان عمليات التحويل.

تصنيف الممتلكات الاستثمارية:

١- تصنف الممتلكات المحفوظة بموجب عقد إيجار تشغيلي كاستثمارات عقارية، إذا تحققت الشروط التالية:

SOCPA EXAM

- أن تكون مطابقة لتعريف الممتلكات الاستثمارية. – أن يكون معترف بها بالقيمة العادلة. – اعتبار الحصص كممتلكات استثمارية (عقد إيجار تمويلي) وليس ممتلكات مستأجرة (عقد إيجار تشغيلي).

٢- أحياناً تستخدم المنشأة جزءاً من عقار ما وتؤجر الجزء الآخر، فإذا كان الممكن بيع الجزئيين بشكل منفصل تتم محاسبة كلٍّ منهما بشكل منفصل. وإذا كان غير ممكن بيعهم منفصلين يتم التعامل معه كأنه عقارات استثمارية إذا كان جزء بسيط يستخدم من قبل المالك.

الاستبعادات:

١- لن يتم الاعتراف بالأصل كاستثمار عقاري في حال لن يتم الحصول على أي منفعة مستقبلية منه.

٢- يتم الاعتراف بالفرق بين المتحصلات والمبلغ الدفتري للعقارات الاستثمارية في حساب الربح أو الخسارة.

٣- يتم الاعتراف بالتعويضات عندما تصبح مستحقة التحصيل في حساب الربح أو الخسارة.

SOCPA EXAM

المعيار الدولي للتقرير المالي ٥ : الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات غير المستمرة IFRS 5

نطاق المعيار	أهم التعريفات	الإثبات والقياس	العرض والإفصاح
ينطبق على الأصول غير المتداولة ومجموعات التصرف المصنفة على أنها "محتفظ بها برسم البيع" والعمليات الغير المستمرة. **يستثنى من هذا المعيار:** أصول الضريبة المؤجلة، الأصول الناشئة عن منافع الموظف، الأدوات المالية، العقارات الاستثمارية، الزراعة، عقود التأمين.	**تكاليف التوزيع:** هي التكاليف الإضافية التي تُعزى بشكل مباشر إلى التوزيع، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل. **المبلغ القابل للاسترداد:** هو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.	– يجب على المنشأة أن تصنف أصلاً غير متداول على أنه محتفظ به للبيع، أو مح تفظ به للتوزيع على الملاك، إذا كان مبلغه الدفتري سوف يتم استرداده بشكل رئيس من خلال معاملة بيع بدلاً من الاستخدام المستمر، بشرط: أ- أن يكون متاحاً للبيع الفوري بشكله الحالي. ب- احتمال بيعه أمر محتمل جدا، وحتى يكون احتمالية بيعه عالية جدا: منها: – أن يكون هناك التزام وخطة معدة من إدارة الشركة وأنه من غير المحتمل حدوث تغييرات جوهرية لإلغاء بيع الأصل. – وضع خطة فاعلة لإيجاد مشتري لهذا الأصل. – من المتوقع بيع الأصل خلال سنة واحدة. – يجب قياس الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) المحتفظ بها للبيع بمبلغه الدفتري أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، أيهما أقل. – يجب قياس الأصل غير المتداول (أو مجموعة الاستبعاد) المحتفظ بها للتوزيع بمبلغه الدفتري أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف أيهما أقل. – يجب قياس الأصول المقتناة ضمن عملية اندماج الأعمال والمستوفية لمعايير التصنيف على أنها محتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع. – عندما يكون من المتوقع حدوث البيع بعد سنة واحدة، تقاس تكاليف البيع بقيم ته الحالية، وأي زيادة في القيمة الحالية لتكلفة البيع والتي تنشأ مع مرور الوقت تصنف كتكلفة تمويل وتصنف في قائمة الدخل. – إثبات خسائر الهبوط مقابل أي تخفيض أولى أو لاحق لقيمة الأصل عندما تنخفض صافي القيمة العادلة (القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع). – إثبات مكاسب الزيادة مقابل قيمة الأصل، بشرط أن لايزيد عن خسارة الهبوط ا لتراكمية سواء وفقا لهذا المعيار أو معيار الهبوط قبل تصنيف هذا الأصل على أنه محتفظ به للبيع.	**يتم العرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي:** - الأصول الغير متداولة التي تستوفي ضوابط تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع. - الأصول (المحتفظ بها للبيع) للمجموعات المعدة للبيع والالتزامات المتعلقة بها. **يتم الإفصاح عما يلي:** أ-مبلغ مستقل في صلب قائمة الدخل شاملا: -الربح أو الخسارة بعد الضريبة للعمليات غير المستمرة. -الربح أو الخسارة بعد الضريبة المعترف بها عند قياس القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أو عند التخلص من الأصول أو مجموعة التصرف شاملا العمليات الغير مستمرة الإفصاح بما تحتويه من تفاصيل الإيرادات والمصروفات عن العمليات الغير مستمرة بشكل منفصل. ب- تحليل للمبلغ الواحد في (أ) من خلال الايضاحات: ١- الإيرادات والمصروفات والربح أو الخسارة قبل الضريبة للعمليات الغير مستمرة. ٢- مصروف الضريبة للبند رقم (١). ٣- والربح أو الخسارة قبل الضريبة المعترف بها عند قياس القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أو عند التخلص من الأصول أو مجموعة التصرف شاملا العمليات الغير مستمرة. ٤- مصروف الضريبة للبند رقم (٣). **إفصاحات أخرى:** - وصف للأصل الغير متداول (أو مجموعة التصرف). - المكاسب والخسائر عند إعادة قياس الأصل الغير متداول.

		– لا يحتسب له استهلاك أو إطفاء أما الفائدة والمصروفات الأخرى المتعلقة بالتزامات التصرف فتستمر كما هي.	- وقائع وظروف القرار المتعلق بالرجوع عن تصنيف أصول غير متداولة أو إذا استبعدت أصلا أو التزاما مفردا من مجموعة التصرف وتأثير هذا القرار على نتائج العمليات عن الفترة والفترات السابقة المعروضة.

موضوعات أخرى:

الأصول غير المتداولة التي سيتم التخلي عنها:

– لايجوز للمنشأة أن تصنف أصلا غير متداول سيتم التخلي عنه على أنه محتفظ به للبيع؛ نظراً لأن مبلغه الدفتري سوف يتم استرداده بشكل رئيس من خلال الاستخدام المستمر، ومع ذلك إذا كانت مجموعة التصرف المقرر تركها والمستوفية لشروط المعيار فيما يتعلق بالعمليات الغير مستمرة فإنها تعرض النتائج والتدفقات النقدية من مجموعة التصرف على أنها عمليات غير مستمرة وذلك اعتبارا من تاريخ التوقف عن استخدامها.

– لايجوز للمنشأه أن تحاسب عن أصل تم إخراجه من الخدمة بصفه مؤقتة كما لو أنه تم التخلي عنه.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٢١ : آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية				IAS 21
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
يندرج تحت نطاق هذا المعيار المعالجة المحاسبية لكل الحسابات في المركز المالي وقائمة الدخل المقيمة بالعملة الأجنبية. كما يندرج في نطاق هذا المعيار نتائج أو حسابات المركز المالي المراد ترجمتها من قوائم الشركة التابعة والفروع الى الشركة الأم. **يستثنى من هذا المعيار:** المعاملات المشتقة والارصدة والتي تندرج تحت معيار IFRs9.	يتحدث المعيار عن إثر أسعار صرف العملات الأجنبية التي تنتج من مصدرين: ١- العملات الأجنبية. ٢- العمليات الأجنبية. **تعريف البنود النقدية:** هو الحق في استلام (الالتزام بتسليم) عدد ثابت او قابل للتحديد من وحدات العملة مثل الذمم المدينة والدائنة والقروض والمخصصات التي يتم تسويتها نقدا. **البنود الغير النقدية:** وهو غياب الحق في استلام (الالتزام بتسليم) عدد ثابت او قابل للتحديد من وحدات العملة وتشمل بنود العقارات والآلات والمعدات، وبنود الاصول غير الملموسة، والمخصصات التي يتم تسويتها بغير النقدية.	يتم اثبات المعاملات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة.	**القياس اللاحق للبنود النقدية:** بتاريخ كل قائمة مركز مالي يتم ترجمة البنود النقدية باستخدام سعر الاقفال (الجاري) مع الاعتراف بالفروقات في قائمة الربح والخسارة. **القياس اللاحق للبنود الغير النقدية:** أ- البنود الغير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية يتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي في تاريخ المعاملة. ب- البنود الغير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف في وقت قياس القيمة العادلة. ج-يتم الاعتراف بفروقات اسعار الصرف من بند غير نقدي بحسب طريقة معالجة فروقات القيمة العادلة للبند الغير نقدي. د- عندما يتم تطبيق التدني على بعض البنود الغير نقدية ويكون هذا البند مقاس بعملة أجنبية يتم تحديد المبلغ المسجل عن طريق اخذ الاقل بين التكلفة او القيمة الدفترية بعد تحويلها بسعر الصرف التاريخي في تاريخ المعاملة، صافي القيمة القابلة للتحقق او القيمة الاستيرادية بعد تحويلها بسعر الصرف في تاريخ تحديد تلك القيمة. ربما يتم اثبات خسارة هبوط بالعملة الوظيفية ولكن لا يتم اثباتها بالعملة الاجنبية والعكس.	– يجب الإيضاح في حالة اختلاف عملة العرض عن العملة الوظيفية مع بيان السبب. – ايضاح المبالغ الناتجة عن الفروقات في سعر الصرف والمعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر، ويستثنى من ذلك المشتقات المالية. – ايضاح فروقات الصرف المضمنة في الدخل الشامل الاخر ضمن بند منفصل في حقوق الملكية ومطابقة مبلغ فروقات الصرف هذه في بداية ونهاية الفترة.

موضوعات أخرى:

ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية (على سبيل المثال شركات تابعة وفروع)

أ- إذا كانت العملة الوظيفية للعملية الأجنبية تختلف عن عملة المنشأة الأم فتتم المعالجة التالية (يتم استخدام طريقة سعر الصرف الجاري):

– الاصول والالتزامات يتم ترجمتها بسعر الإقفال.

– بنود الدخل والمصروفات والدخل الشامل الآخر يتم ترجمتها بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات وعمليا يتم استخدام متوسط السعر الجاري.

SOCPA EXAM

- حقوق الملكية ماعدا الأرباح المبقاة يتم استخدام السعر التاريخي.
- الأرباح المبقاة لا يتم ترجمتها وانما تستخرج من قائمة الأرباح المبقاة المترجمة.

والفرق يرحل الى بنود الدخل الشامل الآخر (ضمن بند منفصل في حقوق الملكية).

ب- في حالة تطابق العملة الوظيفية للعملية الأجنبية مع عملة المنشأة الأم فتتم المعالجة التالية:

- البنود النقدية يتم ترجمتها باستخدام سعر الاقفال.
- البنود الغير نقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية يتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي (في تاريخ المعاملة).
- البنود الغير نقدية المقاسة بالقيمة العادلة يتم ترجمتها بسعر الصرف وقت تحديد القيمة العادلة.
- بنود الدخل والمصروفات والدخل الشامل الاخر ماعدا الاستهلاك وتكلفة المبيعات يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف في تواريخ المعاملات ولأسباب عملية يتم استخدام متوسط سعر الصرف الجاري.
- حقوق الملكية ماعدا الارباح المبقاة باستخدام سعر الصرف التاريخي.
- الارباح المبقاة يتم استخراجها من قائمة الارباح المبقاة المترجمة.

الفرق يرحل.

أ- الربح او الخسارة ان كانت ناتجة عن فروقات البنود النقدية وبعض البنود غير النقدية

الدخل الشامل الاخر ان كانت ناتجة عن فروقات بعض البنود الغير نقدية (مثل استخدام نموذج اعادة تقييم للعقارات والآلات والمعدات)

معيار المحاسبة الدولي ٢٧ : القوائم المالية المنفصلة			IAS 27
نطاق المعيار	أهم التعريفات	إعداد القوائم المنفصلة	الإفصاح
يندرج في نطاق هذا المعيار إعداد وعرض جميع القوائم المالية بشكل منفصل لجميع الشركات التابعة والمشتركة والشركات الزميلة عندما تقوم الشركة الأم بإعداد قوائم مالية منفصلة، وذلك إما لرغبة من الشركة أو مطلوبة بموجب النظام.	**القوائم المالية الموحدة:** هي القوائم المالية لمجموعة تعرض فيها الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للشركات التابعة والمنشأة الأم على أنها وحدة اقتصادية واحدة. **القوائم المالية المنفصلة:** والهدف منها عرض استثمارات الشركة الأم في المنشآت التابعة والمشتركة أو الزميلة إما بقيمة تكلفة الاستثمار أو تعرض حسب ما نص عليه معيار IFRS 9.	تحاسب الشركة الأم عن الاستثمارات في الشركات التابعة أو الزميلة أو المشروعات المشتركة في القوائم المنفصلة **بواحدة من الطرق التالية:** على أساس التكلفة. أو حسب معيار (IFRS9) -إذا اتبعت الشركة طريقة التكلفة وقررت لاحقا تصنيف الاستثمارات في التابعة والزميلة والمشروع المشترك كمحتفظ به للبيع عندها سيخضع لـ IFRS5. -إذا اتبعت الشركة IFRS9 في المحاسبة عن الاستثمارات السابقة فإنه يتعين عليها الاستمرار في تطبيق ما يستوجبه معيار التقرير الدولي ٩ حتى وإن صنفت استثماراتها تلك لاحقا على أنها محتفظ بها للبيع. -في حال توجب IFRS 10 على الشركة الأم (شركة استثمارية) أن تقيس استثماراتها في الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقا لـ IFRS 9 فإنه يتعين عليها المحاسبة عن هذه الاستثمارات بنفس الطريقة المتبعة في القوائم المنفصلة. -عندما تتوقف المنشأة عن أنها منشأة استثمارية عند إعداد القوائم المنفصلة فإنه يتعين عليها محاسبة استثماراتها في الشركات التابعة بـ: - التكلفة، واستخدام القيمة العادلة للشركة التابعة في تاريخ التغيير على أنها التكلفة المفترضة. - أو الاستمرار وفقا لـ IFRS9. -عندما تصبح المنشأة منشأة استثمارية فإنه يتعين عليها المحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بموجب IFRS9 ويتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل أو الدفتري السابق للاستثمارات والقيمة العادلة في تاريخ التغيير في الربح أو الخسارة، ويعامل المبلغ التراكمي في الدخل الشامل المعترف به سابقا كما لو أن المنشأة الاستثمارية تصرفت بهذه الشركات التابعة في تاريخ التغيير. - يجب على المنشأة الاعتراف بتوزيعات الأرباح من الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة في قائمة الربح والخسارة في القوائم المنفصلة عند ثبوت الحق القانوني لها.	**الإفصاح:** -عندما تختار المنشأة عدم إعداد قوائم موحدة بموجب الإعفاء في IFRS 10 وإعداد قوائم منفصلة فإنه يتوجب عليها أن تفصح عن: أ- أن القوائم المعروضة هي قوائم منفصلة وأنه تم استخدام الإعفاء من التوحيد، كما يتوجب الإفصاح عن اسم وبلد التأسيس ومقر الإقامة للمنشأة الأم. ب- قائمة بالاستثمارات الهامة في المنشآت التابعة والزميلة والمشروع المشترك بما في ذلك الاسم وبلد التأسيس ومقر الإقامة ونسبة حصة الملكية ج- وصف الأسلوب المستخدم لحساب الاستثمارات في (ب). -الإفصاحات المطلوبة للشركة القابضة التي لم تعفى من التوحيد والشركات التي لديها استثمارات في شركات زميلة أو مشاريع مشتركة إذا أعدت قوائم منفصلة: أ- حقيقة أن القوائم المعروضة قوائم منفصلة وأسباب إعداد تلك القوائم إن لم يطلبها النظام. ب- قائمة بالاستثمارات الهامة في المنشآت التابعة والزميلة والمشروع المشترك بما في ذلك الاسم وبلد التأسيس ومقر الإقامة ونسبة حصة الملكية. ج- وصف الأسلوب المستخدم لحساب الاستثمارات في (ب).

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٢٨ : الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة				IAS 28
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
يطبق هذا المعيار من قبل المستثمر في المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التي يكون له فيها سيطرة مشتركة وتسمى منشآت خاضعة لسيطرة مشتركة أو تأثير مهم وتسمى شركات زميلة. كما يندرج تحت هذا المعيار شرح متطلبات طريقة حقوق الملكية وكيف يتم معالجتها محاسبيا عند المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة. **يستثنى من هذا المعيار:** إذا كان الاستثمار في مؤسسات المال المشترك. إذا كانت الشركة المستثمر فيها شركة تابعة.	**التأثير المهم:** وهو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية ولكن لا يصل إلى السيطرة، ويقاس أحيانا بنسبة مئوية من حجم الاستثمار من ٢٠% إلى أقل من ٥٠%. أو يقاس حجم التأثير بمدى المساهمة في مجلس الإدارة للشركة المستثمر فيها على ألا يرقى هذا التأثير إلى السيطرة والتحكم في مجلس الإدارة في توجيه القرارات. **طريقة حقوق الملكية:** طريقة محاسبية يتم بموجبها تسجيل الاستثمارات بسعر التكلفة ثم يعدل بعد ذلك بالتغير في حصة المستثمر في صافي أصول الشركة المستثمر فيها وذلك عن طريق زيادة الاستثمارات بحصة المستثمر في صافي أرباح المنشاة المستثمر فيها، وتخفيض الاستثمارات بنصيب المستثمر في الخسائر والتوزيعات المستلمة كما يعترف بنصيبه من الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها. **منشأة زميلة:** هي شركة يكون للشركة المستثمرة تأثير مهم عليها. **مشروع مشترك:** هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي اصول الترتيب.	يقاس بالتكلفة + أي مصاريف مباشرة لإتمام الصفقة.	يعدل رصيد الاستثمار في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة بحسب التغيرات الحاصل في حصة المستثمر في صافي أصول المنشأة المستثمر بها بعد تاريخ التملك. في حالة الاعتراف بالأرباح يتم القيد التالي: من الاستثمار XXX إلى أرباح الاستثمار XXX أما في حالة توزيع أرباح يتم تخفيض القيمة من الاستثمار من النقدية XXXX إلى الاستثمار XXX	**الإفصاح:** الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات بطريقة حق الملكية في كل فترة تقرير. النصيب غير المثبت من خسائر المشروع المشترك والمنشأة الزميلة لكل من فترة التقرير وبشكل تراكمي إذا توقفت المنشأة عن إثبات خسائر عند تطبيق طريقة حق الملكية. نسبة حصة الملكية او نصيب المشاركة المحتفظ به من قبل المنشأة في حالة اختلاف تاريخ إصدار التقارير المالية بين الشركة المستثمرة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك التي يستخدم معها طريقة حق الملكية يجب إيضاح السبب. **ملحوظة:** متطلبات الإفصاح يخضع لمعيار IFRS 12.

المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ : تجميع الأعمال

IFRS 3

نطاق المعيار	أهم التعريفات	أشكال دمج الأعمال	تطبيق المعيار	الإفصاح
دمج الأعمال: هو جمع منشآت منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة كنتيجة لقيام إحدى المنشآت بالتوحيد مع أو السيطرة على صافي الموجودات وعمليات منشأة أخرى. يطبق هذا المعيار على العمليات والأحداث التي تلبي تعريف دمج الأعمال. **ولا يطبق هذا المعيار على ما يلي:** ١/ تأسيس مشاريع مشتركة. ٢/ الاستحواذ على أصل أو مجموعة من الموجودات التي لا تشكل عملاً. ٣/ مجموعة من المنشآت أو الأعمال الخاضعة للسيطرة المشتركة.	**الشهرة:** أصل يمثل منافع اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول أخرى مستحوذ عليها ضمن عملية تجميع أعمال، والتي لا تُحدد –بشكل فردي– ولا تُثبت –بشكل منفصل-. **الحقوق غير المسيطرة:** هو جزء من صافي نتاج العمليات وصافي الموجودات الذي لم تمتلكه الشركة المستحوذة (المستثمرة). **طريقة الاستحواذ:** هو استحواذ منشأة على صافي موجودات منشأة أخرى، وتعترف المنشأة المستحوذة في سجلاتها بالموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها بالقيمة العادلة لها، كما تعترف بأية التزامات محتملة قد تنشأ على أن تكون قابلة للقياس بموثوقية. **السيطرة:** هي قدرة المنشأة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة أخرى لتحقيق المنفعة. **القيمة العادلة:** هو المبلغ الذي سيتم استلامه إذا تم بيع الأصل أو دفعه لتسديد التزام في عملية اعتيادية بين أطراف مشاركة في السوق بتاريخ قياس القيمة العادلة.	**الاندماج:** هو قيام منشأة بتملك صافي موجودات والتزامات وأنشطة منشأة أخرى مع زوال الشخصية القانونية للمنشأة. **الاتحاد:** هو تأسيس شركة جديدة من اتحاد منشأتين أو أكثر وانتقال صافي موجودات والتزامات وأنشطة المنشآت المتحدة إلى الشركة الجديدة وزوال الشخصية القانونية للمنشآت الداخلة في هذا الاتحاد. **السيطرة:** قيام منشأة بتملك أكثر من نصف حقوق التصويت في منشأة أخرى مما يعطيها القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية في تلك المنشأة، مع بقاء المنشأة المسيطر عليها وعدم زوالها.	تستخدم **طريقة الاستحواذ** لتطبيق هذا المعيار، ويجب القيام بالتالي: **تحديد المنشأة المستحوذة:** وتتم عندما تمتلك المنشأة المستحوذة على أكثر من نصف حقوق التصويت. **تحديد تاريخ الاستحواذ:** وهو التاريخ الذي تسيطر فيه المنشأة المستحوذة على المنشأة المستحوذ عليها. **الاعتراف والقياس بالموجودات والالتزامات:** يجب الاعتراف بالموجودات والالتزامات القابلة للتحديد وأية حصص غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها. **القياس والاعتراف بالشهرة:** أو بالربح من الشراء بأسعار مخفضة (الشهرة السالبة).	يجب الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة العمليات والآثار المالية لما يلي: ١/ اندماج منشآت الأعمال التي تمت خلال الفترة. ٢/ اندماج منشآت الأعمال التي تمت بعد تاريخ الميزانية، ولكن قبل إبداء رأي المحاسب القانوني على القوائم المالية. ٣/ بعض اندماج منشآت الأعمال التي تمت في فترات سابقة. كما يتطلب المعيار الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في المبلغ المحتمل للشهرة خلال الفترة.

موضوعات أخرى:

المعالجة المحاسبية لدمج الأعمال:

تكلفة الاستحواذ:

يجب على المنشأة المستحوذة أن تقيس تكلفة دمج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للموجودات والالتزامات المستحوذ عليها.

التكاليف المتعلقة بالاستحواذ:

SOCPA EXAM

وهي التكاليف التي تتحملها المنشأة المستحوذة للقيام بعملية الدمج مثل المصاريف القانونية، أتعاب المحاسبين والمقيمين والرسوم المهنية الأخرى، ويتم معالجتها كمصاريف في فترة السنة المالية.

الاعتراف بالموجودات والالتزامات:

يجب على المنشأة المستحوذة بتاريخ الاستحواذ الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات المحددة وتصنيفها بما يتوافق مع المعايير الدولية، والشهرة وكذلك الاعتراف بالالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المستحوذ عليها.

المشاركة مع الحصة الغير مسيطرة:

تعترف المنشأة المسيطرة بالموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وبنسبة تملك ١٠٠% المتحصلة من المنشأة المستحوذ عليها، وتشارك الحصة الغير مسيطرة في التغير بالقيمة العادلة.

تخصيص تكلفة الموجودات والمطلوبات:

تخصص تكلفة الشراء على الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها وبالقيمة العادلة، باستثناء الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع تقاس بالقيمة العادلة ناقص تكلفة البيع المقدرة.

دمج الأعمال المتحقق على مراحل:

مثال: بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ منشأة (أ) تملك ٣٥% من حصص حقوق الملكية غير المسيطرة في منشأة (ب)

وفي ذلك التاريخ قامت المنشأة (أ) بشراء حصة إضافية بنسبة ٤٠% في شركة (ب) وأصبحت نسبة ملكية منشأة (أ) ٧٥% من منشأة (ب)

في هذه الحالة يجب على المنشأة (أ) أن تعيد قياس حصة حقوق ملكيتها المحتفظ بها سابقاً في منشأة (ب) بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ

مع الاعتراف بالربح أو الخسارة في قائمة الأرباح والخسائر أو في قائمة الدخل الشامل الآخر حسب ما هو ملائم.

وتختلف حسب تصنيف الأسهم كاستثمارات بطريقة حقوق الملكية أو مصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة. (للمزيد انظر إلى النسخة الكاملة من هذا المعيار)

الاعتراف بالشهرة وقياسها:

الشهرة: (اقرأ أهم التعريفات في الملخص)، تعترف المنشأة المستحوذة بالشهرة بتاريخ الاستحواذ، وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الاستحواذ عن القيمة العادلة

لصافي الموجودات بتاريخ الاستحواذ (للمزيد انظر النسخة الكاملة من المعيار لمعرفة كيفية قياس الشهرة الموجبة/السالبة، وفترة القياس).

الحقوق غير المسيطرة:

يجب على المنشأة المستحوذة في كل دمج أعمال أن تقيس أي حصة غير مسيطرة (حقوق الأقلية) في المنشأة المستحوذ عليها

بإحدى الطريقتين:

١/ على أساس القيمة العادلة (القيمة السوقية لأسهم الأقلية)، وفي حالة عدم توفر سعر السوق تستخدم المنشأة أساليب تقييم أخرى.

٢/ أساس الحصة النسبية للحقوق غير المسيطر عليها في القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة في المنشأة المستحوذ عليها.

الموجودات التعويضية:

في بعض الحالات قد يتفق البائع في دمج الأعمال أن يعوض المشتري تعاقدياً عن نتائج الظروف المحتملة أو غير المؤكدة المتعلقة بأصل أو التزام أو جزء منهما. (للمزيد انظر إلى النسخة الكاملة من هذا المعيار).

المدفوعات على أساس السهم:

عند وجود عقود لإصدار أسهم صادرة عن المنشأة المستحوذ عليها، وتم نقل هذه العقود للمنشأة المستحوذة يتم معاملة هذه المدفوعات على أساس السهم، أي القياس على أساس السوق.

دمج الأعمال المتحقق دون نقل المقابل المالي:

من الممكن سيطرة منشأة ما على الشركة المستحوذ عليها في ظروف معينة دون نقل مقابل مالي، حيث تنطبق طريقة الاستحواذ في محاسبة دمج الأعمال في هذه الحالة (لمعرفة هذه الحالات انظر إلى النسخة الكاملة من هذا المعيار).

المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ : القوائم المالية الموحدة

IFRS 10

نطاق المعيار	أهم التعريفات	متطلبات تطبيق القوائم الموحدة
توحيد القوائم المالية: يجب على المنشأة التي تكون عبارة عن شركة أم عرض قوائم مالية موحدة. **ولا يطبق هذا المعيار على ما يلي:** ١/ إذا كانت الشركة الأم شركة تابعة، وعدم اعتراض جميع مالكيها على عدم إعدادها قوائم موحدة. ٢/ إذا كانت أدوات الدين أو حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق عام (البورصة). ٣/ لم تودع، وليست في سياق إيداع قوائمها المالية لدى هيئة للأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق عام. ٤/ تعد المنشأة الأم النهائية لها، أو أي منشأة أُم وسيطة لها، قوائم مالية موحدة تكون متاحة للاستخدام العام وتلتزم بالمعايير الدولية للتقرير المالي. ٤أ/ لا ينطبق هذا المعيار على خطط منفعة ما بعد نهاية الخدمة أو خطط منفعة الموظف طويلة الأجل. ٤ب/ لا يجوز للمنشأة الأم التي هي منشأة استثمارية أن تعرض قوائم مالية موحدة، إذا كان مطلوبا منها وفقا للفقرة ٣١ من هذا المعيار أن تقيس كافة منشآتها التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.	**القوائم المالية الموحدة:** هي القوائم المالية لمجموعة تُعرض فيها الأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية، والدخل، والمصروفات، والتدفقات النقدية للمنشأة الأم والمنشآت التابعة لها على أنهم وحدة اقتصادية واحدة. **السيطرة على الشركة المستثمر بها:** يسيطر المستثمر على الجهة المستثمر بها عندما يكون معرض لـ أو يكون لديه حقوق في عوائد متقلبة من ارتباطها بالأعمال المستثمر فيها ويكون قادراً على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطته على الجهة المستثمر بها. **المنشأة الاستثمارية:** (أ) تحصل على الأموال من مستثمر واحد أو أكثر لغرض تزويد أولئك المستثمرين بخدمات إدارة الاستثمار. (ب) تلتزم تجاه المستثمرين بأن يكون الغرض من أعمالها هو أن تستثمر الأموال لأجل – فقط – العوائد من المكاسب الرأسمالية، أو من دخل الاستثمار، أو من كليهما. (ج) تقيس وتُقوم أداء جميع استثماراتها – تقريباً – على أساس القيمة العادلة. **الحصة الغير مسيطرة:** هي حقوق ملكية في منشأة تابعة لا تعود – بشكل مباشر أو غير مباشر – إلى المنشأة الأم. **المنشأة الأم:** هي منشأة تسيطر على واحدة أو أكثر من المنشآت. **المنشأة التابعة:** منشأة تخضع لسيطرة منشأة أخرى. **السلطة:** هي الحقوق القائمة التي تمنح القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. **حقوق حماية:** هي حقوق مصممة لحماية حصة طرف يحتفظ بتلك الحقوق دون إعطاء ذلك الطرف سلطة على المنشأة التي تتعلق بها تلك الحقوق.	**المتطلبات المحاسبية لتوحيد القوائم المالية:** ١/ يجب على المنشأة الأم أن تعد قوائم مالية موحدة، ويتطلب المعيار استخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث المتماثلة التي تحدث لدى الشركات التي سيتم إعداد قوائم موحدة لها. ٢/ يجب أن يبدأ توحيد الأعمال المُستثمر فيها من التاريخ الذي تكتسب فيه المنشأة المستثمرة السيطرة على الأعمال المُستثمر فيها ويتوقف عندما تفقد المنشأة المستثمرة السيطرة على الأعمال المُستثمر فيها. **إجراءات التوحيد:** أ) تجمع البنود المتماثلة للأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية، والدخل، والمصروف والتدفقات النقدية للمنشأة الأم مع تلك التي لمنشأتها التابعة. ب) حذف المبلغ الدفتري لاستثمار المنشأة الأم في كل منشأة تابعة وحذف حقوق ملكية كل منشأة تابعة، مع احتساب الشهرة وفقا لمعيار IFRS3. ج) تستبعد بالكامل الأصول والالتزامات، وحقوق الملكية، والدخل، والمصروف والتدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات بين منشآت المجموعة (تُستبعد – بالكامل – الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات داخل المجموعة والتي أثبتت ضمن الأصول، مثل المخزون والأصول الثابتة). قد تبين الخسائر داخل المجموعة وجود هبوط يتطلب إثباتا في القوائم المالية الموحدة. -يتوجب أن يتم تضمين إيرادات ومصاريف وأرباح الشركة التابعة في القوائم الموحدة من تاريخ نفاذ السيطرة وحتى تفقد الشركة القابضة سيطرتها على التابعة. -عند إعداد قائمة الدخل الموحدة يتم تعديل مصاريف وإيرادات الشركة التابعة في ضوء القيمة العادلة لأصول والتزامات التابعة بتاريخ تملكها من قبل الشركة القابضة. - يجب إعداد القوائم المالية للشركة القابضة والشركات التابعة بنفس التاريخ، وإذا كان التاريخ مختلف يجب على الشركة التابعة إعداد قوائم مالية إضافية بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة لأغراض التوحيد، فإن كان ذلك غير عملي فيجب ألا يتجاوز اختلاف التواريخ ثلاثة أشهر ويتم إجراء تعديلات لأثر المعاملات والأحداث الواقعة بين التواريخ. د) يجب على المنشأة الأم أن تعرض الحصص غير المسيطرة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن حقوق الملكية – بشكل منفصل – عن حقوق ملكية ملاك المنشأة الأم وذلك وفقا لـ IFRS3. **ملاحظة:** فيما يتعلق بالإفصاح هناك معيار مستقل خاص به وموسوم بـ IFRS 12.

SOCPA EXAM

	الأنشطة ذات الصلة: لأغراض هذا المعيار الدولي للتقرير المالي، فإن الأنشطة ذات الصلة هي أنشطة الأعمال المُستثمر فيها التي تؤثر –بشكل جوهري – على عوائد الأعمال المُستثمر فيها.	

معيار المحاسبة الدولي ٣٢ : الأدوات المالية - العرض

IAS 32

نطاق المعيار	أهم التعريفات	عرض الأدوات المالية
ينطبق على كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء: - الحصص في الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة. - حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين. - عقود التأمين والأدوات المالية والعقود والالتزامات التي تقع تحت نطاق الدفع على أساس السهم باستثناء بعض الأدوات المالية المتعلقة بمدفوعات الأسهم التي تقع تحت نطاق هذا المعيار. - الأدوات المالية المتعلقة بعقود التأمين والتي تحتوي على ميزة اشتراك اختيارية. **ملاحظة:** هناك معيار مستقل للأدوات المالية فيما يتعلق بالإفصاحات موسوم بـ IFRS 7 الأدوات المالية – الإفصاحات.	**الأداة المالية:** أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما، والتزام مالي وأداة حق ملكية لمنشأة أخرى. **الأصل المالي:** وهو إما أن يكون: – نقد – أداة حق ملكية لمنشأة أخرى – حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى **الالتزام المالي:** وهو إما أن يكون: – التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لشركة أخرى. – عقد من الممكن تسويته أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة. **أداة حقوق الملكية:** هو عقد يبين الصافي المتبقي من أصول المنشأة بعد خصم كافة التزاماتها.	**التصنيف كالتزام أو حق ملكية:** إن المبدأ الأساس في تصنيف الأداة المالية أو الأجزاء المكونة لها التي تصدرها المنشأة عند الاعتراف الأولي بها باعتبارها التزام أو أداة حق ملكية يتم وفق جوهر العقد وليس الشكل القانوني وانسجاما مع تعريف كل من الالتزام المالي وأداة حق الملكية. وبالتالي إذا كان هناك التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر فإن الأداة المالية تلبي تعريف الالتزام المالي حتى لو كانت تبدو شكلا على أنها أداة حقوق الملكية مثل الأسهم القابلة للرد. **الأدوات الملكية المركبة:** بعض الأدوات المالية التي تصدرها المنشأة قد تشمل جزأين جزء يمثل التزام مالي والآخر حقوق ملكية -وهي ما تسمى بأدوات مالية مركبة- وعليه يتطلب هذا المعيار عرض الأداة المركبة كالتزامات مالية أو أدوات حقوق ملكية بشكل منفصل وبما يتلاءم مع تعريف كل من الالتزام المالي وأداة حق الملكية. يتم فصل مكونات الأداة المالية المركبة إلى التزام مالي وأداة حق ملكية من خلال تحديد القيمة العادلة لعنصر الالتزام أولا، ومن ثم تخصيص المبلغ المتبقي لعنصر حقوق الملكية، ولا يجوز أن يتم تحديد القيمة العادلة لعنصر حقوق الملكية أولا. **المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية:** يطلب هذا المعيار بشكل عام عرض كل من الاصول والالتزامات المالية بشكل منفصل، إلا أن المعيار سمح بالمقاصة بين البندين بحيث يتم عرض المبلغ الصافي إما كأصل أو التزام مالي حسب الأحوال في قائمة المركز المالي عند توفر الشرطين التاليين معا: - للمنشأة حق قانوني قابل للمقاصة قابل للتطبيق للمبالغ المعترف بها. - وجود نية للتسديد (تسوية العقد) على أساس الصافي أو أن تعترف المنشأة بالأصل وتسوية الالتزام في آن واحد. **عرض الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر :** - توزيعات الأرباح على حملة الأسهم المتداولة المصنفة كحقوق ملكية يتم تحميلها بالمدين على حساب حقوق الملكية (الأرباح المحتجزة). - يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم المتداولة المصنفة كالتزامات مالية بنفس الطريقة التي يتم الاعتراف بمصروف فوائد السندات بها. -يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة باسترداد الالتزامات المالية في الربح أو الخسارة. - يتم الاعتراف بعمليات استرداد وإعادة تمويل أدوات حقوق الملكية كتغيرات في حقوق الملكية. - لا يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية في القوائم المالية. - لا يتم عموما قيد التكاليف المباشرة والمتكبدة في إصدار أو شراء أدوات حقوق الملكية الذاتية كمصاريف بل يتم تخفيض حقوق الملكية بها (تخفيض رأس المال الإضافي أو كما يسمى علاوة الإصدار).

SOCPA EXAM

المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ : الادوات المالية - الإفصاحات

نطاق المعيار	الإفصاح عن الادوات المالية
يطبق هذا المعيار على: - جميع الأدوات المالية المثبتة وغير المثبتة. - العقود لشراء أو بيع بند غير مالي. **يستثنى من هذا المعيار:** - الحصص في المنشآت التابعة أو المنشآت الزميلة أو المشروعات المشتركة. - حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منفعة الموظف. - عقود التأمين (يطبق هذا المعيار على المشتقات المتضمنة في عقود التأمين). - أدوات مالية، وعقود والتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس السهم. - الأدوات التي يتطلب تصنيفها على أنها أدوات حقوق ملكية.	**في قائمة المركز المالي يجب على المنشأة الإفصاح عن:** ▪ المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم أهمية الأدوات المالية لمركزها المالي. ▪ المبالغ الدفترية في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات: ١. للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. ٢. للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المستنفدة. ٣. للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ▪ ما إذا كانت قد أعادت تصنيف أي أصول مالية خلال فترة التقرير أو الفترات السابقة وتفاصيل أي إعادة تصنيف. ▪ معلومات المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية لتمكين المستخدم من تقييم الأثر أو الأثر المحتمل لترتيبات المقاصة على المركز المالي. ▪ المبلغ الدفتري للأصول المالية التي قامت برهنها على أنها ضمان رهني لالتزامات أو التزامات محتملة ويتم الإفصاح عن الشروط والأحكام المتعلقة برهنها. ▪ عندما تحتفظ المنشأة بضمان رهني ويحق لها بيعه فيجب الإفصاح عن قيمته العادلة والشروط والأحكام المرتبطة فيه. ▪ مخصص الخسائر الائتمانية ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية. ▪ سمات الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المدمجة المتعددة. ▪ تفاصيل التعثرات في سداد القروض واجبة السداد للفترة وما إذا كانت قد تمت معالجتها. **في قائمة الدخل الشامل أو في الايضاحات يجب على المنشأة الإفصاح عن:** ▪ صافي المكاسب والخسائر من: (الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الدخل الشامل الآخر-الالتزامات المالية تم قياسها من خلال الربح والخسارة- الأصول المالية والالتزامات التي تم قياسها بالتكلفة المستنفدة. ▪ إجمالي دخل ومصروف الفائدة للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو من خلال الدخل الشامل الآخر. ▪ دخل ومصروف الأتعاب الناشئة عن الأصول المالية والاحتفاظ بها. ▪ تحليل المكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل والناشئة من إلغاء إثبات أصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستنفدة. **الإفصاحات الأخرى:** ▪ تفصح المنشأة عن السياسات المحاسبية الهامة. ▪ تفصح المنشأة عن استراتيجيتها في إدارة المخاطر وتأثير أنشطة التحوط على التدفقات النقدية المستقبلية وقائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية. ▪ يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم أحكام وشروط أدوات التحوط وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية. ▪ يجب على المنشأة أن تفصح عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات بطريقة تسمح بمقارنتها بمبلغها الدفتري. ▪ يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة في نهاية فترة التقرير (إفصاحات نوعية وكمية).

SOCPA EXAM

	▪ يجب على المنشأة أن تفصح عن إجمالي المبالغ الدفترية للأصول المالية والتعرض للمخاطر الائتمانية على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي. ▪ يجب على المنشأة الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر السوق. ▪ يجب على المنشأة الإفصاح عن تفاصيل الأصول المالية المحولة التي لم يتم الغاء إثباتها في مجملها والأصول المالية التي تم الغاء إثباتها في مجملها. ▪ في التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ يجب على المنشأة أن تفصح لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية كما هي في التطبيق الأولي عن: ١- تصنيف القياس الأولي والمبلغ الدفتري وفقاً للقياس السابق ٢-تصنيف القياس الجديد والمبلغ الدفتري ٣- مبلغ أي أصول أو التزامات مالية في قائمة المركز المالي كانت تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ولم تعد كذلك. ▪ في التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات نوعية لتمكين المستخدمين من فهم كيف قامت بتطبيق متطلبات التصنيف على الأصول المالية التي تغير تصنيفها وأسباب تصنيف أو إلغاء تصنيف أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

موضوعات أخرى:

- يتطلب هذا المعيار الإفصاح بحسب فئة الأداة المالية، فيجب على المنشأة تجميع الأدوات المالية في فئات تكون مناسبة لطبيعة المعلومات المفصح عنها.
- في حالة إثبات الأصل بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة فيجب الإفصاح عن:

  ١- الحد الأقصى لتعرض الأصل لمخاطر ائتمانية في نهاية الفترة

  ٢- المبلغ الذي تخفض به المشتقات المالية ذات صلة بالمخاطر الائتمانية

  ٣- مبلغ التغير في القيمة العادلة للأصل وللمشتقات الائتمانية خلال الفترة بسبب المخاطر الائتمانية.
- في حالة إثبات التزام بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وكانت المنشأة مطالبة بعرض آثار المخاطر الائتمانية من خلال الدخل الشامل الآخر أو من خلال الأرباح والخسائر فيجب الإفصاح عن:

  ١- مبلغ التغير

  ٢- الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمبلغ الذي تطالب المنشأة بدفعه

  ٣- في حالة إلغاء الالتزام (تم عرض الآثار من خلال الدخل الشامل فقط) الإفصاح عن المبلغ المثبت في الدخل الشامل.
- إذا أثبتت الاستثمارات في حقوق الملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يجب الإفصاح عن:

  ١- نوع الاستثمارات

  ٢-أسباب استخدام هذا البديل

  ٣-القيمة العادلة للاستثمارات في نهاية الفترة

  ٤- توزيعات الأرباح التي تم إثباتها خلال الفترة

  ٥- أي تحويلات للمكاسب والخسائر المجمعة ضمن حقوق الملكية خلال الفترة.
- يجب الإفصاح عن تفاصيل الغاء إثبات الاستثمارات في حقوق الملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
- في حالة عدم مقدرة المنشأة على تأييد القيمة العادلة عند الإثبات الأولي فيجب الإفصاح عن: سياستها المالية -الفرق المجمع الذي لم يتم اثباته بعد بين الربح والخسارة في بداية ونهاية الفترة- لماذا حكمت المنشأة أن سعر المعاملة لم يكن أفضل دليل للقيمة العادلة.

<u>المخاطر الائتمانية:</u>

- يجب أن تمكن الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المخاطر الائتمانية على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية.

SOCPA EXAM

- إدارة المخاطر: يجب على المنشأة أن توضح ممارستها لإدارة المخاطر الائتمانية وكيف ترتبط بإثبات وقياس المخاطر الائتمانية المتوقعة.
- المعلومات الكمية والنوعية بشأن المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة: يجب توضيح التغييرات في مخصص الخسارة وأسباب تلك التغييرات يجب على المنشأة تقديم مطابقة لمخصص الخسارة من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي.
- يجب تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة وأثر تعديلات التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي لم ينتج عنها إلغاء إثبات وأثر مثل تلك التعديلات على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأثر الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى على المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من فهم العلاقة بين الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها والالتزامات المرتبطة بها وتقويم طبيعة ارتباط المنشأة بتلك الأصول.

SO/CPA EXAM

المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ : الأدوات المالية			IFRS 9
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
يطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية ماعدا: - الحصص في المنشآت التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة تتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية أو وفقا لطريقة توحيد القوائم المالية. - الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير (IFRS 16) . - حقوق التزامات أصحاب العمل بموجب خطط منفعة الموظف. - الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن معيار١٥ الإيراد من العقود مع العملاء والتي تعد أدوات مالية، إلا إذا حدد معيار ١٥ المحاسبة عنها وفق معيار ٩، كما يطبق هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق لغرض إثبات مكاسب وخسائر الهبوط. - يطبق المعيار على ارتباطات القروض التالية: - التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. -الارتباطات التي يمكن تسويتها بالصافي نقدا أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى (المشتقات). - الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق. -يجب تطبيق المعيار ٩ على العقود لشراء أو بيع أصل غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى كما لو كانت العقود أدوات	**الأدوات المالية:** عقد ينشأ عنه أصل مالي لأحد الأطراف والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية للطرف الأخر. **تاريخ التعامل:** هو التاريخ الذي تلتزم به المنشأة بشراء أو بيع أصل مالي والذي يتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامه أو مطلوب سيتم دفعه في تاريخ العملية. **تاريخ التسوية:** التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشاة أو العكس. **التحوط:** إجراء يتخذ للتخفيف من أثار التعرض لمخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات الفائدة.	- يتم الاعتراف الأولي بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عند تعاقد المنشأة لشراء أو بيع أصول مالية، ويتم استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر. ● **يتم تصنيف الاداة المالية بناءً الأمرين التالية:** - نموذج الأعمال للأداة المالية. - التدفقات النقدية الناشئة عن العقد. ● **تصنف الأصول المالية إلى:** -الأصول المقيمة بالتكلفة المستنفذة. - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وتشمل المشتقات. - يصنف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية بالتكلفة المستنفذة **عند تحقق الشرطين:** - نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. -أن تعطي الأداة المالية الحق باستلام تدفقات نقدية المتعلقة بأصل الدين وفوائده في تواريخ محددة. - لا يلزم المعيار وفق هذا التصنيف بالاحتفاظ بالأداة المالية إلى تاريخ الاستحقاق دون البيع، ولكن بالنظر إلى عدد عمليات البيع إذا كانت أكثر من كونها غير عادية فيجب إعادة تقييم نموذج أعمال المحفظة والتأكد من أنها محتفظ بها لغرض تحصيل التدفقات النقدية. -يسجل الأصل المالي وفق طريقة التكلفة المستنفذة بالقيمة العادلة ابتداء وتضاف التكلفة المباشرة للمعاملة -يتم قياس المدينون التجاريون بسعر المعاملة وفق المعيار الدولي 15 إلا إذا وجد مكون تمويلي هام.	**للأصول بالتكلفة المستنفذة:** يتم استنفاذ علاوة أو خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفاعل. **للأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:** بالقيمة العادلة مع إثبات التغير في قيمتها وإظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الاخر كبند مستقل. **للأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:** بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر غير محققة. **الهبوط:** يجب على المنشأة تطبيق متطلبات الهبوط في تاريخ التقرير للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فقط. - عند وجود هبوط في القيمة يتم تخفيض الأصل المالي من خلال مخصص الهبوط وتحميل قائمة	- السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمار بالأصول المالية. - إجمالي القيم العادلة والمكاسب والخسائر غير المحققة والتكلفة المعدلة بمقدار الإطفاء المتعلقة بالأصناف الثلاثة. - الظروف التي أدت إلى تغيير تصنيف الأوراق المالية. - تاريخ استحقاق الأوراق المالية التي تمثل ديون على الغير.

مالية شريطة قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، باستثناء إذا كان الهدف من الدخول بالعقد استلام الأصل الغير مالي، كما يمكن تصنيف العقد لشراء أو بيع أصل غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى لو كان الهدف من الدخول بالعقد استلام أو تسليم الأصل الغير مالي فقط في حالة تقليص عدم الاتساق. - تقع ضمن المعيار الخيارات لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى.		- يصنف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر **عند** **تحقق شرطين:** - نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصل. - أن تعطي الأداة المالية الحق باستلام تدفقات نقدية المتعلقة بأصل الدين وفوائده في تواريخ محددة. ● **يصنف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:** عند امتلاك الأصول المالية بغرض إعادة بيعها في الأجل القصير أو يتم اختيار هذا التصنيف عندما يقلل فرص عدم الاتساق. ● **تصنف الالتزامات المالية إلى:** .التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تشمل الالتزامات لأغراض تجارية أو التي اختارتها المنشأة ضمن هذا التصنيف لتقليص فرص عدم الاتساق. -التزامات مالية بالتكلفة المستنفدة، لجميع الالتزامات التي لا تنطبق عليها الشروط في الفقرة السابقة. يجب قياس كافة الاصول المالية عند الاقتناء الاولي بالقيمة العادلة والتي تمثل التكلفة بتاريخ الشراء مضافا اليها تكاليف المعاملة - عمولات ومصاريف شراء - باستثناء مصاريف وعمولات الاصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر والتي تعالج مصروف الشراء كمصاريف فترة في قائمة الربح أو الخسارة. - القياس المبدئي للالتزامات المالية المصنفة ضمن الالتزامات المالية بـ بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة، والالتزامات المالية بالتكلفة المستنفذة بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة.	الدخل بخسائر الهبوط، إذا حدث بعد ذلك تناقص في خسائر الهبوط يجب إلغاء خسائر الهبوط المثبتة سابقا مع مراعاة الاستنفاد عن الفترة من تاريخ الهبوط حتى تاريخ الإلغاء. **القياس اللاحق للالتزامات المالية:** - بالتكلفة المستنفذة. - بالقيمة العادلة: يجب عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب الى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الاخر، وعرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة ضمن الربح او الخسارة.	

موضوعات اخرى:

يجب إلغاء إثبات الأصول المالية عندما:

أ- تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي

ب-وعند تحويل الأصل المالي إما تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات أو

ج- الإبقاء على الحقوق التعاقدية في الاستلام مع تحمل التزام بدفع التدفقات النقدية لطرف أخر وفق شروط تعاقدية.

SOCPA EXAM

إعادة تصنيف الأصول المالية:

- عند قيام المنشاة بتغيير نموذج الأعمال لإدارة الأصول مالية فيجب عليها إعادة تصنيف الأصول المتأثرة مع الالتزام بأمرين:
- تطبيق إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف.
- عدم تعديل أي مكاسب أو خسائر بما في ذلك مكاسب أو خسائر الهبوط أو الفوائد المثبتة سابقا.
- **إعادة التصنيف من فئة القياس بالتكلفة المستنفذة إلى:**

> فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر فإنه يتم:

- قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.
- الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

> فئة القياس بـ القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فإنه يتم:

قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.

الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الاخر.

- **إعادة التصنيف من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر إلى:**

> فئة القياس بالتكلفة المستنفذة فإنه يتم:

إعادة تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة القياس.

- إزالة المكاسب والخسائر المجمعة المثبتة ضمن الدخل الشامل وتعديل القيمة العادلة لأصل المالي بها في تاريخ إعادة التصنيف.

> فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر فإنه يتم:

- الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي.
- إعادة تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة ضمن الدخل الشامل الاخر من حقوق الملكية إلى الربح والخسارة في تاريخ إعادة التصنيف.
- **إعادة التصنيف من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إلى:**

> فئة القياس بالتكلفة المستنفذة فإنه يتم:

- اعتبار القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف إجمالي المبلغ الدفتري للأصل المالي.

> فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فإنه يتم:

- الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي.
- عند إلغاء أصل مالي بمجمله فإن الفرق بين المبلغ الدفتري والعوض المستلم يجب إثباته ضمن الربح أو الخسائر.
- عند إلغاء إثبات او إعادة تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر يعاد تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة سابقا ضمن الدخل الشامل الاخر في حقوق الملكية
- لا يجوز للمنشأة أن تعيد تصنيف أي التزام مالي.
- عند إبقاء المنشأة على ما يقارب جميع مخاطر ملكية الأصل المحول فلا ينتج عن التحويل إلغاء الأثبات فيجب على المنشأة الاستمرار في أثبات الأصل المحول وإثبات التزام مالي مقابل العوض المستلم مع إثبات أي دخل من الأصل المحول وأي مصروف تم تكبده على الالتزام المالي.
- عند عدم تحويل الأصل المالي ولا الإبقاء على ما يقارب جميع المخاطر مع الإبقاء على السيطرة فيجب على المنشأة الاستمرار في إثبات الأصل المحول بقدر ارتباطها المستمر.

ويتم قياس الالتزام المرتبط به بحيث يظهر المبلغ الدفتري للأصل المحول والالتزام المرتبط به بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة- حسب طريقة القياس المتبعة- للحقوق والالتزامات التي أبقت عليها المنشأة، مع الاستمرار في إثبات أي دخل أو

مصروف ناتج عن الأصل المحول والالتزام المرتبط به

- لا يجوز إجراء مقاصة بين الاصل والالتزام المرتبط به كذلك بين الدخل الناشئ عن الأصل المحول والالتزام المرتبط به.
- يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي من قائمة المركز المالي عند إطفاؤه (بسداد الالتزام أو إلغاؤه أو عند انقضائه)، مع إثبات الفرق بين المبلغ الدفتري للالتزام الذي تم إطفاؤه أو تحويله إلى طرف أخر مع العوض المدفوع ضمن الربح أو الخسارة.

محاسبة التحوط:

- الهدف منها التعبير عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تأثر على الربح أو الخسارة.
- يمكن اعتبار ما يلي أدوات تحوط:
- مشتقات أو جزء منها.
- غير مشتقات أو جزء منها.
- يجب أن يكون من الممكن قياس البند المتحوط له بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- لأغراض المحاسبة عن التحوط يمكن وسم الأصول أو الالتزامات أو الارتباطات الملزمة أو معاملات التوقع المحتملة إلى حد كبير مع طرف خارجي عن المنشأة معدة التقرير على أنها بنود متحوط لها.

معيار المحاسبة الدولي ٤١ : الزراعة				IAS 41
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
يطبق المعيار للمحاسبة عن: الأصول الحيوية، باستثناء النباتات المثمرة. المحصول الزراعي عند نقطة الحصاد. المنح الحكومية المتعلقة بأصل حيوي مقاس بصافي القيمة العادلة لا ينطبق المعيار على: الأراضي الزراعية (IAS40– IAS16). الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (IAS 38). النباتات المثمرة (IAS16) وتحت هذه الفقرة يطبق هذا المعيا ر (IAS41) على الثمار فقط. المنح الحكومية المتعلقة بالنباتات المثمرة (IAS20).	**الأصل الحيوي:** هو النباتات والحيوانات الحية. **النباتات المثمرة:** هو النباتات التي تستخدم في إنتاج أو توريد منتج زراعي. يتوقع أن تنتج لأكثر من فترة واحدة. من غير المحتمل أن يتم بيعها كمنتج زراعي. **التحول الحيوي:** هي عمليات النمو، التكاثر، تقليص التكاثر والإنتاج التي تؤدي إلى تغيرات نوعية او كمية في الأصل الحيوي.	**للأصل الحيوي:** (القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة للبيع) في حال عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها فإنه يقاس (بالتكلفة مطروحا منها مجمع الاهلاك وخسائر الهبوط)، ويجب على المنشأة اثبات الأصل بالقيمة العادلة بمجرد القدرة على قياسه بطريقه يمكن الاعتماد عليها. **المحصول الزراعي:** (القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة للبيع) عند نقطة الحصاد ويكون هذا القياس هو بمثابة تكلفة المنتج عند تطبيق معيار اخر. يثبت المكسب أو الخسارة من الإثبات الاولي للأصل أو المحصول الحيوي ضمن الربح والخسارة للفترة.	**الأصل الحيوي:** يتم قياسه نهاية كل فترة بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع المقدرة. يثبت المكسب أو الخسارة من التغيرات في صافي القيمة العادلة للأصل الحيوي ضمن الربح والخسارة للفترة.	يجب على المنشأة تقديم وصف لكل مجموعة من الأصول الحيوية. يجب على المنشاة أن تفصح عن: المكاسب والخسائر الناشئة خلال الفترة من: الإثبات الأولي للأصول الحيوية والمنتج الزراعي. التغير في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع للأصول الحيوية. طبيعة الأنشطة التي تحتوي على أصول حيوية. التقديرات الكمية لكل مجموعة من الأصول الحيوية ومحصول الإنتاج الزراعي خلال الفترة. وجود أصول حيوية تكون ملكيتها مقيده. مبالغ الارتباطات لتطوير أو اقتناء أصول حيوية. استراتيجيات إدارة المخاطر المتعلقة بالنشاط الزراعي. إفصاحات إضافية حول الأصول التي تم قياسها بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك. إفصاحات إضافية حول المنح الحكومية المشروطة وغير المشروطة. يجب على المنشأة أن تعرض مطابقة للتغيرات في المبلغ الدفتري للأصول الحيوية بين بداية ونهاية الفترة الحالية .

موضوعات أخرى:

سمات النشاط الزراعي:

الاصول الحيوية قادرة على التحول الحيوي.

--تسهل الإدارة التحول الحيوي من خلال تعزيز او تثبيت الظروف اللازمة للعملية.

- متابعة وقياس التحول الحيوي.

تثبت المنشاة الأصل الحيوي أو المنتج الزراعي إذا توفرت الشروط التالية:

-أن تسيطر المنشاة على الأصل نتيجة لأحداث سابقة.

-من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل إلى المنشأة.

-يمكن قياس القيمة العادلة للأصل أو تكلفته بشكل موثوق.

في حالة العقود المستقبلية لبيع الاصول او المحصول الحيوي لا تعكس الأسعار التعاقدية القيمة العادلة، ويجب قياسها بحسب الظروف الحالية في السوق.

المنح الحكومية:

المنح الحكومية غير المشروطة:

تثبت المنح الحكومية غير المشروطة المتعلقة بأصل حيوي مقاس بالقيمة العادلة – تكاليف البيع ضمن الربح والخسارة للفترة عندما تصبح المنحة مستحقة التحصيل.

المنح الحكومية المشروطة:

تثبت المنح الحكومية المشروطة المتعلقة بأصل حيوي مقاس بالقيمة العادلة – تكاليف البيع ضمن الربح والخسارة للفترة عندما يتم استيفاء الشروط المرتبطة بها.

المنح الحكومية التي لا ينطبق عليها معيار الزراعة: (تدخل ضمن المعيار الدولي IAS20)

المنح الحكومية على الأصل الحيوي المقاس بالتكلفة مخصوم منها الاستهلاك وخسائر الهبوط.

المنح الحكومية المتعلقة بالنباتات المثمرة.

المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ : عقود التأمين — IFRS 4

نطاق المعيار	أهم التعريفات	الاثبات والقياس	الإفصاح
يطبق هذا المعيار على: عقود التأمين واعادة التأمين التي تصدرها. عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها (شركة التأمين). الأدوات المالية المصدرة بميزة المشاركة الاختيارية. **لا يطبق المعيار على:** ضمانات المنتجات المصدرة بشكل مباشر من المتعامل، الصانع، تاجر التجزئة. أصول والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظف أو منفعة التقاعد. الحقوق أو الالتزامات التعاقدية المشروطة بالحق في استخدام بند غير مالي في المستقبل. عقود الضمان المالي. العوض المستحق الدفع ضمن تجميع الأعمال. عقود التأمين المباشر التي تكون المنشأة فيها حامل للوثيقة فقط.	**المُؤمّن:** هي أي منشأة تصدر عقود تأمين. **المنافع المضمونة:** المدفوعات أو المنافع الأخرى التي يكون لحامل وثيقة معين أو مستثمر حق غير مشروط فيها، والذي لا يخضع بموجب العقد لتقدير المُصدر. **ميزة المشاركة الاختيارية:** الحق التعاقدي بالحصول على المنافع التالية (بالإضافة للمنافع المضمونة): -التي يكون مبلغها أو وقت أدائها عائداً لتقدير شركات التأمين. -عوائد الاستثمار المحققة أو غير المحققة على وعاء محدد من الأصول لدى شركة التأمين.	**يعفي هذا المعيار من التزامات المعيار الدولي رقم ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" فشركات التأمين تستثنى من تطبيق تلك المعايير على:** - عقود التأمين التي تصدرها. - عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها. - في حالة تجميع الاعمال أو تحويل محفظة فيجب على شركة التأمين قياس التزامات التأمين وأصول التأمين المقتناة بالقيمة العادلة. - يجب على شركة التأمين في نهاية كل فترة اجراء اختبار (مدى كفاية الالتزام)، عن طريق تقويم ما علينا من التزامات للتأمين باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب ما لديها من عقود تأمين، وإثبات العجز ضمن الربح والخسارة للفترة. - إذا لم تتطلب السياسات المحاسبية لشركة التأمين اجراء اختبار (مدى كفاية الالتزام) نهاية كل فتره فيجب عليه: - تحديد المبلغ الدفتري لالتزامات التأمين ذات الصلة مطروحا منها (أي تكاليف اقتناء مؤجله ذات علاقة + أي اصول غير ملموسه ذات علاقة). - مقارنة الناتج مع المبلغ الذي سيكون مطلوباً إذا تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٧ وإثبات العجز ضمن الربح والخسارة للفترة.	**يجب على شركة التأمين الإفصاح عن:** - السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين وما يتعلق بها. - أسس الاعتراف وتسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. - الاجراء المستخدم لتحديد الافتراضات التي لها أثر في قياس مبالغ الاصول والالتزامات - أثر التغير في الافتراضات المستخدمة لقياس الاصول والالتزامات. - مطابقة التغيرات في التزامات التأمين وأصول إعادة التأمين. - يجب على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

موضوعات أخرى:

يتطلب المعيار الدولي لتقرير المالي ٩ فصل المشتقات المدمجة عن عقد التأمين وقياسها بالقيمة العادلة وإدراج التغيرات ضمن الربح والخسارة.

تفكيك مكونات الوديعة:

تطالب شركة التأمين التفكيك إذا تم استيفاء شرطين:

١- يستطيع المؤمن قياس مكون الوديعة بشكل منفصل.

SOCPA EXAM

٢- لا تتطلب السياسات المحاسبية للمؤمن أن يثبت جميع الالتزامات والحقوق الناشئة عن مكون الوديعة.

يسمح لشركة التأمين بالتفكيك إذا تحقق الشرط الأول فقط.

يحضر التفكيك إذا لم تستطيع شركة التأمين قياس مكون الوديعة.

في حال التفكيك يطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على مكون التأمين وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على مكون الوديعة.

إذا هبطت أصول إعادة التأمين فيجب على حامل بوليصة التأمين ان يخفض القيمة الدفترية للأصل وتثبت الخسارة ضمن الربح والخسارة في الفترة، وبعد أصل إعادة التأمين قد هبطت قيمته إذا كان هناك دليل موضوعي نتيجة لحدث وقع بعد الاثبات الاولي وأثر هذا الحدث يمكن قياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

السياسات المحاسبية:

يمكن لشركة التأمين تغيير سياساتها المحاسبية بشأن عقود التأمين إذا كان التغيير يجعل القوائم المالية

أكثر ملائمة لاحتياجات المستخدمين مع عدم تقليل إمكانية الاعتماد عليها .

أكثر امكانية للاعتماد عليها مع عدم تقليل ملائمتها لتلك الاحتياجات.

يسمح لشركة التأمين أن تغير سياستها المحاسبية بحيث تعيد قياس التزاماتها لتعكس أسعار السوق وتثبت التغيرات ضمن الربح والخسارة.

يسمح لشركة التأمين الاستمرار في اتباع الممارسات التالية:

قياس التزامات التأمين على أساس غير مخصوم.

قياس الحقوق التعاقدية في الأتعاب المستقبلية لإدارة الاستثمارات بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة.

استخدام سياسات محاسبية غير الموحدة المتعلقة بعقود التأمين الخاصة بالمنشآت التابعة.

لا يلزم المؤمن تغيير سياساته المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلية او لاستبعاد الحيطة المفرطة.

يمكن لشركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية للحد الذي يتم فيه الاعتراف بربح وخسارة غير محققه على أصول تقاس فيها الأرباح والخسائر بنفس الطريقة، وهو ما يطلق عليه محاسبة الظل.

المنشآت المصدرة لعقود التأمين ذات المشاركة الاختيارية بالإضافة الى عنصر مضمون:

يمكنها اثبات العنصر المضمون كالتزام بشكل منفصل عن ميزة المشاركة الاختيارية، وإلا يتم تصنيف العقد كامل كالتزام.

إذا تم اثبات ميزة المشاركة الاختيارية بشكل منفصل فيتم تصنيفها على انها التزام او مكون حقوق ملكية.

يمكن إثبات جميع أقساط التأمين المستلمة على انها ايراد بدون فصل أي جزء يتعلق بحقوق الملكية.

إذا كان العقد ينطوي على مشتقة مدمجة تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، فيجب عليه تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على تلك المشتقة المدمجة.

SOCPA EXAM

المعيار الدولي للتقرير المالي ٦ : استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها				IFRS 6
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	العرض والإفصاح
ينطبق هذا المعيار على: نفقات الاستكشاف والتقييم المتعلقة بالكشف عن المصادر الطبيعية. لا ينطبق هذا المعيار على النفقات: التي تدفع قبل الحصول على حق قانوني لاستكشاف المنطقة. التي تدفع بعد ثبوت الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج المورد الاقتصادي.	**أصول الاستكشاف:** هي تكاليف الاستكشاف التي يتم تصنيفها كأصول وفقاً للسياسية المحاسبية المستخدمة من المنشأة.	يتم قياس أصول الاستكشاف والتقويم بالتكلفة.	يتم تطبيق إما نموذج التكلفة او نموذج إعادة التقويم.	- تصنف وتعرض الأصول الاستكشاف بشكل ثابت الى أصول ملموسة أو أصول غير ملموسة حسب طبيعتها. - يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ المثبتة في قوائمها المالية والناشئة عن استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها ومنها: - سياساتها المحاسبية بشأن نفقات الاستكشاف والتقويم بما في ذلك إثبات أصول وتقويمها. - الأصول، الالتزامات، الدخل والمصروف والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية الناشئة عن استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها.

موضوعات أخرى:

تكلفة أصول الاستكشاف:

يجب على المنشأة أن تقرر سياسة محاسبية تحدد ماهي النفقات التي يتم إثباتها على أنها أصول استكشاف وأن تطبق هذه السياسة بشكل ثابت، ويجب عليها أن تأخذ في الحسبان إلى أي درجة يمكن أن يرتبط الإنفاق بإيجاد موارد معدنية محددة.

يمكن للمنشأة تغيير سياساتها المحاسبية بشأن نفقات الاستكشاف، إذا كان التغيير يجعل القوائم المالية:

- أكثر ملائمة لاحتياجات المستخدمين مع عدم تقليل إمكانية الاعتماد عليها.
- أكثر امكانية للاعتماد عليها مع عدم تقليل ملائمتها لتلك الاحتياجات.
- لا تثبت نفقات تطوير الموارد الطبيعية ضمن تكلفة أصل الاستكشاف والتطوير.
- يجب على المنشأة أن تثبت أي التزامات بالإزالة والاعادة الى الحالة الأصلية يتم تحملها خلال الفترة.

خسارة الهبوط:

- يجب تقرير سياسات محاسبية لتخصيص أصول الاستكشاف على وحدات توليد النقد لغرض تقويم الأصول للهبوط.
- يجب تقويم أصول الاستكشاف وإثبات خسارة الهبوط قبل التصنيف.
- يجب تقويم أصول الاكتشاف واثبات خسارة الهبوط عندما تشير الحقائق الى احتمال هبوط في قيمة الأصل.
- لا يجوز تصنيف الأصل كأصل استكشاف إذا ثبتت الجدوى الفنية والتجارية له.

معيار المحاسبة الدولي ٢ : المخزون

IAS 2

نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	الإفصاح
يحدد متطلبات قياس وعرض والإفصاح عن المخزون السلعي في القوائم المالية لجميع المنشآت الهادفة للربح. حيث يحدد أسس قياس تكلفة المخزون. تحديد تكلفة البضاعة المنصرفة. تحديد قيمة المخزون نهاية الفترة. **مما لا ينطبق:** – الأدوات المالية. – عقود الانشاء (ما كان تحت العمل منها). – المحاصيل الزراعية. – الأصول الثابتة المستغنى عنها، لا تصنف كمخزون في حال إيداعها في المستودع بغرض بيعها.	**صافي القيمة القابلة للتحقق:** سعر البيع التقدير خلال النشاط العادي للمنشأة مطروحا منه تكاليف إنتاج المخزون والتكاليف المتوقع تكبدها لإتمام بيعه. **ما يدخل تحت تعريف المخزون السلعي:** – البضاعة الجاهزة المقتناة لغرض بيعها. – بضاعة ما تحت التصنيع. – المواد الخام المستعملة في الانتاج. – المواد الاستهلاكية المساهمة في تحقيق الايراد (مثل: قطع الغيار – مواد الصيانة – مواد التسميد في المزارع).	**للمخزون المقتنى:** ثمن الشراء مضاف اليه تكاليف النقل والتأمين والجمركة وكل المصاريف المباشرة ناقصا أي خصم فوري من البائع. **للمخزون الذي تصنعه المنشأة:** ثمن الشراء مضاف اليه تكاليف التحويل والتشكيل المباشرة وغير المباشرة المدفوعة لإيصال المنتج لحالته ومكانه الذي هو فيه. شرط أن توزع التكاليف الإضافية الثابتة والمتغيرة على أسس منتظمة.	يتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. **صيغ احتساب تكلفة المخزون:** أ- التمييز المحدد (يستخدم إذا كان بنود المخزون قابل للفصل والتمييز) ب- افتراضات تدفق التكلفة مثل متوسط التكلفة والوارد أولا الصادر أولا (يستخدم إذا كان بنود المخزون غير قابلة للفصل والتمييز)	**الإفصاح:** ينبغي الإفصاح عن: – السياسات المحاسبية المستخدمة لقياس المخزون، بما في ذلك الصيغة المستخدمة. – المخزون المدرج بصافي القيمة القابلة للتحقق " سعر السوق". – مبلغ المخزون المدرج وهو مقدم كرهن لقاء التزامات. – إجمالي المبلغ الدفتري للمخزون والمبلغ الدفتري في التصنيفات المناسبة للمنشأة. – مبلغ المخزون المثبت على أنه مصروف خلال الفترة. – مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون المثبت على انه مصروف في الفترة وأي عكس لأي تخفيض سابق على أنه تخفيض في مبلغ المخزون المثبت على أنه مصروف في الفترة.

موضوعات أخرى:

١ – يجب على المنشأة أن تستخدم نفس صيغة احتساب التكلفة لجميع بنود المخزون ذات الطبيعة والاستخدام المتشابه للمنشاة، وبنود المخزون ذات الاستخدام والطبيعة المختلفة يمكن أن تبرر استخدام صيغ مختلفة لاحتساب التكلفة.

٢ – أحد الطرق المعتمدة والمقبولة في تقييم مخزون آخر المدة، هي "طريقة التجزئة" وهي مستخدمة في محلات التجزئة والأسواق المركزية، حيث يتم جرد بضاعة آخر المدة بسعر بيعها، ثم يستبعد من سعر البيع هامش الربح للوصول لقيمة تكلفة المخزون آخر المدة.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ١٢ : ضرائب الدخل			IAS 12
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الإثبات والقياس	الإفصاح
- يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ضرائب الدخل. - ضرائب الدخل تشمل جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، وتشمل ضرائب الدخل ضرائب مثل الضرائب المستقطعة والواجب سدادها من قبل المنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة عند قيامها بتوزيعات الأرباح للمشروع معد التقرير.	**الربح الخاضع للضريبة (الخسارة):** هو صافي الربح (الخسارة) للفترة المحددة بموجب القواعد التي تضعها السلطات الضريبية والذي تتحدد على ضوئه ضرائب الدخل المستحقة (قابلة للاسترداد). **الضريبة الحالية :**هو مبلغ ضرائب الدخل المستحقة (القابلة للاسترداد) عن الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) للفترة. **المصروف الضريبي:** المبلغ الإجمالي المشمول في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة بخصومات الضريبة الجارية والمؤجلة. **الأساس الضريبي:** الأساس الضريبي لأصل أو التزام هو المبلغ المنسوب إلى ذلك الأصل أو الالتزام لأغراض ضريبية ويستخدم في تحديد الفرق المؤقت لاحتسابات الضريبة. **الفروق المؤقتة:** هو الفرق بين المبلغ المرحل للأصل أو الالتزام في بيان المركز المالي وقاعدته الضريبية. **التزام الضريبة المؤجلة:** هي مبالغ ضرائب الدخل واجبة التسديد في الفترات المستقبلية والمتعلقة بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. **أصول ضريبية مؤجلة:** هي مبالغ ضرائب الدخل المتوقع استردادها في فترات لاحقة.	- يجب الاعتراف بالضريبة الحالية غير المدفوعة عن الفترة الحالية والفترات السابقة كمطلوبات، أما إذا كان المبلغ المدفوع عن الفترة الحالية والسابقة أكبر من المستحق فيعترف بالزيادة كأصل. - يجب الاعتراف بمطلوبات ضريبية مؤجلة لجميع الفروقات الضريبية المؤجلة مالم تنجم المطلوبات الضريبية **عما يلي:** الاعتراف الأولي في الشهرة. الاعتراف الأولي بأصل أو التزام في عملية تتميز بأنها: أ/ ليست اندماج أعمال. ب/ عدم تأثير العملية على الدخل المحاسبي أو على الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) عند حدوث العملية. - يجب قياس الأصول (الالتزامات) الضريبية الحالية المتعلقة بالفترات الحالية والسابقة بالمبلغ المتوقع دفعه للجهات الضريبية اعتمادا على المعدلات الضريبية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. - يجب قياس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع أن تكون سائدة في الفترة التي يتحقق فيها الأصل أو يسدد الالتزام اعتمادا على معدلات الضريبة والقوانين الضريبية الفعلية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.	**يتم الإفصاح عن العناصر الرئيسية لمصروف الضريبة:** مصروف (دخل) الضريبة الحالية. تعديلات على الضريبة الحالية للفترات السابقة. مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة المتعلق بما يلي: الفروقات المؤقتة الجديدة أو المعكوسة. التغيرات في معدلات الضريبة أو الضرائب الجديدة. التغيرات في مخصص التقييم. مصروف الضريبة المتعلق بالتغيرات في السياسات المحاسبية أو الأخطاء. الضريبة الحالية والمؤجلة المتعلقة ببنود الدخل الشامل الآخر. توضيح الفروقات الهامة في المبالغ في حساب الأرباح والخسائر والمبالغ التي تُرفع تقارير بها إلى السلطات الضريبية. التغيرات في معدلات الضريبة.

SOCPA EXAM

موضوعات أخرى:

- لا يعالج هذا المعيار طرق المحاسبة عن الهبات الحكومية، أو الخصومات الضريبية لتشجيع الاستثمار. ولكن هذا المعيار يعني المحاسبة عن الفروق المؤقتة التي يمكن أن تنشأ عن مثل هذه الهبات والخصومات الضريبية لتشجيع الاستثمار.
- ينشأ الالتزام الضريبي المؤجل عندما تكون القيمة المسجلة للأصل أكبر من أساسه الضريبي أو عندما تكون القيمة المسجلة للالتزام أقل من أساسه الضريبي.
- ينشأ الأصل الضريبي المؤجل عندما تكون القيمة المسجلة للأصل أقل من أساسه الضريبي أو عندما تكون القيمة المسجلة للالتزام أكبر من أساسه الضريبي.
- يتم احتساب الضريبة المؤجلة على العقارات والآلات والمعدات بنسب في حالة بيع الأصل تختلف عنها في حالة الاحتفاظ بالأصل بقصد استرداد قيمته الدفترية من الاستخدام.
- لا تجيز المعايير الدولية تصنيف أصول والتزام الضرائب المؤجلة بين متداولة أو غير متداولة وإنما تبقى دائما (غير متداولة).
- تكاليف البحث والتطوير يتم إثباتها على أنها مصروف في تحديد الربح المحاسبي في الفترة التي يتم انفاقها فيها ولكن لا يسمح أن يتم حسمها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة لأغراض الضريبة) حتى فترة لاحقة ويكون الفرق بين الأساس الضريبي لتكاليف البحث وهو المبلغ الذي تسمح به التشريعات الضريبية على أنه يحسم في الفترات المستقبلية والمبلغ الدفتري البالغ صفر هو فروق مؤقتة جائزة الحسم ينتج عنه أصل ضريبي مؤجل.
- فيما يتعلق بالشهرة لا تسمح العديد من السلطات الضريبية بإطفاء الشهرة كمصروف قابل للخصم عند تحديد الربح الضريبي. وهنا تكون القاعدة الضريبية للشهرة صفر الفرق بين المبلغ المرحل للشهرة وقاعدتها الضريبية هو الفرق المؤقت ولكن هذا المعيار لا يسمح بالاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل لأن الشهرة تعتبر قيمة متبقية والاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل سيؤدي إلى القيمة الدفترية المسجلة للشهرة.
- في بعض السنوات وعندما تتعرض المنشأة لخسارة فإنها لا تدفع ضرائب وقد تمنح التشريعات الضريبية المنشأة فرصة الاستفادة من الأثر الضريبي العكسي للخسارة بحسم الخسارة من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة وعندها تستطيع المنشأة تسجيل أصل ضريبي مؤجل.

المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ : عقود الايجار

IFRS 16

نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	العرض والإفصاح
ينطبق هذا المعيار على: كافة عقود الإيجار بما في ذلك عقود الإيجار لأصل "حق الاستخدام" من الباطن، كما يمكن للمستأجر تطبيق هذا المعيار على عقود إيجار الأصول غير الملموسة. **لا ينطبق هذا المعيار على التالي:** ▪ عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما يماثلها من الموارد غير المتجددة. ▪ عقود إيجار الأصول الحيوية. ▪ ترتيبات امتياز الخدمة العامة. ▪ تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة بواسطة المؤجر. ▪ الحقوق المحتفظ بها بواسطة المستأجر	**عقد الإيجار:** عقد الإيجار هو عقد، أو جزء من عقد ينقل حق السيطرة في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن مقابل عوض. **أصل "حق الاستخدام":** هو الأصل الذي يمثل حق المستأجر لاستخدام الأصل محل العقد لمدة عقد الإيجار. **معدّل الفائدة الضمني:** هو معدل الفائدة الذي يتسبب في أن تتساوى القيمة الحالية لدفعات الإيجار والقيمة المتبقية غير المضمونة مع إجمالي القيمة العادلة للأصل بالإضافة لأي تكاليف مباشرة أولية للمؤجر. **عقد الإيجار من الباطن:** هو إعادة تأجير الأصل محل العقد بواسطة المستأجر الى طرف ثالث مع بقاء عقد الإيجار الرئيسي ساري المفعول. **عقد الإيجار التمويلي:** هو الذي يحوّل بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد الى المستأجر.	**عقود الإيجار من وجهة نظر المستأجر:** يجب على المستأجر في تاريخ بداية العقد إثبات أصل "حق الاستخدام" و "التزام عقد الإيجار". أ- يتم قياس "حق الاستخدام" حسب تكلفة العقد. **تتضمن تكلفة العقد** (مبلغ القياس الأولي لدفعات التزام عقد الإيجار المبينة في الفقرة (ب) + أي دفعات إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار + تقدير لتكاليف تفكيك وإزالة الأصل بعد نهاية مدة الإيجار - أي حوافز إيجارية مستلمة) ب- يتم قياس " التزام عقد الإيجار" حسب القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، وفي حالة تعذر الحصول على معدل الفائدة الضمني بسهولة فإنه يتم استخدام معدل الاقتراض الاضافي للمستأجر لخصم تلك الدفعات غير المدفوعة. **عقود الإيجار من وجهة نظر المؤجر:** **أ- عقود الإيجار التمويلية:** - في تاريخ بداية عقد الإيجار يجب على المؤجر أن يعترف ويقيس الأصول المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي على أنها مبالغ مستحقة التحصيل	**عقود الإيجار من وجهة نظر المستأجر:** **١- يمكن استخدام النماذج التالية في القياس اللاحق لأصل "حق الاستخدام":** **أ-نموذج التكلفة:** - يقاس بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الاستهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة حسب المعيار الدولي ١٦ "العقارات والآلات والمعدات" والمعيار الدولي ٣٦ "الهبوط في قيمة الاصول" ومعدلة أيضا بأي إعادة قياس لالتزام عقد الايجار. - إذا كان عقد الايجار منتهي بالتمليك الى المستأجر أو يعكس ممارسة المستأجر لخيار الشراء فيجب استهلاك الأصل "حق الاستخدام" بواسطة العمر الانتاجي للأصل. - فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل "حق الاستخدام" حسب مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل ايهما أقصر. **ب- نموذج القيمة العادلة:** عندما يستوفي أصل "حق استخدام" تعريف العقارات الاستثمارية فيجب تطبيق نموذج القيمة العادلة على أصول "حق الاستخدام" المستوفية لذلك التعريف حسب المعيار الدولي ٤٠ "العقارات الاستثمارية" **ج- نموذج إعادة التقويم:** يمكن للمستأجر اختيار تطبيق نموذج إعادة التقييم اذا كان أصل "حق الاستخدام" ذات علاقة بفئة من العقارات والآلات والمعدات يطبق فيها المستأجر نموذج إعادة التقييم ويكون تطبيق هذا النموذج على جميع اصول "حق	**عقود الإيجار من وجهة نظر المستأجر:** على المستأجر أن يعرض ويفصح عن ما يلي: **قائمة المركز المالي:** أ- أصل "حق الاستخدام" بشكل منفصل عن الأصول الأخرى. ب- "التزام عقد الإيجار" بشكل منفصل عن الإلتزامات الأخرى. **قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:** يتم عرض مصروف الفائدة على التزام عقد الايجار بشكل منفصل عن مصروف الاستهلاك عن أصل حق الاستخدام. **قائمة التدفقات النقدية:** أ- المبلغ المدفوع من التزام عقد الإيجار ضمن الأنشطة التمويلية. ب- المبلغ المدفوع من الفائدة على التزام عقد الإيجار. ج- دفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة ضمن الأنشطة التشغيلية. **عقود الإيجار من وجهة نظر المؤجر:** **أ- عقود الإيجار التمويلية:** على المؤجر أن يفصح عن مايلي: ١- ربح أو خسارة البيع.

SOCPA EXAM

بموجب اتفاقيات ترخيص.	**عقد الإيجار التشغيلي:** هو العقد الذي يتحمّل فيه المؤجر كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل. **اجمالي الاستثمار:** هو إجمالي دفعات الايجار المستحقة للتحصيل للمؤجر بموجب عقد الإيجار بالإضافة إلى أي قيمة متبقية غير مضمونة تستحق للمؤجر.	بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار في قائمة المركز المالي. - **صافي الاستثمار** هو اجمالي الاستثمار مخصوماً بمعدّل الفائدة الضمني في عقد الإيجار. ● يخلاف المؤجرين من اصحاب المصانع والتجار، يتم تضمين التكاليف المباشرة الأولية في القياس الاولي لصافي الاستثمار وتخفيض مبلغ الدخل المعترف به خلال مدة العقد بحيث يتم تحديد سعر فائدة ضمني بطريقة يتم فيها تضمين التكاليف الاولية تلقائيا في صافي الاستثمار لعقد الايجار التمويلي. ● المؤجر من التجار وأصحاب المصانع: يجب على الصانع أو التاجر في تاريخ بداية عقد الايجار اثبات وقياس الآتي لكل عقد من عقود ايجاراتهم التمويلية: - الايراد بالقيمة العادلة للأصل أو القيمة الحالية لدفعات الايجار ايهما أقل. - تكلفة المبيعات بتكلفتها أو المبلغ الدفتري مطروحا منها القيمة الحالية للقيمة المتبقية الغير مضمونة. - ربح أو خسارة البيع. - التكاليف المتكبدة بواسطة المؤجر للحصول على عقد ايجار تمويلي تعتبر مصاريف بيعيه في قائمة الدخل الشامل وبالتالي تستبعد من كونها تكاليف مباشرة أولية ضمن صافي الاستثمار. **ب- عقود الإيجار التشغيلية:** يجب على المؤجر اضافة التكاليف المباشرة الأولية ضمن القيمة الدفترية للأصل المؤجر واثبات تلك التكاليف على أنها مصروف على مدة العقد بنفس الاساس المستخدم في دخل عقد الايجار.	الاستخدام" ذات العلاقة بتلك الفئة حسب المعيار الدولي ١٦ "العقارات والآلات والمعدات" **٢- يتم قياس "التزام عقد الإيجار" بما يلي:** - زيادة المبلغ الدفتري ليعكس الفائدة على التزام عقد الايجار. - تخفيض المبلغ الدفتري ليعكس دفعات الايجار المدفوعة. - إعادة قياس المبلغ الدفتري ليعكس أي إعادة تقييم لدفعات الايجار. **عقود الإيجار من وجهة نظر المؤجر :** **أ- عقود الإيجار التمويلية:** - يتم الاعتراف بالدخل التمويلي على مدى مدة الايجار، على اساس نمط يعكس معدل عائد ثابت لصافي الاستثمار، ويتم توزيع دفعات الايجار للفترة الذي يمثل اجمالي الاستثمار كتخفيض للمبلغ الاصلي وتخفيض عنصر الدخل التمويلي الغير محقق. - تطبيق متطلبات الغاء الاثبات والهبوط حسب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الادوات المالية: الاعتراف والقياس". **ب- عقود الإيجار التشغيلية:** - تُثبت دفعات عقود الإيجار المستلمة على أنها دخل أما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر. - تُثبت مصاريف الاستهلاك وأي تكاليف أخرى على أنها مصروف. - تطبيق متطلبات الهبوط حسب المعيار الدولي ٣٦ " الهبوط في قيمة الاصول" على الأصل المؤجر.	٢- دخل التمويل على صافي الاستثمار في عقد الايجار. ٣- الدخل المتعلق بدفعات الإيجار المتغيرة غير المدرجة في صافي الاستثمار. ٤- تقديم تفسيرات نوعية وكمية للتغيرات المهمة في المبلغ الدفتري لصافي الاستثمار. ٥- تحليل استحقاق دفعات الإيجار المستحقة التحصيل الذي يبين دفعات الإيجار غير المخصومة التي سيتم استلامها سنوياً لكل سنة من السنوات الخمس الأولى وإجمالي المبالغ للسنوات المتبقية. **ب- عقود الإيجار التشغيلية:** ■ يجب على المؤجر أن يعرض الأصول وفقا لطبيعتها في قائمة المركز المالي. ■ يجب على المؤجر الإفصاح في الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية عن دخل التأجير، كما يجب تطبيق متطلبات الإفصاح حسب المعيار الدولي رقم ١٦، مع توضيح تحليل استحقاق دفعات الإيجار الذي يبين دفعات الإيجار غير المخصومة التي سيتم استلامها سنوياً لكل سنة من السنوات الخمس الأولى وإجمالي المبالغ للسنوات المتبقية.

موضوعات أخرى:

- **تصنيف عقد الإيجار:**

-يتم تصنيف العقد إما تشغيليا أو تمويليا بناء على خاصية الجوهر فوق الشكل الوارد في الإطار المفاهيمي، ويعتمد التصنيف على الحد الذي يتم فيه نقل المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل الذي يتم استئجاره للمستأجر - عقد ايجار تمويلي- أو احتفاظ المؤجر لتلك المنافع والمخاطر- عقد ايجار تشغيلي -.

- من ضمن حالات وشروط تصنيف العقد على أنه تمويلي (يلزم توفر شرط):

أ- انتقال ملكية الاصل المؤجر الى المستأجر في نهاية العقد.

ب- وجود حق للمستأجر بشراء الأصل بسعر مجز، أي يقل عن قيمته العادلة بشكل جوهري.

ج- عندما تغطي مدة العقد الجزء الرئيسي أو الهام من العمر الإنتاجي للأصل.

د-عندما تكون القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أكبر من أو يساوي القيمة العادلة للأصل المؤجر أي مساوية على الأقل القيمة للعادلة للأصل.

هـ- عندما تكون الأصول المستأجرة لها طبيعة متخصصة بحيث يمكن للمستأجر ان يستخدمها بوضعها الحالي دون أي تعديلات جوهرية.

- بخلاف ما سبق يتم تصنيف العقد على أنه عقد ايجار تشغيلي.

- **عمليات البيع مع إعادة التأجير:**

أ-إذا كان عقد الإيجار مصنف على انه تمويلي بعد عملية البيع يجب تأجيل الاعتراف بأية ارباح والاعتراف بها بما يتناسب مع استهلاكات الأصل، والاعتراف بالخسارة فورا، وينتج عن الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للأصل.

ب- إذا كان عقد الإيجار مصنف على انه تشغيلي بعد عملية البيع:

-إذا كانت عملية البيع مؤسسة على القيمة العادلة بحيث أن القيمة العادلة تساوي سعر البيع فيتم الاعتراف بالربح أو الخسارة فورا.

- إذا كان سعر البيع أقل من القيمة العادلة يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة فورا بالفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية، باستثناء تأجيل الخسارة بما يتناسب مع دفعات الإيجار إذا كان عقد الإيجار سيعوض الخسارة من خلال دفعات إيجار اقل من السوق.

- إذا كان سعر البيع أكبر من القيمة العادلة، فيتم تأجيل الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والقيمة العادلة والاعتراف به بما يتناسب مع دفعات الإيجار، والاعتراف بالربح أو الخسارة فورا للفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية.

- إذا كانت القيمة الدفترية أكبر من القيمة العادلة يجب الاعتراف بالخسارة فورا.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ١٩ : منافع الموظفين			IAS 19
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الاعتراف والقياس	العرض والإفصاح
يطبق في محاسبة جميع منافع الموظفين. **مما لا ينطبق:** المنافع التي ينطبق عليها المعيار IFRS 2 - الدفع على أساس الأسهم- .	**منافع قصيرة الأجل:** المستحقة خلال ١٢ شهر من نهاية فترة تأدية الموظف للخدمة. **منافع طويلة الأجل:** التي لا تصبح مستحقة بكاملها خلال اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظفون خدماتهم. **منافع ما بعد انتهاء الخدمة:** منافع مستحقة للموظف بعد انتهاء فترة الخدمة. **استحقاقات نهاية الخدمة:** قرار المنشأة بـ إنهاء خدمة موظف قبل تاريخ التقاعد العادي أو قرار الموظف بقبول ترك العمل الاختياري مقابل هذه المنافع، والحدث الذي يتسبب في نشوء التزام هو إنهاء الخدمة وليس خدمة الموظف. **تكلفة الخدمة السابقة:** هي الزيادة في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة لخدمة الموظفين في الفترات السابقة، الناجمة في الفترة الحالية من إدخال أو إجراء تعديلات في منافع ما بعد نهاية الخدمة أو منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل.	**خط المساهمات:** يتم تحديد التزام صاحب العمل لكل فترة من خلال المبلغ الذي ينبغي المساهمة به عن تلك الفترة، يمكن أن يعتمد على معادلة تستخدم تعويضات الموظفين كأساس لحسابها. ويعترف بالمبالغ مستحقة الدفع في نهاية كل فترة على أساس خدمة الموظف خلال تلك الفترة. لا يوجد افتراضات اكتوارية مطلوبة لقياس الالتزام او المصروف كما لا يوجد أرباح او خسائر اكتوارية إذا قدم صاحب العمل دفعات تزيد عن المبلغ المطلوب، تعامل هذه الزيادة كدفعة مسبقة الى الحد الذي تؤدي الى تخفيض المساهمات المستقبلية او إعادة النقد. **خطط المنافع:** - يتم تحديد الالتزامات لمنافع محددة بالقيمة الحالية كما يتم تحديد اصول الخطة بالقيمة العادلة. - المبلغ المعترف به في المركز المالي اما أن يكون اصلا أو التزاما في تاريخ المركز المالي عن طريق (القيمة الحالية لالتزام منافع محددة + أي ارباح اكتوارية - الخسائر الغير معترف بها - أي تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها بعد -القيمة العادلة لأصول الخطة) فإن: - كانت النتيجة موجبة سيظهر التزامات منافع محددة. - كانت النتيجة سالبة سيظهر اصول خطة منافع محددة. -ان ظهرت النتيجة بالسالب هذا يدل على انه أصل وبالتالي يخضع لاختبار اعادة استرداد قبل تضمينه بالمركز المالي عن طريق الأقل بين: - المبلغ السالب كما ظهر من المعادلة سابقا. - المجموع الصافي لما يلي (اية خسائر اكتوارية صافية غير معترف بها + تكلفة الخدمة السابقة + القيمة الحالية لأية منافع متوفرة على شكل مردودات او تخفيضات في مساهمات صاحب العمل المستقبلية في الخطة). -يتم الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة -تكلفة الخدمة الجارية أو الحالية. -مصروف الفائدة (معدل الفائدة xالقيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة بداية الفترة). -الأرباح والخسائر الاكتوارية التي تتطلب سياسة المنشأة الاعتراف بها. -تكلفة الخدمة السابقة وأثر أي تسويات **المنافع قصيرة الأجل:**	- يجوز فصل وعرض مكونات مصروف التقاعد كـ تكلفة خدمة حالية ومصروف فوائد وعوائد اصول الخطة أو يجوز عرضها بشكل مستقل ضمن بيان الدخل. **-كما يجب الافصاح عما يلي:** - السياسة المحاسبية للاعتراف بالأرباح والخسائر الاكتوارية. -الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة. - مطابقة القيمة الصافية للالتزام للأصول المعترف بها في المركز المالي من سنة الى اخرى. - وصف الخطة ومكونات المصاريف الإجمالية في بيان الدخل.

		-يعترف بها كمصاريف مستحقة الدفع ضمن قائمة الدخل، ويجب على المنشأة الاعتراف بهذا المبلغ حال عدم دفعه كمصاريف مستحقة ضمن الالتزامات. -كما يجب إظهار المبالغ المدفوعة للموظفين بأكثر من المبالغ المستحقة لهم كمصاريف مدفوعة مقدما. -لا تخضع للافتراضات الاكتوارية كما أنها لا تحتاج لخصم قيمتها وبالتالي لا تظهر بالقيمة الحالية.	

موضوعات أخرى:

١-وهي كافة التكاليف التي تكبدها المنشأة مقابل خدمة الموظفين فيها. ومما يدخل ضمن ذلك من باب التمثيل لا الحصر:

- الأجور والرواتب
- الغياب المعوض (الإجازة المدفوعة الأجر والإجازة المرضية)
- الأرباح المشارَكَة والمكافآت (التي يتم دفعها خلال ١٢ شهر من تاريخ السنة المالية)
- العناية الطبية والتأمين على الحياة أثناء العمل
- المنافع غير النقدية (المنازل والسيارات والسلع أو الخدمات المجانية أو المدعومة)
- المعاشات التقاعدية والمبالغ المقطوعة
- والاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة والتأمين على الحياة
- إجازة تفرغ علمي
- برامج التعويض المؤجل
- استحقاقات إنهاء الخدمة

ويتم تصنيف جميع ما سبق على أساس الأنواع المذكورة في خانة أهم التعاريف.

٢-تنقسم إلى "برامج منافع محددة" و "برامج مساهمات محددة"

المنافع المحددة: هي خطط استحقاقات ما بعد التوظيف بخلاف خطط المساهمات المحددة، تخلق هذه الخطط التزاما على المنشأة بتوفير منافع متفق عليها للموظفين الحاليين والسابقين وتخلق مخاطر استثمارية وافتراضات اكتوارية على المنشأة.

المساهمات المحددة: خطط المنافع التي تقوم المنشأة بموجبها بدفع مساهمات ثابتة في وحدة منفصلة - صندوق- ولا يكون عليها التزام قانوني أو ضمني لدفع ما يزيد من المساهمات إذا لم يكن الصندوق يحتفظ بموجودات كافية لدفع كافة منافع الموظفين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

وقد تكون تكلفة الخدمة السابقة إما إيجابية (حيث يتم إدخال المنافع أو تحسينها) أو سالبة (حيث يتم تخفيض المنافع القائمة). وهذه الافتراضات لا تنطبق على المنافع قصيرة الأجل ولا على برامج المساهمات المحددة.

معيار المحاسبة الدولي ٢٠ : المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية				IAS 20
نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس الأولي	القياس اللاحق	العرض والإفصاح
يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عنها وفي الإفصاح عن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية. **مما لا ينطبق:** ١- المشاكل الخاصة الناشئة في المحاسبة عن المنح الحكومية في القوائم المالية التي تعكس آثار الأسعار المتغيرة أو في المعلومات الإضافية التي لها طبيعة مشابهة. ٢-المساعدة الحكومية التي يتم تقديمها إلى منشأة في شكل منافع تتم إتاحتها في تحديد الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة الضريبية، أو التي يتم تحديدها أو الحد منها على أساس التزام ضريبة الدخل. ٣- المشاركة الحكومية في ملكية المنشأة. ٤- المنح الحكومية التي يشملها معيار المحاسبة الدولي " 41الزراعة" التي يتم قياس أصولها البيولوجية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع المقدرة.	**١- الحكومة:** يقصد بها الحكومات، أو الوكالات الحكومية والهيئات المشابهة لها سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية. **٢- المساعدة الحكومية:** إجراء من قبل الحكومة مصمم لتقديم منفعة اقتصادية خاصة لمنشأة أو منشآت مؤهلة بموجب ضوابط معينة. **٣- المنح الحكومية:** مساعدة من قبل الحكومة في شكل تحويلات موارد إلى المنشأة مقابل الالتزام في الماضي أو المستقبل بشروط معينة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة. **4 المنح المتعلقة بالأصول:** منح حكومية تتم من خلال نقل الحكومة أصول غير نقدية للمنشأة، أو تحويل نقدية للمنشأة شريطة شراء أو بناء أو تملك أصول طويلة الأجل. **5 المنح المتعلقة بالدخل:** منح حكومية بخلاف المتعلقة بالأصول.	**-القيمة العادلة:** حيث لابد أن يكون هناك تأكيد معقول بأن: ١- المنشأة ستلتزم بالشروط الملحقة بها. ٢- المنح سيتم تلقيها. **-القرض القابل للإعفاء:** يعتبر منحة حكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنشأة ستفي بالشروط لإعفاء القرض. حيث يجب إثبات القرض وقياسه وفقا ل IFRS 9، وقياس المنفعة من معدل فائدة أقل من المعدل السوقي على أنها الفرق بين المبلغ الدفتري للقرض المحدد وفقا ل IFRS 9 والمتحصلات المستلمة. وتتم المحاسبة عن المنفعة وفقا لهذا المعيار (IAS 20).	تثبت المنح ضمن الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترة التي تثبت فيها المنشأة التكاليف المتعلقة بها، التي يقصد أن تعوضها المنح على أنها مصروف.	**عرض المنح المتعلقة بالأصول:** يتم عرض المنح الحكومية المتعلقة بالأصول، بما في ذلك المنح غير النقدية بالقيمة العادلة، في قائمة المركز المالي إما بإدراج المنحة على أنها دخل مؤجل أو بطرح المنحة من الأصل للوصول إلى القيمة الدفترية للأصل (الصافي). **عرض المنح المتعلقة بالدخل:** يتم عرض المنح المتعلقة بالدخل على أنها جزء من الربح أو الخسارة، إما بشكل منفصل أو تحت عنوان عام مثل "إيرادات أخرى". وكبديل عن ذلك يتم طرحها عند التقرير عن المصروف المتعلق بها. **الإفصاح:** يجب الإفصاح عن: أ/ السياسة المحاسبية المطبقة للمنح الحكومية، بما في ذلك طرق العرض المطبقة في القوائم المالية. ب/ طبيعة ومدى المنح الحكومية المثبتة في القوائم المالية والإشارة إلى الأشكال الأخرى للمساعدة الحكومية التي انتفعت منها المنشأة مباشرة. ج/ الشروط التي لم يتم الوفاء بها والاحتمالات الأخرى المتعلقة بالمساعدة الحكومية المثبتة.

موضوعات أخرى:

أ/ يجب أن يقوم بعملية التقويم للمنح الحكومية غير النقدية التي ليس لها سوق نشطة خبير تثمين مستقل لديه مؤهل مهني معترف به وذي صلة، ولديه خبرة حديثة في موقع ونوعية الأصول الممنوحة التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.

ب/ التدفقات النقدية: النقدية المستلمة والمتعلقة بشراء أصول غير نقدية، يتم إظهارها ضمن الأنشطة الاستثمارية، بالإضافة لذلك ستكون هنالك تدفقات خارجة نتيجة شراء الأصل الوارد في المنحة، ضرورة إظهار التدفقات المقبوضة والمدفوعات بشكل منفصل وعدم ترصيدها بالصافي - بغض النظر عما كان يتم اقتطاع المنحة من الأصل عند عرضها في قائمة المركز المالي أم لم يتم.

ج/ هنالك منح حكومية تصبح مستحقة التحصيل كتعويض عن خسائر أو مصروفات تم تحملها بالفعل أو لغرض تقديم دعم مالي فوري إلى المنشأة دون تكاليف مستقبلية متعلقة بها، مثل هذه يجب إثباتها ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تصبح فيها مستحقة التحصيل.

معيار المحاسبة الدولي ٢٣ : تكاليف الاقتراض			IAS 23
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الإثبات والاعتراف	الإفصاح
يطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن تكاليف الاقتراض. **مما لا ينطبق:** ١ التكلفة الفعلية أو المحتسبة لحقوق الملكية، بما في ذلك رأس مال الأسهم الممتازة غير المصنف على أنه التزام. ٢ تكاليف الاقتراض التي تعود – بشكل مباشر – إلى اقتناء أو تشييد أو إنتاج: أ/ أصل مؤهل مقاس بالقيمة العادلة، مثل الأصل البيولوجي (الثروة الحيوانية والزراعية). ب/ المخزون الذي يصنع، أو ينتج، بكميات كبيرة –بشكل متكرر- وخلال فترة قصيرة.	**١ تكاليف الاقتراض:** الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. **٢ الأصل المؤهل:** الأصل الذي يحتاج مدة زمنية طويلة ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود له أو لبيعه.	تكاليف الاقتراض التي تعود –بشكل مباشر- إلى اقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل مؤهل ترسمل على أنها جزء من تكلفة الأصل. وتكاليف الاقتراض الأخرى يعترف بها كمصروفات في الفترة التي تحملتها فيها المنشأة. أي دخل استثماري ناتج عن استثمار مؤقت في الاموال المقترضة فإنها تخفض من تكاليف الاقتراض قبل رسملتها في تكلفة الاصل. في حالة وجود عدة أدوات دين متعددة للاقتراض يمكن تطبيق المتوسط المرجح لمعدل الرسملة على النفقات على الأصل المؤهل، ويجب ألا تتجاوز تكاليف الاقتراض المرسملة في فترة معينة مبلغ تكاليف الاقتراض التي تتحملها المنشأة خلال تلك الفترة. في حال زيادة المبلغ المسجل أو التكلفة النهائية للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد أو صافي قيمته القابلة للتحقق يجب تخفيض أو إلغاء المبلغ المسجل وفقا لمتطلبات المعايير الأخرى. مثل معيار المحاسبة الدولي (٣٦) "تدني قيمة الموجودات".	**الإفصاح:** يجب الإفصاح عن: أ/ السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض. ب/ مبالغ الفوائد المرسملة خلال الفترة. ج/ معدل فائدة تكاليف الاقتراض المستخدم لحساب الفائدة المرسملة.

موضوعات أخرى:

أ/ تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل بتاريخ البدء، ويكون تاريخ البدء بالرسملة هو التاريخ الذي تحقق فيه المنشأة للمرة الأولى كافة **الشروط التالية:**

١ تحمل نفقات الأصل.

٢ تحمل تكاليف الاقتراض.

٣ مباشرة الأنشطة التي تعد ضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود لها ولبيعه.

ب/ يجب تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي يتوقف فيها التطور الفعلي للأصل المؤهل، إلا إذا كان ذلك التوقف جزءا ضروريا من عملية إنتاج الأصل.

ج/ يجب وقف رسملة تكاليف الاقتراض عند اكتمال جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود له أو لبيعه.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٢٦ : المحاسبة والتقرير من قبل خطط منافع التقاعد — IAS 26

نطاق المعيار	أهم التعريفات	العرض والإفصاح
-يجب أن يطبق هذا المعيار في القوائم المالية لخطط منفعة التقاعد حيثما تعد مثل هذه القوائم. -المحاسبة والتقرير من قبل الخطة لجميع المشاركين كمجموعة، ولا يتناول التقارير لمشاركين منفردين عن حقوقهم في منفعة التقاعد. -خطط منافع التقاعد ذات الأصول المستثمرة لدى شركة تأمين، ما لم يكن العقد مع التأمين باسم مشارك معين أو مجموعة من المشاركين وتكون المسؤولية على عاتق شركة التأمين. -القوائم المالية لخطط منافع التقاعد التي لها رعاة بخلاف أصحاب العمل. **-مما لا ينطبق:** الأشكال الأخرى من منافع التوظيف مثل تعويضات إنهاء التوظيف، ترتيبات التعويض المؤجل، منافع إجازة الخدمة الطويلة، خطط التقاعد أو التسريح المبكر الخاصة، خطط الصحة أو الرعاية أو خطط المكافأة. الترتيبات من نوع الضمان الاجتماعي الحكومي.	**١ خطط منفعة التقاعد:** ترتيبات بموجبها تقدم المنشأة منافع للموظفين عند إنهاء الخدمة أو بعدها (إما في شكل دخل سنوي أو كمبلغ إجمالي) ويمكن تحديد مثل تلك المنافع أو المساهمات فيها أو تقديرها، قبل التقاعد من نصوص وثيقة أو من ممارسات المنشأة السابقة. **٢ خطط المساهمة المحددة:** خطط منفعة تقاعد بموجبها تتحدد المبالغ التي ستدفع على أنها منافع تقاعد بالمساهمات في صندوق بالإضافة إلى أرباح الاستثمار عليها. **٣ خطط المنفعة المحددة:** خطط منفعة تقاعد بموجبها تتحدد المبالغ التي ستدفع على أنها منافع تقاعد بموجب صيغة حسابية معتمدة على رواتب الموظفين أو سنوات خدمتهم. **٤ القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد:** القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة، من قبل خطة منفعة تقاعد للموظفين الحاليين والسابقين، والتي تنسب إلى الخدمة المقدمة فعلا.	**عرض خطط المساهمة المحددة:** يجب أن يحتوي التقرير على بيان لصافي الأصول المتوفرة للمنافع وعلى وصف لسياسة التمويل. **عرض خطط المنافع المحددة:** يجب أن يحتوي التقرير على قائمة تظهر: أ/ صافي الأصول المتاحة للمنافع. ب/ القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد التي ستقدم للعاملين، مع التمييز بين المنافع القابلة وغير القابلة للاستحقاق (المكتسبة). ج/ الفائض أو العجز الناجم عن الفرق بين البندين أ & ب . أو قائمة بصافي الأصول المتوفرة للمنافع تشمل إما: أ/ إيضاح يبين القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد التي ستقدم للعاملين مع التمييز بين المنافع القابلة وغير القابلة للاستحقاق. أو ب/ التنويه إلى هذه المعلومات في تقرير إكتواري مرفق. **الإفصاح:** يتطلب المعيار الافصاح في تقارير خطة منفعة التقاعد سواء منفعة محددة أو مساهمة محددة المعلومات التالية: أ/ قائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع. ب/ ملخصا للسياسات المحاسبية المهمة. ج/ وصفا للخطة وأثر أي تغيرات في الخطة خلال الفترة. **.يمكن أن تشمل التقارير المقدمة من قبل خطط منافع التقاعد:** أ/ كشف بصافي الأصول المتوفرة للمنافع يوضح: الأصول في نهاية الفترة والتي يتم تصنيفها بشكل مناسب. الأساليب المستخدمة في تقييم الأصول. إيضاحات عن أي استثمار واحد قيمته أكبر من ٥% من صافي الأصول المتوفرة للمنافع أو ٥% من أي صنف أو نوع من الأوراق المالية. الالتزامات باستثناء القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد التي سيتم دفعها للعاملين مستقبلا. ب/ بيان بالتغيرات في الأصول المتوفرة للمنافع يوضح: ١ مساهمات صاحب العمل. ٢ مساهمات الموظفين.

SOCPA EXAM

		٣دخل الاستثمار على الأصول المتعلقة بالمنافع مثل الفائدة وتوزيعات الأرباح. ٤مصادر الدخل الأخرى. ٥المنافع المدفوعة أو مستحقة الدفع (مصنفة مثلا على أنها منافع تقاعد ومنافع وفاة ومنافع عجز ودفعات بمبلغ مقطوع). ٦المصاريف الإدارية والعمومية. ٧المصاريف الأخرى. ٨ضرائب الدخل. ٩الأرباح والخسائر من التصرف بالاستثمار، التغيرات في قيمة الاستثمار. ١٠عمليات النقل من وإلى الخطط الأخرى. ج/ بالنسبة لخطط المنافع المحددة، وصف للافتراضات الاكتوارية الهامة والطريقة المستخدمة لحساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد الموعودة. د/ بالنسبة لخطط المنافع المحددة القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد الموعودة على أساس المنافع الموعودة بموجب شروط الخطة، وعلى أساس الخدمة المقدمة حتى تاريخه وباستخدام إما مستويات الرواتب الحالية أو المتوقعة، ويمكن شمول هذه المعلومات في تقرير إكتواري مرافق لتقرأ بالاقتران مع المعلومات ذات العلاقة. هـ/ وصف لسياسة التمويل المستخدمة. .تقرير خطة منافع التقاعد يمكن أن يحتوي على أسماء مجموعات أصحاب العمل والموظفين المشمولة وعدد المشاركين الذين يستلمون المنافع ونوع البرنامج ووصف لشروط إنها البرنامج.

معيار المحاسبة الدولي ٢٩ : التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح			IAS 29
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الطرق البديلة وإعادة عرض القوائم المالية	الإفصاح
- في الاقتصادات ذات التضخم الجامح من غير المجدي عرض نتائج التشغيل والمركز المالي بالعملة المحلية، بدون إعادة عرضها حيث أنها لا تعكس التغير الحقيقي في قيمتها، بل تشمل التغير النابع من المؤشر العام للأسعار. **- من أدلة وجود تضخم جامح في اقتصاد ما:** ١-تفضيل عموم السكان الاحتفاظ بثروتهم في أصول غير نقدية أو في عملة أجنبية مستقرة نسبيا. ٢- يتم عرض الأسعار والنظر الى المبالغ النقدية بالعملة الأجنبية المستقرة نسبيا. ٣-تتم المبيعات والمشتريات لأجل بالأسعار التي تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى لو كانت قصيرة. ٤-يتم ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر الأسعار. ٥-يقارب معدل التضخم المجمع على مدى ثلاث سنوات نسبة ١٠٠٪ أو يتجاوزها.	**البنود النقدية:** هي البنود المحتفظ بها والبنود التي سيتم استلامها أو دفعها نقدا. **المؤشر العام للأسعار:** مؤشر يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة.	**القوائم المالية بالتكلفة التاريخية:** أ- قائمة المركز المالي: -لا يعاد عرض البنود النقدية لأنها تعكس القيم الجارية في نهاية فترة التقرير ويعاد عرض البنود الاخرى غير النقدية. -تعديل الأصول الالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية مثل السندات. -الاصول غير النقدية المقاسة بصافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة العادلة لا يعاد عرضها. -يعاد عرض البنود غير النقدية المسجلة بالتكلفة أو بالقيمة الدفترية من خلال تطبيق التغير في مؤشر الأسعار من تاريخ الاقتناء إلى نهاية فترة التقرير على تكلفته التاريخية ومجمع استهلاكه.. -في حال عدم توفر المؤشر العام للأسعار للفترات المطلوب إعادة عرض لها يتم استخدام تقديرات، يمكن الاعتماد عليها على سبيل تقديرات تستند الى الحركات في سعر الصرف بين العملة الوظيفية وعملة أجنبية مستقرة. -يخفض المبلغ المعاد عرضه لبند غير نقدي عند تجاوزه للمبلغ القابل للاسترداد. -يعاد عرض القوائم المالية للمنشأة المستثمر فيها إذا قامت بالتقرير بعملة اقتصاد ذو تضخم جامح، ليتم حساب نصيب المنشأة المستثمرة عند المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية. -تكاليف الاقتراض التي تعوض التضخم لا ترسمل وتعد مصروف فترة ولا يعاد عرض الانفاق الرأسمالي الممول من خلال الاقتراض. -عند شراء الأصول بالأجل وبدون فائدة صريحة يتم إعادة عرضها من تاريخ الدفع وليس من تاريخ الشراء. -يعاد عرض جميع مكونات حقوق الملكية بتطبيق المؤشر العام للأسعار في تاريخ المساهمة بها، باستثناء الأرباح المحتجزة وفائض إعادة التقويم فيتم استبعاد أي فائض سابق وأما الأرباح المبقاة تكون المتمم (الفرق) من جميع المبالغ الأخرى المعاد عرضها . -في نهاية الفترة الأولى وفي الفترات اللاحقة يتم اعادة عرض جميع مكونات حقوق الملكية من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار من بداية الفترة أو من تاريخ المساهمة. ب - قائمة الدخل الشامل:	**يجب القيام بـ الإفصاحات التالية:** انه تم إعادة عرض القوائم المالية والأرقام المقابلة للفترات السابقة بما يعكس وحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. - ما إذا كانت القوائم المالية تستند إلى منهج التكلفة التاريخية أو منهج التكلفة الجارية. - ماهية ومستوى مؤشر الأسعار في نهاية فترة التقرير والحركة في المؤشر خلال فترة التقرير الحالية والسابقة.

SOCPA EXAM

		-يعاد عرض جميع البنود الواردة من خلال تطبيق التغير في المؤشر العام للأسعار من تاريخ التسجيل الأولي إلى نهاية فترة التقرير. -عند زيادة الأصول النقدية على الالتزامات النقدية تفقد المنشأة قوة شرائية وكذلك العكس، ويعتبر الفرق الناتج عن إعادة عرض الأصول النقدية وحقوق الملكية والبنود الواردة في قائمة الدخل الشامل والتعديل على الأصول والالتزامات المربوطة بمؤشر مكسب أو خسارة تدرج ضمن الأرباح أو الخسائر. **التكلفة الجارية:** قائمة المركز المالي: -لا يعاد عرض البنود التي يعبر عنها بالتكلفة الجارية، لأنها تعكس الأسعار الجارية في نهاية فترة التقرير. قائمة الدخل الشامل: -قائمة الدخل الشامل تقوم بالتكلفة الجارية قبل إعادة القياس، لذا يلزم إعادة عرض جميع المبالغ بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار. -تتم المحاسبة عن المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي كما سبق ذكره في التكلفة التاريخية. -عندما تقوم كلا من المنشأة الأم ومنشاتها التابعة بالتقرير بعملات اقتصاد ذو تضخم جامح يلزم اعادة عرض القوائم المالية لأي من المنشآت التابعة، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار للبلد الذي تقوم بالتقرير بعملته قبل ان تضمن في القوائم المالية الموحدة. - عند توحيد قوائم مالية لها نهايات مختلفة لفترات التقرير يتم اعادة عرض جميع البنود بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية الموحدة.	
موضوعات اخرى: تتوقف المنشأة عن إعداد قوائم مالية وفقا لهذا المعيار إذا انتفى وجود اقتصادات ذو تضخم جامح، فيجب معالجة المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير السابقة على أنها الأساس للمبالغ الدفترية في قوائمها المالية اللاحقة.			

المعيار الدولي للتقرير المالي ١ : تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة			IFRS 1
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الاثبات والقياس	العرض والإفصاح
-عند تطبيق المنشأة المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة فيجب عليها تطبيق متطلبات هذا المعيار مع النص الصريح غير المتحفظ في تلك القوائم المالية على الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي. -إذا سبق وأن طبقت المنشاة المعايير الدولية للتقرير المالي بدون النص الصريح والغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية فإما ان تطبق معيار IFRS1 أو أن تطبق المعايير الدولية بأثر رجعي وفق معيار IFRS8 كأن المنشأة لم توقف تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي. -لا يطبق هذا المعيار على التغيرات في السياسات المحاسبية للمنشأة التي تطبق فعليا المعايير الدولية.	**التكلفة المفترضة:** هي القيمة العادلة تستخدم كبديل للتكلفة أو التكلفة المستهلكة في تاريخ معين، وهي التي يتم استخدامها في عملية إثبات الاستهلاك وتقدير أي هبوط لاحق.	**قائمة المركز المالي الافتتاحية:** يجب على المنشأة إعداد وعرض قائمة مركز مالي افتتاحية معدة وفقا للمعايير الدولية في تاريخ التحول وتشمل: أ-إثبات جميع الأصول والالتزامات المطلوب اثباتها بموجب معايير التقرير المالي. ب- ازالة الاصول والالتزامات التي لا يسمح المعيار بأثباتها. ج-اعادة تصنيف البنود المثبتة سابقا حسب ما تتطلبه ويتوافق مع المعايير الدولية. د- تطبيق متطلبات القياس لجميع الاصول والالتزامات المثبتة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي. هـ-الفروقات الناتجة عن القياس وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي تثبت في الأرباح المبقاة أو في حساب اخر من حسابات حقوق الملكية مثل فائض اعادة التقييم. -يجوز تطبيق معيار دولي جديد غير ملزم بعد إذا كان المعيار يسمح بالتطبيق المبكر. -يمنح المعيار اعفاءات محدودة من تطبيق بعض المتطلبات وذلك في حال تجاوز تكلفة الالتزام بها للمنفعة منها. -يمنع المعيار التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي. -لغرض قياس المباني والاراضي والمعدات وعرضها في قائمة المركز المالي الافتتاحية يمكن قياسها إما بالتكلفة التاريخية أو التكلفة المفترضة، والإفصاح عن مجموع القيم العادلة والتعديل الاجمالي في المبالغ الدفترية السابقة. -عند استخدام التكلفة المفترضة للاستثمارات في المنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة في قائمة المركز المالي الافتتاحية يجب أن يفصح عن التكلفة المفترضة الاجمالية للاستثمارات المقاسة بالقيمة الدفترية سابقا والاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة سابقا. -يجب ان تعكس التقديرات التي تتم وفقا للمعايير الدولية الظروف التي وجدت في تاريخ التحول.	**معلومات المقارنة:** يجب أن تتضمن أول قوائم مالية للمنشأة معدة وفقا للمعايير الدولية على الأقل ثلاث قوائم مركز مالي، قائمتين للدخل والدخل الشامل الاخر، قائمتين للتدفقات النقدية وقائمتين للتغيرات في حقوق الملكية والايضاحات المتعلقة بها والمعلومات المقارنة لجميع القوائم المعروضة إلا إذا كان ذلك غير عملي. -يجب أن تشمل أول قوائم مالية وفق المعايير الدولية: -مطابقة حقوق الملكية التي تم التقرير عنها وفق المبادئ السابقة مع حقوق الملكية وفق المعايير الدولية في تاريخ التحول وفي نهاية اخر فترة تم عرضها فيها وفق المبادئ السابقة. -مطابقة إجمالي الدخل الشامل وفق المعايير الدولية لأخر فترة مع إجمالي الدخل الشامل وفق المبادئ السابقة. **التقارير المالية الأولية:** يجب على المنشأة التي تعرض تقرير مالي أولي لجزء من الفترة يشملها أول قوائم مالية معدة وفق المعايير الدولية والتي تعرض تقرير أولي عن فترة سابقة أن تضمن كل تقرير مطابقة لحقوق الملكية وفق المبادئ السابقة في نهاية الفترة الأولية مع حقوق الملكية وفق المعايير الدولية لنفس الفترة، كما يجب مطابقة إجمالي الدخل الشامل وفق المعايير الدولية للفترة الأولية حتى تاريخه مع اجمالي الدخل الشامل لنفس الفترة في السابق. توضيح التحول الى المعايير الدولية للتقرير المالي يجب على المنشأة توضيح أثر التحول على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

موضوعات اخرى:

استثناءات الزامية مثل:

- التقديرات.
- محاسبة التحوط.
- حقوق الملكية الغير مسيطرة.
- تصنيف وقياس الاصول المالية.
- هبوط في قيمة الاصول المالية.

الاستثناءات الاختيارية ومنها:

- الدفع على اساس السهم.
- القيمة العادلة او قيمة اعادة التقويم كتكلفة مفترضة.
- الايجارات.
- منافع الموظفين.
- الاستثمارات في المنشآت التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة.

المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ : الدفع على أساس السهم			IFRS 2
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الإثبات والقياس	الإفصاح
-يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن جميع معاملات الدفع على أساس السهم التي يتم تسويتها نقدا أو بحقوق ملكية أو عند استلام المنشأة واقتنائها للسلع والخدمات مع شرط تسوية المعاملة نقدا أو من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية. - لا تعد وفقا لهذ المعيار المعاملة التي تتم مع الموظف -أو طرف أخر- بصفته حامل لأدوات حقوق ملكية معاملة دفع على أساس السهم. - لا يطبق هذا المعيار على المعاملات التي تقتني فيها المنشأة السلع كجزء من صافي الأصول المقتناة في عملية تجميع الأعمال أو إنشاء مشروع مشترك، لا تدخل أدوات الملكية المصدرة ضمن عملية تجميع الأعمال ضمن نطاق هذ المعيار. - وينطبق هذ المعيار على أدوات حقوق الملكية الممنوحة لموظفي الأعمال المستحوذة بصفتهم موظفين. - تمنح خيارات الأسهم للموظفين مقابل حصول المنشأة على خدماتهم، تعطي هذه الخيارات الحق في تملك أدوات حقوق الملكية بسعر أقل من السوق.	**القيمة العادلة:** هي السعر لاستلام أصل او دفع التزام التي تتم فيها معاملة على أساس التنافس الحر بين أطراف على قدر من المعرفة والرغبة في مبادلة نظامية. **فترة الاكتساب:** الفترة التي يجب خلالها تحقق شروط الاكتساب. **تاريخ التنفيذ:** هو تاريخ ممارسة الحق من قبل الموظف. **القيمة الضمنية:** هي الفرق بين القيمة العادلة للأسهم للطرف الذي له الحق في أن يكتتب فيها أو يستلمها وبين السعر الذي يكون مطلوبا من الطرف المقابل أن يدفعه مقابل هذه الأسهم.	- يتم إثبات السلع أو الخدمات المستلمة في معاملة دفع على أساس السهم عندما يتم تلقي الخدمات مع إثبات الزيادة المقابلة ضمن حقوق الملكية إذا كانت المعاملة تسوى بحقوق ملكية، أو تثبت كالتزام إذا كانت المعاملة تسوى نقدا. إذا لم تتأهل السلع أو الخدمات المستلمة في معاملة دفع على أساس السهم للإثبات على أنها أصول تثبت كمصروفات. - يجب على المنشأة قياس السلع والخدمات المستلمة - مع الاطراف الخارجية- والزيادة المقابلة ضمن حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة بطريقة يمكن الاعتماد عليها إلا إذا تعذر ذلك فتقوم بقياس السلع والخدمات بالرجوع إلى القيمة العادلة على أساس أسعار السوق المتاحة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، وفي حال عدم توفرها فإنه يمكن تطبيق تقنيات التقويم المعتمدة. - عند تعذر تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بطريقة يمكن الاعتماد عليها يجب على المنشأة قياس أدوات حقوق الملكية بقيمتها الضمنية بشكل أولي وفي تاريخ نهاية كل فترة مالية وفي تاريخ التسوية النهائية مع الاعتراف باي تعديلات ضمن الربح او الخسارة، وتثبت السلع والخدمات المستلمة على اساس عدد ادوات حقوق الملكية التي من المتوقع أن تكتسب خلال فترة الاكتساب، وبعد فترة الاكتساب تعدل ادوات حقوق الملكية الممنوحة لتعكس العدد الفعلي المكتسب - يجب على المنشأة استخدام نموذج تاريخ المنح في اتفاقيات الدفع على اساس السهم التي تدخلها مع الموظفين وتقيس البضاعة والخدمات المستلمة بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ المنح، وإذا كانت هناك شروط وفترة اكتساب فإن القيمة العادلة في تاريخ المنح توزع بالتساوي خلال فترة الاكتساب ويتم تعديلها كل فترة ان لزم	**- يجب على المنشأة الإفصاح على الأقل على ما يلي:** -وصف لكل نوع ترتيب على أساس السهم وجد في أي وقت خلال السنة، بما في ذلك الأحكام والشروط العامة لكل ترتيب. -عدد خيارات السهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارستها لكل مجموعة. -لخيارات السهم التي تمت ممارستها خلال الفترة المتوسط المرجح لسعر السهم في تاريخ الممارسة. -لخيارات السهم القائمة في نهاية الفترة نطاق أسعار الممارسة والمتوسط المرجح للعمر التعاقدي المتبقي. **- يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم: -** كيف حددت القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة أو لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة. - أثر معاملات الدفع على أساس السهم على ربح أو خسارة المنشأة للفترة وعلى المركز المالي.

		الامر بالعدد المتوقع اكتسابه من هذه الادوات لتعكس في نهاية الامر العدد الفعلي المكتسب لهذه الادوات الممنوحة. - في حالة التسوية على اساس النقد الذي يعتمد على اسعار أسهم السوق مع الموردين والموظفين يجب اثبات التزام وقياسها بالقيمة العادلة لذلك المكون من الدين في كل فترة مالية واثبات التغيرات في حساب الربح او الخسارة. - في حالة اعطاء المنشأة حق خيار التسوية اما نقدا او بإصدار حقوق ملكية للطرف الآخر فهذا يدل على انها اصدرت ادوات مالية مركبة ويتم عمل الاتي: - فيتم قياس السلع والخدمات المستلمة بالقيمة العادلة لهذه السلع والخدمات ويتم قياس عنصر حقوق الملكية من خلال القيمة العادلة للسلع والخدمات مطروحا منها القيمة العادلة لمكون الالتزام (الذي يمثل النقد الذي سيدفع)، - وان تعذر قياس القيمة العادلة للسلع والخدمات يتم استخدام القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة ويتم قياس ادادة حق الملكية من خلال القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة مطروحا منها القيمة العادلة لمكون الالتزام حسبما هو ملائم. **- شروط المنح قد تكون:** **شروط الخدمة:** لا تكتسب أدوات حقوق الملكية الممنوحة حتى يكمل الموظف مدة خدمة محددة. **شروط الأداء:** تتطلب أهداف محددة يجب تطبيقها وتحقيقها من قبل الموظف، قد يكون شروط الأداء على شروط السوق. **- بعد تاريخ الاكتساب:** لا يجوز للمنشأة إجراء تعديل لاحق على إجمالي حقوق الملكية بعد تاريخ الاكتساب، مع ذلك لا يمنع المتطلب من المنشأة إثبات تحويل من أحد مكونات حقوق الملكية إلى أخر.	

موضوعات اخرى:

- تتم تسوية خيارات السهم بشكل نهائي عند ممارسة الحق أو عند انقضائها.
- عندما تكون خيارات الأسهم الاكتساب فيها مباشر تفترض المنشأة أن خدمات الموظفين قد تم حصولها، وفي هذه الحالة في تاريخ عليها ان تثبت كامل الخدمات المستلمة مع زيادة في حقوق الملكية
- عندما تكون خيارات الأسهم فيها الاكتساب معلقا باكتمال تنفيذ خدمات الموظفين خلال فترة محددة فإنه يجب تحميل مصاريف منافع الموظفين على فترة الاكتساب.
- عندما تكون خيارات الاسهم لها شروط اكتساب غير مبنية على السوق فإنه يجب ألا تؤثر على تقدير القيمة السوقية، كما يجب أن تؤخذ تلك الشروط لتقدير عدد أدوات حقوق الملكية المتوقع اكتسابها في المستقبل.
- عند تنفيذ خيارات الموظفين المبنية على أساس دفع نقدية فإن المنشأة تسجل التزامات بتحويل نقدية أو أية أصول أخرى للموظفين بقيمة مبنية على قيمة أسهم المنشأة.

المعيار الدولي للتقرير المالي ١٤ : الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية			IFRS 14
نطاق المعيار	أهم التعريفات	الإثبات والقياس	العرض والإفصاح
يسمح للمنشأة بتطبيق هذا المعيار في أول قوائم مالية معدة وفقاً للمعايير الدولية إذا توفرت الشروط الآتية: أ- تزاول أنشطة تخضع أسعارها للتنظيم. ب-تم اثبات ارصدة حسابات مؤجلة لأسباب تنظيمية وفقاً للمبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة –بشكل عام - في السنوات السابقة. **في السنوات اللاحقة:** يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار في السنوات اللاحقة إذا اثبتت ارصدة حسابات مؤجلة لأسباب تنظيمية في أول قوائم مالية معدة وفقاً للمعايير الدولية.	**الأنشطة الخاضعة لتنظيم الاسعار:** أنشطة المنشأة مثلا عندما تقدم سلعا أو خدمات بسعر يخضع لتنظيم الأسعار. **منظم الأسعار:** هيئة رسمية لها سلطة بموجب تشريع أو لائحة لوضع سعر أو نطاق اسعار ملزم للمنشأة. **رصيد الحساب المؤجل لأسباب تنظيمية:** رصيد أي حساب مصروف (أو دخل) لم يكن ليتم اثباته على أنه أصل أو التزام وفقا للمعايير الأخرى لكنه تأهل للتأجيل لأنه تم تضمينه أو يتوقع ان يتم تضمينه من قبل منظم الأسعار عند وضع السعر (الأسعار) التي يمكن ان تحمل على العملاء.	- يجب على المنشأة الاستمرار في سياستها المحاسبية وفقاً للمبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة بشأن الاثبات، القياس، الهبوط وإلغاء ارصدة حساباتها المؤجلة لأسباب تنظيمية باستثناء: أ- أي تغييرات يسمح بها هذا المعيار. ب- يجب عرض هذه الحسابات حسب متطلبات هذا المعيار. - يجب على المنشأة التي تطبق هذا المعيار تطبيق الفقرتين ١٠و١٢ من المعيار الدولي ٨ (IAS8) عند وضع سياستها المحاسبية بشأن اثبات، قياس، هبوط والغاء ارصدة حساباتها المؤجلة لأسباب تنظيمية. - لا يسمح للمنشأة بتغيير سياستها المحاسبية للبدء في اثبات ارصدة حسابات مؤجلة لأسباب تنظيمية الا إذا كان هذا التغيير يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة لاحتياجات المستخدمين ويمكن الاعتماد عليها. - باستثناء الإعفاءات الواردة في المعيار، يجب على المنشأة تطبيق المعايير الأخرى على ارصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية بنفس الطريقة التي تطبق على الأصول، الالتزامات، الدخل والمصروفات.	**العرض:** - يجب على المنشأة عرض بنود مستقلة منفصلة في قائمة المركز المالي: • لمجموع الأرصدة المدينة لجميع الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية. • مجموع الأرصدة الدائنة لجميع الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية. - يجب تمييز الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي ولا يجوز تصنيفها على انها متداوله أو غير متداولة. - يجب على المنشأة عرض صافي حركة ارصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية بشكل مستقل عن باقي البنود في قائمة الدخل الشامل الآخر: أ- لن يتم اعادة تصنيفها لاحقا الى الربح أو الخسارة ب-سيتم اعادة تصنيفها لاحقا الى الربح او الخسارة عند استيفاء شروط محددة. - يجب عرض صافي الحركة المتبقية لأرصدة الحسابات المؤجلة بشكل مستقل عن باقي البنود في قائمة الأرباح والخسائر. **الإفصاح:** يجب على المنشأة الافصاح عن: - المعلومات التي تمكن المستخدمين من معرفة: • طبيعة تنظيم الأسعار والمخاطر المتعلقة بكل فئة: وتشمل (وصف لطبيعة النشاط – هوية منظم الأسعار- كيفية تأثر الاسترداد المستقبلي للحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية) • آثار تنظيم الأسعار على مركزها وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. - الأساس الذي تم بموجبة اثبات والغاء اثبات أرصدة الحسابات المؤجلة وكيفية قياسها. - معلومات تفصيلية عن ارصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية لكل نوع من الانشطة. - الحسابات التي لا يمكن استردادها مع ذكر أسباب عدم إمكانية الاسترداد ومبالغها.

SOCPA EXAM

المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ : الإيرادات من العقود من العملاء — IFRS 15

نطاق المعيار	أهم التعريفات	الاعتراف والقياس	العرض والإفصاح
ينطبق المعيار على جميع العقود مع العملاء **باستثناء:** - عقود الإيجار (IFRS 16) - عقود التأمين (IFRS 4) - الأدوات المالية والحقوق أو الالتزامات التعاقدية الأخرى - التبادلات غير النقدية بين المنشآت في نفس نشاط الأعمال لتسهيل المبيعات الى العملاء أو العملاء المحتملين	**سعر المعاملة:** مبلغ العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل سلع أو خدمات متعهد بها إلى العميل **تحويل السلع:** هو نقل السيطرة على السلع من المنشأة إلى العميل. **السلع والخدمات المتميزة بذاتها:** هي السلع التي يمكن ان ينتفع بها العميل في حد ذاتها او مع موارد متاحه فوراً للعميل وأن يكون التعهد بتسليمها الى العميل مستقل عن التعهدات الأخرى في العقد.	تثبت المنشأة الإيراد عندما تفي بالالتزام عن طريق تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء مع الاخذ في الاعتبار: – العوض غير النقدي: يجب تقديره بالقيمة العادلة – مكون التمويل الجوهري: هو ان يعكس العوض القيمة الزمنية للنقود إذا كانت ذات تأثير جوهري. – العوض المتغير: هو عندما يعتري مقدار العوض عدم التأكد، فيجب على المنشأة تقديره. – القيود على العوض المتغير: هو حالة عدم التأكد من تحصيل العوض في المستقبل. – المبالغ واجبة السداد الى العميل: تخفض من مبلغ العوض. تثبت المنشأة المبلغ المستلم كالتزام في حالة استلام المبلغ قبل تحويل السلع او الخدمات المتعهد بها إلى العميل.	**العرض:** – عندما يؤدي أي من طرفي العقد التزاماته يجب على المنشأة عرضه في قائمة المركز المالي كأصل عقد أو التزام عقد. – يجب عرض أي حقوق غير مشروطة في العوض على انها مبلغ مستحق التحصيل. **الإفصاح:** يجب على المنشأة الإفصاح عن: ١. عقودها مع العملاء وتشمل: (تفصيل الايراد، الهبوط، الأرصدة الافتتاحية والختامية وتوضيح لأي تغيرات مهمه للحسابات المتعلقة بالعقد، التزامات المنشأة، سعر المعاملة المخصص لالتزامات الأداء التي لم يتم الوفاء) ٢. أي تقديرات محاسبية مهمة تم القيام فيها اثناء تطبيق هذا المعيار وتشمل (تحديد توقيت الوفاء بالالتزامات الأداء التي تفي بها المنشأة على مدى زمني) ٣. أي أصول نشأت من تكاليف العقود وتشمل (التقديرات التي تم القيام بها لتحديد التكاليف المثبتة كأصل، الطريقة التي تستخدمها المنشأة لاستهلاك الأصل)

موضوعات أخرى:

خطوات الاعتراف بالإيراد:

١. تحديد العقد: يشترط للمحاسبة عن العقد استيفاء شروط العقد (موافقة أطراف العقد-تحديد حقوق كل طرف-تحديد شروط الدفع-يكون العقد ذو صبغة تجارية-من الممكن تحصيل المقابل المالي)

٢. تحديد التزامات الأداء: يجب على المنشأة تحديد السلع والخدمات التي وعدت العميل بها في العقد وتحديد التزامات الأداء لكل وعد

٣. تحديد سعر المعاملة: هو تحديد المقابل المالي الذي تتوقعه المنشأة في عملية التبادل.

٤. تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء: هو تخصيص سعر المعاملة على كل التزام أداء تم تحديده في العقد على أساس سعر بيع نسبي مستقل.

٥. الاعتراف بالدخل وفقاً للأداء: هو اعتراف المنشأة بالإيرادات عندما تفي بالتزام الأداء المترتب عليه.

- في حالة عدم انطباق شروط العقد يثبت المبلغ المستلم على انه ايراد في حالة وجود أحد الشرطين:
  - وفاء المنشأة بجميع التزاماتها اتجاه العميل وتم استلام عوض غير قابل للرد.
  - تم إنهاء العقد واستلام عوض غير قابل للرد.

التكاليف:

SOCPA EXAM

- تكاليف الوفاء بالعقد: إذا كانت التكاليف التي يتم تكبدها لا تقع في نطاق معيار آخر فيجب على المنشأة أن تثبت اصلاً من التكاليف المتكبدة عند تحقق الشروط الآتية: التكاليف تتعلق مباشرة بالعقد، التكاليف تولد او تحسن موارد المنشأة المستخدمة في الوفاء بالالتزام إلى العميل، من المتوقع إسترداده التكاليف.
- يجب على المنشأة أن تثبت التكاليف الإضافية للحصول على عقد مع العميل على أنها أصلاً إذا كانت تتوقع استرداد تلك التكلفة.
- يجب على المنشأة استهلاك الأصل المثبت على أساس متسق مع تحويل السلع والخدمات الى العميل.
- يتم إثبات الهبوط في قيمة الأصل كخسارة في قائمة الأرباح والخسائر.

- في حالة العقود غير المحددة بمدة او العقود التي تجدد تلقائياً في نهاية العقد يطبق المعيار في الفترة التي يكون فيها لأطراف العقد حقوق او التزامات.
- التعديل على العقد:

– يحاسب على انه عقد منفصل عند تحقق الشرطين التاليين:

١. زيادة نطاق العقد نظرٍ لزيادة السلع او الخدمات المتعهد بها التي من الممكن تمييزها بذاتها.

٢. يزداد سعر العقد بمبلغ عوض يعكس أسعار البيع المستقلة للسلع والخدمات الإضافية المتعهد بها.

– يحاسب على انه انهاء للعقد السابق وبداية عقد جديد في حال:

١. القدرة على تميز السلع أو الخدمات التي لم تسلم للعميل بذاتها

٢. القدرة على تميز العوض الذي تم تخصيصه على السلع والخدمات المتبقية.

– يحاسب على انه جزء من العقد الحالي في حال عدم القدرة على تميز السلع والخدمات المتبقية بذاتها.

- الاعتراف بالإيراد وفقاً للأداء: تفي المنشأة بالالتزامات اما في نقطة زمنية معينة أو خلال فترة من الزمن

– نقطة زمنية محددة: هو عندما تحول المنشأة السيطرة على السلع والخدمات التي تعهدت بها الى العملاء.

– خلال فترة من الزمن: تعترف المنشأة بالإيراد تبعاً لذلك إذا تحققت أي من المعايير التالية:

١. أن العميل يستلم ويستهلك منافع السلعة او الخدمة في آن واحد.

٢. أن المنشأة تدعم أو تنشئ أصل يسيطر عليه العميل.

٣. أن أداء المنشأة لا ينشئ أصل ذا استخدام بديل وأن المنشأة لديها حق مؤكد بالنسبة للدفعات الخاصة بالأداء المكتمل حتى تاريخه.

معيار المحاسبة الدولي ٢٤ : الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة

IAS 24

نطاق المعيار	أهم التعريفات	الإفصاح
يجب أن يُطبق هذا المعيار في: أ.تحديد العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة. ب. تحديد الأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة بها . ج. تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح مطلوباً عن البنود الواردة في (أ) و(ب) د. تحديد الإفصاحات التي يتم القيام بها عن هذه البنود. عند الأخذ في الحسبان كل علاقة محتملة مع طرف ذي علاقة، يُوجه الاهتمام إلى جوهر العلاقة، وليس إلى مجرد الشكل القانوني. **مما لا ينطبق:** لا يُعد ما يلي أطرافا ذات علاقة: (أ) منشأتان لمجرد أن لهما مدير ا ، أو عضوا آخر من كبار موظفي الإدارة، مشتركا ، أو نظر ا لأن لعضو من كبار موظفي الإدارة لإحدى المنشأتين تأثير مهم على المنشأة الأخرى. (ب) مشاركان لمجرد أنهما يتقاسمان السيطرة المشتركة على مشروع مشترك. (ج) ١. مقدمو التمويل	**طرف ذي علاقة:** هو الشخص أو المنشأة التي تكون ذات علاقة بالمنشأة التي تُعد قوائمها المالية (يشار إليها في هذا المعيار بالمنشأة المعدة للتقرير) **معاملة مع طرف ذي علاقة:** هي تحويل موارد، أو خدمات أو التزامات بين المنشأة المعدة للتقرير وطرف ذي علاقة بغض النظر عما إذا تم تقاضي سعر. **أعضاء مقربون في أسرة شخص:** هم أعضاء الأسرة الذين قد يُتوقع أن يؤثروا، أو يتأثروا، بذلك الشخص في تعاملاتهم مع المنشأة، ويشملون ما يعتبره القانون أو القواعد العرفية السائدة في البيئة التي تعمل فيها المنشأة أنهم أفراد مقربون من الشخص ذي العلاقة وفي المملكة يشملون: (أ) أولاد ذلك الشخص وزوجه. (ب) أولاد زوج ذلك الشخص. (ج) الوالدين والأجداد والإخوة وأولاد الأولاد لذلك الشخص أو زوجه، أو أي شخص آخر يعتمد على الشخص ذي العلاقة أو زوجه. **التعويض:** يشمل جميع منافع الموظفين (كما في معيار المحاسبة الدولي١٩ ، وكذلك التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي2 . **منافع الموظف:** هي جميع أشكال العوض المدفوع، أو واجب السداد، أو المقدم من قبل المنشأة، أو نيابة عن المنشأة، مقابل خدمات مؤداه للمنشأة. كما تشمل أيضاً العوض المدفوع نيابة عن منشأة، تعد أماً للمنشأة فيما يتعلق بتلك المنشأة. **كبار موظفي الإدارة:** هم الأشخاص الذين لهم سلطة ومسؤولية تخطيط وتوجيه ورقابة أنشطة المنشأة بشكل مباشر، أو غير مباشر، بما في ذلك أي مدير (سواء كان تنفيذياً، أو خلاف ذلك) لتلك المنشأة. **حكومة:** هي الجهات الحكومية، والهيئات المشابهة سواء كانت محلية، أو وطنية، أو دولية. **منشأة ذات علاقة بالحكومة:** هي منشأة تخضع لسيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم من قبل حكومة.	يجب أن يُفصح عن العلاقات بين المنشأة الأم ومنشآتها التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بينهما. ويجب على أي منشأة أن تُفصح عن اسم المنشأة التي تعد أماً لها، وعن الطرف المسيطر النهائي، إذا كان مختلفاً . وإذا لم يكن أي من المنشأة الأم أو الطرف المسيطر النهائي يعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام، فإنه يجب أن يُفصح عن اسم أكبر منشأة أم تالية تقوم بذلك. من المناسب أن تُفصح عن العلاقة مع الطرف ذي العلاقة عندما توجد سيطرة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين الأطراف ذات العلاقة. يُعد متطلب الإفصاح في هذا المعيار عن العلاقات مع الطرف ذي العلاقة بين المنشأة الأم ومنشآتها التابعة إضافة لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي 27 والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٢. يجب على المنشأة أن تفصح عن تعويض كبار موظفي الإدارة بشكل إجمالي: **وذلك لكل الأصناف لتالية:** (أ) منافع الموظف قصيرة الأجل. (ب) منافع ما بعد انتهاء التوظيف. (ج) المنافع طويلة الأجل الأخرى. (د) منافع إنهاء الخدمة. (هـ) المدفوعات على أساس السهم . وإذا حصلت المنشأة على خدمات موظفي الإدارة العليا من منشأة أخرى - منشأة الإدارة- لا يتطلب من المنشأة تطبيق المتطلبات الواردة في فقرة ١٧ للمنافع المدفوعة أو المستحقة لموظفي أو مدراء منشأة الإدارة. - إذا كان للمنشأة معاملات مع طر ف ذي علاقة خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية، فيجب عليها أن تفصح عن طبيعة العلاقة مع الطرف ذي العلاقة، إضافة إلى المعلومات الواردة في فقرة ١٧ أعلاه. وكحد أدنى، يجب أن تشمل الإفصاحات: (أ) مبلغ المعاملات. (ب) مبلغ الأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، متضمناً: (١) شروطها وأوضاعها، بما في ذلك ما إذا كانت مضمونة، وطبيعة العوض الذي سيُقدم عند التسوية. (٢) تفاصيل أي ضمانات مقدمة، أو مستلمة. (ج)مخصصات الديون المشكوك فيها المتعلقة بمبلغ الأرصدة الحالية. (د) المصروف المُثبت خلال الفترة، المتعلق بالديون المعدومة أو المشكوك فيها المستحقة على الأطراف ذات العلاقة.

SOCPA EXAM

٢. الاتحادات العمالية. ٣.المرافق العامة. ٤.أقسام وجهات الحكومة التي لا تسيطر، أو لا تسيطر بشكل مشترك، أو لا تؤثر بشكل مهم على المنشأة المعدة للتقرير فقط بحكم تعاملاتها العادية مع المنشأة (رغم أنها قد تؤثر على حرية تصرف المنشأة أو تشارك في عملية اتخاذ قراراتها.) (د) عميل، أو مورد، أو مانح امتياز، أو موزع، أو وكيل عام تتعامل معه المنشأة بحجم أعمال كبير فقط بحكم التبعية الاقتصادية الناتجة عن ذلك.	تُعرف المصطلحات' سيطرة ' و'منشأة استثمارية'و'سيطرة مشتركة 'و'تأثير مهم 'في المعيار الدولي للتقرير ١٠ و ١١ ومعيار المحاسبة الدولي٢٨.وتستخدم في هذا المعيار بالمعاني المحددة في تلك المعايير. **الأطراف ذوي العلاقة:** (أ) يكون الشخص، أو عضو مقرب من أسرة ذلك الشخص، ذا علاقة بالمنشأة المعدة للتقرير، إذا كان ذلك الشخص: ١.له سيطرة، أو سيطرة مشتركة على المنشأة المعدة للتقرير؛ أو٢. له تأثير مهم على المنشأة المعدة للتقرير؛ أو ٣. أحد أعضاء موظفي الإدارة الرئيسين في المنشأة المعدة للتقرير، أو في المنشأة الأم للمنشأة المعدة للتقرير. (ب) تعد منشأة ما ذات علاقة بالمنشأة المعدة للتقرير إذا انطبق أي من الشروط التالية: ١.المنشأة والمنشأة المعدة للتقرير أعضاء في المجموعة نفسها. ٢.إحدى المنشآت منشأة زميلة أو مشروع مشترك للمنشأة الأخرى. ٣.كلا المنشأتين مشروعات مشتركة للطرف الثالث نفسه. ٤.إحدى المنشأتين مشروع مشترك لمنشأة ثالثة والمنشأة الأخرى منشأة زميلة للمنشأة الثالثة. ٥. المنشأة بمثابة خطة منافع ما بعد انتهاء التوظيف لصالح الموظفين إما في المنشأة المعدة للتقرير، أو منشأة ذات علاقة بالمنشأة المعدة للتقرير .وإذا كانت المنشأة المعدة للتقرير هي تلك الخطة ذاتها، يُعد أصحاب الأعمال الراعيين أيضاً ذوي علاقة بالمنشأة المعدة للتقرير. ٦. المنشأة تخضع للسيطرة، أو للسيطرة المشتركة من قبل شخص مُحدد في الفقرة أ. ٧.شخص مُحدد في الفقرة(أ ١) يكون له تأثير مهم على المنشأة، أو يكون ضمن كبار موظفي الإدارة في المنشأة، (أو في المنشأة الأم.) ٨. المنشأة أو أي عضو في مجموعة هي جزء منها يقدم خدمات لموظفي الإدارة الرئيسية للمنشأة المعدة للتقرير أو للمنشأة الأم للمنشأة المعدة للتقرير.	يجب أن تفصح المنشأة عن المبالغ المتكبدة بواسطة المنشأة لخدمات موظفي الإدارة العليا المقدمة بواسطة منشأة إدارة أخرى. - يجب أن يتم القيام بالإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة18 بشكل منفصل لكل من الأصناف التالية: (أ) المنشأة الأم. (ب)المنشآت التي لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة. (ج)المنشآت التابعة. (د)المنشآت الزميلة. (ه)المشروعات المشتركة التي تُعد المنشأة مشتركة فيها. (و)كبار موظفي الإدارة في المنشأة، أو المنشأة التي تعد أماً لها. (ز)الأطراف الأخرى ذات العلاقة. يمكن أن يُفصح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل مجمع باستثناء عندما يكون الإفصاح بشكل منفصل ضرورياً لفهم آثار المعاملات مع الطرف ذي العلاقة على القوائم المالية للمنشأة. إفصاح المنشآت ذات العلاقة بالحكومة: - تستثنى المنشأة المعدة للتقرير من متطلبات الإفصاح في الفقرة 18 فيما يتعلق بالمعاملات مع الطرف ذي العلاقة، والأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، مع: (أ) حكومة لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة المعدة للتقرير. (ب)منشأة أخرى تعد طرف ذا علاقة نظراً لأن الحكومة نفسها لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على كل من المنشأة المعدة للتقرير والمنشأة الأخرى. إذا كانت المنشأة المعدة للتقرير تطبق الاستثناء الوارد في الفقرة 25 ، فإنه يجب عليها أن تفصح عن: المعاملات والأرصدة الحالية المتعلقة بها المشار إليها في الفقرة: 25 (أ)اسم الحكومة وطبيعة علاقتها مع المنشأة المعدة للتقرير(أي سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم.) (ب)المعلومات التالية بتفصيل كاف: ١.طبيعة ومبلغ كل معاملة مهمة بشكل منفرد. ٢.مؤشر نوعي أو كمي عن مدى المعاملات الأخرى التي تكون مهمة بشكل جماعي، وليس بشكل منفرد. وتشمل أنواع المعاملات مثل: المبيعات أو المشتريات أو الإيجارات أو تلقي أو تقديم الخدمات وغيرها من تلك المعاملات لمدرجة في الفقرة 21 .

موضوعات أخرى:

المعاملات بين الأطراف ذي العلاقة عند إعداد القوائم المالية الموحدة:

_ عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، تُستبعد المعاملات والأرصدة الحالية للطرف ذي العلاقة داخل المجموعة، باستثناء تلك التي بين منشأة استثمارية ومنشآتها التابعة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

SOCPA EXAM

معيار المحاسبة الدولي ٣٣ : ربحية السهم

IAS 33

نطاق المعيار	أهم التعريفات	القياس	العرض والإفصاح
يجب أن يُطبق هذا المعيار على: القوائم المالية المنفصلة أو الفردية للمنشأة والقوائم المالية الموحدة لمجموعة لها منشأة أم. والتي: ١. تتداول أسهمها العادية أو أسهمها العادية المحتمل إصدارها في سوق عام. ٢. تودع، أو في سياق إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة للأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أسهم عادية في سوق عام.	**مضاد التخفيض:** هو زيادة في ربحية السهم أو تخفيض في خسارة السهم ناتجة عن افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل قد حولت، وأن الخيارات أو الأذونات قد مورست أو أن الأسهم العادية قد أصدرت بناء على استيفاء شروط محددة. **اتفاقية أسهم محتملة:** هي اتفاقية لإصدار أسهم تعتمد على استيفاء شروط محددة . **أسهم عادية قابلة للإصدار بشروط:** هي أسهم عادية قابلة للإصدار مقابل عوض ضئيل أو بدون عوض نقدي أو عوض آخر بناء على استيفاء شروط محددة في اتفاقية أسهم محتملة . **التخفيض:** هو تخفيض في ربحية السهم أو زيادة في خسارة السهم ناتجة عن افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل قد حولت، وأن الخيارات أو الأذونات قد مورست أو أن الأسهم العادية قد أصدرت بناء على استيفاء شروط محددة. **الخيارات أو الأذونات ومعادلاتهما:** هي أدوات مالية تمنح حاملها حق شراء أسهم عادية. **السهم العادي:** هو أداة حقوق ملكية في مرتبة تالية لجميع فئات أدوات حقوق الملكية الأخرى. **السهم العادي المحتمل إصداره:** هو أداة مالية أو عقد آخر قد يخول لحامله الحق في أسهم عادية. **خيارات بيع أسهم عادية:** هي عقود تمنح حاملها الحق في بيع أسهم عادية بسعر محدد لفترة محددة.	**ربحية السهم الأساس:** طريقة احتساب الأرباح في البسط في ربحية السهم الأساس: لغرض حساب ربحية السهم الأساس، فإن المبالغ الخاصة بحملة الأسهم العادية للمنشأة الأم والمتعلقة بما يلي: (أ)الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة الخاصة بالمنشأة الأم. (ب)الربح أو الخسارة الخاصة بالمنشأة الأم. يجب أن تكون هي المبالغ في(أ)و(ب)معدلة بمبالغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة بعد الضريبة، والفروق الناشئة عن تسوية الأسهم الممتازة والآثار المشابهة الأخرى للأسهم الممتازة المصنفة على أنها حقوق ملكية. عند تحديد ربح أو خسارة الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية للمنشأة الأم، تدرج جميع بنود الدخل والمصروفات الخاصة بحملة الأسهم العادية للمنشأة الأم والتي أ ثبتت في الفترة، بما في ذلك مصروف الضريبة والزكاة وتوزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة المصنفة على أنها التزامات (انظر معيار المحاسبة الدولي ١). **طريقة احتساب توزيعات أرباح الأسهم الممتازة:** مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة بعد الضريبة الذي يُطرح من الربح أو الخسارة هو: (أ)مبلغ أي توزيعات أرباح أسهم ممتازة بعد الضريبة على أسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح معلنة ومتعلقة بالفترة. (ب)مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة بعد الضريبة للأسهم الممتازة المجمعة للأرباح المطلوبة للفترة، سواء تم أم لم يتم الإعلان عن التوزيعات . ولا يشمل مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة للفترة مبلغ أي توزيعات أرباح أسهم ممتازة لأسهم ممتازة مجمعة للأرباح مدفوعة أو معلنة خلال الفترة الحالية ومتعلقة بالفترات السابقة. **طريقة احتساب المتوسط المرجح للأسهم العادية في ربحية السهم الأساس:** لغرض حساب ربحية السهم الأساس، يجب أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة هو عدد الأسهم العادية القائمة في بداية الفترة، مُعدلة بعدد الأسهم العادية المعاد شراؤها أو المصدرة خلال الفترة، مضروبة في معامل ترجيح زمني .معامل	**العرض:** أ. يجب عرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة في متن (صلب) قائمة الدخل الشامل حتى لو كانت خسارة (أرقام سلبية) ولكل فئة من الأسهم العادية. ب. يجب عرض ربحية السهم المخفضة والأساسية للعمليات المتوقفة (إذا أعدت المنشأة تقريرا عن هذه العمليات) إما في صلب قائمة الدخل الشامل أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية). **الإفصاح:** يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي: (أ)المبالغ المستخدمة على أنها بسط في حساب ربحية السهم الأساس والمخفضة، ومطابقة تلك المبالغ مع الربح أو الخسارة الخاصة بالمنشأة الأم للفترة .ويجب أن تشمل المطابقة الأثر المنفرد لكل فئة من الأدوات التي تؤثر على ربحية السهم. (ب)المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدم على أنه مقام في حساب ربحية السهم الأساس والمخفضة، ومطابقة هذان المقامان مع بعضهما البعض .ويجب أن تشمل المطابقة الأثر المنفرد لكل فئة من الأدوات التي تؤثر على ربحية السهم.

SO/CPA EXAM

ربحية السهم الأساس: هي حصة السهم العادي الواحد من الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، وتحتسب من خلال تقسيم الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح للأسهم العادية.

ربحية السهم المخفضة: عند وجود رأس المال المركب والذي يتضمن خيارات لشراء الأسهم العادية للمنشأة أو سندات قابلة للتحويل لأسهم عادية، فإن هناك أسهم عادية محتملة لدى المنشأة وعند الأخذ بعين الاعتبار هذه الأسهم في احتساب ربحية السهم فإن حصة السهم المحتسبة قد تكون هي ربحية السهم المُخفِضة.

الترجيح الزمني هو عدد الأيام التي تكون فيها الأسهم قائمة كنسبة من مجموع عدد الأيام في الفترة.

وتُدرج الأسهم في المتوسط المرجح لعدد الأسهم عادة من التاريخ الذي يُعد فيه العوض مستحق (والذي هو بشكل عام تاريخ إصدارها).

يجب تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة ولجميع الفترات المعروضة بالأحداث، التي تغير فيها عدد الأسهم بدون مقابل. مثل: توزيع أرباح على شكل أسهم أو تجزئة الأسهم أو تجميع الأسهم.

ربحية السهم المخفضة:

لغرض حساب ربحية السهم المخفضة، يجب على المنشأة أن تقوم بتعديل الربح أو الخسارة الخاصة بحملة الأسهم العادية للمنشأة الأم، والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بآثار جميع الأسهم العادية المحتمل إصدارها المخفضة كما يلي:

طريقة احتساب الأرباح في البسط في ربحية السهم المخفضة:

- عند احتساب ربحية السهم المخفضة يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المعد لحملة الأسهم العادية والذي تم احتسابه في بسط ربحية السهم الأساسية بأثر الأسهم المحتملة كما يلي:

١) بالنسبة للسندات القابلة للتحويل لأسهم عادية يتم إضافة مصروف فوائد السندات بعد الضريبة إلى البسط حيث لا يتم دفع مصروف فائدة لحملة السندات بافتراض ممارستهم لحق التحويل لأسهم عادية.

٢) أما توزيعات الأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية والتي تم طرحها من البسط عند احتساب ربحية السهم الأساسية فيتم إضافتها للربح المعد لحملة الأسهم العادية.

طريقة احتساب المتوسط المرجح للأسهم العادية في ربحية السهم المخفضة:

- لاحتساب المتوسط المرجح للأسهم والمستخدم في احتساب ربحية السهم المخفضة، يتم زيادة المتوسط المرجح لعدد الأسهم بمقدار الأسهم المحتمل تحويلها لأسهم عادية "فيما لو" مارس حملة الأدوات المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية حقهم في التحويل لأسهم عادية.
- يتم اعتبار الأسهم العادية المحتملة على أنها مخفضة لربحية السهم إذا أدى تحويلها إلى أسهم عادية إلى تخفيض ربحية السهم الأساسية، أما إذا كانت غير مخفضة يتم استبعادها، وبالتالي يجب مراعاة أولويات التخفيض عند احتساب ربحية السهم الأساسية عند احتساب وعرض حصة السهم المخفضة من الأرباح.

(ج)الأدوات(بما في ذلك الأسهم القابلة للإصدار بشروط) التي
يحتمل أن تخفض ربحية السهم الأساس في المستقبل، ولكن لم
تدرج في حساب ربحية السهم المخفضة نظرا لأنها مضادة
للتخفيض للفترة (الفترات) المعروضة.

(د)وصف معاملات السهم العادي أو معاملات السهم العادي
المحتمل إصداره، بخلاف تلك التي تمت المحاسبة عنها وفقا
للفقرة 64 ، والتي تحدث بعد فترة التقرير والتي كانت ستغير-
بشكل جوهري عدد الأسهم العادية أو الأسهم العادية المحتمل-
إصدارها القائمة في نهاية الفترة إذا حدثت تلك المعاملات قبل
نهاية فترة التقرير.

		• تُرجح الأسهم العادية المحتمل إصدارها للفترة التي تكون فيها قائمة .الأسهم العادية المحتمل إصدارها التي تُلغى أو يُسمح بانقضائها خلال الفترة تُدرج في حساب ربحية السهم المخفضة– فقط للجزء من الفترة التي تكون خلالها قائمة .الأسهم العادية المحتمل إصدارها التي حُولت إلى أسهم عادية خلال الفترة تُدرج في حساب ربحية السهم المخفضة من بداية الفترة حتى تاريخ التحويل؛ ومن تاريخ التحويل، تُدرج الأسهم العادية الناتجة في كل من ربحية السهم الأساس وربحية السهم المخفضة. • قد تصدر منشأة تابعة، أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة أسهما عادية محتملة الإصدار لأطراف بخلاف المنشأة الأم أو مستثمرين لهم سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على المنشأة المستثمر فيها، وتكون قابلة للتحويل إما إلى أسهم عادية للمنشأة التابعة أو للمشروع المشترك أو المنشأة الزميلة أو أسهم ا عادية للمنشأة الأم أو لمستثمرين لهم سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على المنشأة المستثمر فيها(يشار إليهم بالمنشأة معدة التقرير)، إذا كان لتلك الأسهم العادية المحتمل إصدارها للمنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الزميلة أثر مخفض على ربحية السهم الأساس للمنشأة المعدة للتقرير فإنها تدرج في حساب ربحية السهم المخفضة .	

موضوعات أخرى:

التعديلات بأثر رجعي

إذا زاد عدد الأسهم العادية أو العادية المحتمل إصدارها القائمة كنتيجة للرسملة، أو إصدار أسهم مكافأة أو تجزئة السهم، أو إذا نقص كنتيجة لتجزئة السهم العكسية، فإنه يجب أن يعدل حساب ربحية السهم الأساس وربحية السهم المخفضة لكل الفترات المعروضة بأثر رجعي . وإذا حدثت هذه التغيرات بعد فترة التقرير ولكن قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار، فإن حسابات حصة السهم للقوائم المالية المعروضة لتلك الفترات أو أي فترات سابقة يجب أن تستند إلى العدد الجديد للأسهم .ويجب أن يفصح عن حقيقة أن حسابات حصة السهم تعكس مثل هذه التغييرات في عدد الأسهم .بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعدل ربحية السهم الأساس والمخفضة لكل الفترات المعروضة بآثار الأخطاء والتسويات الناتجة عن التغييرات في السياسات المحاسبية التي تمت المحاسبة عنها بأثر رجعي.

SOCPA EXAM

المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ : القطاعات التشغيلية				IFRS 8
نطاق المعيار	أهم التعريفات	تحديد وتعيين القطاعات التشغيلية	القياس	الإفصاح
ينطبق على: أ- البيانات المالية المنفصلة أو الفردية للمنشأة: ١- التي يتم تداول أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام. ٢- التي تودع أو قيد الايداع بياناتها المالية لدى هيئة الأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى بغرض اصدار أي صنف من الأدوات في السوق العام. ب- البيانات المالية الموحدة لمجموعة ذات شركة أم: ١- التي يتم تداول أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام. ٢- التي تودع أو قيد الايداع بياناتها المالية الموحدة لدى هيئة الأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى بغرض اصدار أي صنف من الأدوات في السوق العام.	**القطاعات التشغيلية:** هي جزء من المنشأة تتصف بـ: ١- ممارسة نشاط تجاري يولد إيرادات ويتكبد مصاريف. ٢- يتم مراجعة نتائجها التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة. ٣- تتوفر معلومات منفصلة حول تلك القطاع.	**تحديد القطاعات:** - لا تعتبر جميع أجزاء المنشأة قطاعات تشغيلية. مثلاً قد لا تحقق المراكز الرئيسية أو بعض الأقسام الوظيفية إيرادات أو قد تحقق إيرادات عرضية غير مهمة بالتالي لا تعتبر قطاعات تشغيلية. ولأغراض هذا المعيار فإن خطط منافع ما بعد التوظيف ليست قطاعات تشغيلية. - وغالباً يكون متخذ القرار التشغيلي الرئيس في المنشأة هو رئيسها التنفيذي أو مدير العمليات وقد يكون مجموعة من المديرين التنفيذيين أو غيرهم. **- ويتطلب هذا المعيار التقرير عن المعلومات بشكل منفصل حول كل قطاع تشغيلي إذا اتصف بالشرطين التاليين:** ١- القطاع التي ينطبق عليها تعريف القطاعات التشغيلية الواردة في عمود أهم التعريفات ويندرج تحت هذا الشرط: ضوابط التجميع: قد يتم تجميع قطاعين تشغيليين أو أكثر في قطاع تشغيلي واحد إذا كان التجميع يتفق مع المبدأ الأساسي لهذا المعيار، وكانت لهذه القطاعات نفس الخصائص الاقتصادية، وكانت متشابهة في: - طبيعة المنتجات والخدمات. - طبيعة العمليات الإنتاجية. -نوع العملاء. - الطرق المستخدمة لتوزيع منتجاتها وخدماتها. - طبيعة البيئة التنظيمية القانونية إذا كان ذلك منطبقا، مثل المصارف، والتأمين أو المرافق العامة. ٢- إذا استوفى أحد الحدود الكمية الثلاث التالية: الحدود الكمية: تقديم تقرير بشكل منفصل عن أي قطاع تشغيلي إذا:	١- يتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تكون البنود المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير المالية هي ذاتها التي تم التقرير عنها ورفعها للمدير. ٢- الافصاح عن أساليب قياس أرباح وخسائر واصول والتزامات القطاع في تقييم الأداء واتخاذ قرار حول تخصيص الموارد إذا استخدم المدير عدة أساليب للقياس. ٣- تقديم تفسيرات لمقاييس أرباح وخسائر واصول والتزامات كل قطاع.	١- معلومات عامة وتشمل: -العوامل المستخدمة في تحديد قطاعات المنشأة المشمولة في التقارير المالية بما فيها اساس التنظيم. -أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد كل قطاع في التقرير إيراداته منها. ٢- معلومات حول الارباح والخسائر المعلنة للقطاع التشغيلي المحققة. ٣- مطابقات بين مبالغ قائمة المركز المالي للقطاعات المشمولة في التقرير المالي مع مبالغ قائمة المركز المالي للمنشاة ككل. والافصاح على مستوى نطاق عن معلومات حول: المنتجات والخدمات، والمناطق الجغرافية وحول العملاء الرئيسين.

		١- بلغت الايرادات الداخلية والخارجية ١٠% أو أكثر من اجمالي الايراد الموحد لجميع القطاعات التشغيلية. ٢- إذا بلغت نتيجة القطاع -ربح او خسارة- ١٠% أو أكثر من النتيجة المجتمعة لكافة القطاعات التشغيلية من الربح او الخسارة أيهما أكبر في مبلغها المطلق. ٣- تبلغ الأصول ١٠%أو أكثر من مجموع أصول كافة القطاعات. # ويسمح المعيار للإدارة المنشأة الافصاح بشكل منفصل حتى إذا لم تستوفي الشروط اعلاه، إذا اعتقدت الادارة بان المعلومات ستكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. - يمكن للمنشأة أن تضم المعلومات إذا كانت القطاعات التشغيلية لها نفس الخصائص الاقتصادية وتشترك في أغلبية ضوابط التجميع المبينة أعلاه. - إذا كان مجموع الإيراد الخارجي المحقق من قبل القطاعات التشغيلية يشكل أقل من ٧٥ %من الإيراد الموحد، فإنه يجب تحديد قطاعات تشغيلية إضافية كقطاعات يتم التقرير عنها حتى إذا لم تستوفي نسبه ١٠% الواردة بالمعيار. - يجب دمج المعلومات حول النشاطات التجارية والقطاعات التشغيلية الأخرى التي لم تستوفي شروط التقرير المنفصل عنها ضمن فئة كافة القطاعات الأخرى. - إذا اقتنعت الإدارة أن أحد القطاعات التشغيلية الذي تم تحديده في الفترة المالية السابقة أنه قطاع يجب التقرير عنه ولا يزال ذا أهمية، فانه يجب الاستمرار في التقرير عن ذلك القطاع بشكل منفصل. - إذا تم خلال الفترة الحالية تحديد قطاع تشغيلي كقطاع يتم التقرير عنه وفقا للحدود الكمية، فانه يجب إعادة عرض البيانات القطاعية للفترة السابقة المعروضة للمقارنة؛ لتعكس القطاع التشغيلي الجديد على أنه قطاع منفصل.		

المعيار الدولي للتقرير المالي ١١ : الترتيبات المشتركة			IFRS 11
نطاق المعيار	أهم التعريفات	المعالجة المحاسبية	الإفصاح
تطبقه المنشآت التي تكون طرف في الترتيب المشترك. يهدف المعيار لوضع مبادئ للتقرير المالي والمحاسبة للمنشآت التي تكون طرف في الترتيبات المشتركة ويتطلب منها: - تحديد نوع الترتيب المشترك التي تشارك به. - والمحاسبة وفقاً لنوعه.	**الترتيبات المشتركة:** هو ترتيب لطرفين أو أكثر لديهم سيطرة مشتركة. **السيطرة المشتركة:** هي المشاركة في السيطرة على ترتيب متفق عليه تعاقدياً، وتكون على القرارات المتعلقة بالأنشطة (مالية وتشغيلية واستراتيجية). **أنواع الترتيبات المشتركة:** ١- العملية المشتركة (ترتيبات تشغيلية مشتركة): ترتيب مشترك يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة حقوق والتزامات، مثل: دخول ٣ شركات مقاولات في اتفاقية مع أحد البلديات لأنشاء جسر كبير. ٢- المشروع المشترك: ترتيب مشترك تمتلك بموجبه الأطراف التي لديها سيطرة مشتركة حقوقاً في صافي أصول الترتيب. أي أن هناك شخصية اعتبارية للمشروع المشترك مسيطر عليه أكثر من طرف.	**المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للأطراف في الترتيب المشترك:** ١- بالنسبة للعمليات المشتركة: يجب على المشارك بحصص فيها الاعتراف بـ: – أصوله + حصته في أي أصل محتفظ فيه بصورة مشتركة. – التزاماته + حصته في أي التزامات متكبده بصورة مشتركة. – ايراداته من بيع حصته من مخرجات العملية المشتركة. – حصته في الايرادات من بيع مخرجات العملية المشتركة. – نفقاته + حصته في أي نفقات متكبده بصورة مشتركة. ٢- بالنسبة للمشاريع المشتركة: ● التي تملك سيطرة: الاعتراف بحصصه في المشروع المشترك على انها استثمار ينبغي محاسبته باستخدام طريقة حقوق الملكية حسب معيار ٢٨ (الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة) ● التي لا تملك السيطرة: تقوم بالمحاسبة عن مصالحها في هذه الحالة حسب متطلبات المعيار ٩ (الأدوات المالية). الا ذا كانت تمتلك تأثير هام فتتم المحاسبة وفقا ل معيار ٢٨. **المعالجة المحاسبية للعمليات التشغيلية المشتركة بالقوائم المالية المنفصلة:** تقوم المنشأة المشاركة في عمليات تشغيلية مشتركة او مشروع خاضع للسيطرة بالمحاسبة عن حصصه بتلك الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة كما يلي: ١- الاستثمارات في الترتيبات التشغيلية المشتركة يتم المحاسبة عنها كما ذكر اعلاه في (القوائم المالية للأطراف في الترتيب المشترك). ٢- اما الاستثمارات في المشاريع المشتركة فيتم المحاسبة عنها بالقوائم المنفصلة للمشارك بموجب معيار المحاسبة رقم ٢٧ أو بإحدى الطريقتين التاليتين: التكلفة أو بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ٩ ٣- إذا كان الطرف المشارك له حصة في المشروع دون سيطرة اي لا يشارك بالقرارات فيتم المحاسبة عن حصته بالقوائم المالية المنفصلة كما يلي: – الاستثمارات في الترتيبات المشتركة يتم المحاسبة عنها كما ذكر اعلاه في (القوائم المالية للأطراف في الترتيب المشترك).	متطلبات الافصاح المطلوبة حول الترتيبات التعاقدية واردة في معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ١٢ (الافصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى) وهي كالتالي: تفصح المنشأة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم: ١- طبيعة ومدى التأثيرات المالية لحصصها في الرتيبات المشتركة والشركات الزميلة وتأثيرات علاقتها التعاقدية مع المستثمرين الذين يملكون سيطرة مشتركة أو تأثير جوهري على الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة. ٢- طبيعة المخاطر المصاحبة لحصصها في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة والتغييرات فيها.

		– إذا كان لديه استثمار في منشأة مشتركة (استثمار في منشأة مسيطر عليها من عدة أطراف مشاركة أخرى) فيتم المحاسبة عليها بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (الأدوات المالية) مالم يكن هناك تأثير هام للمنشأة على المشروع المشترك عندها تطبق التكلفة أو معيار الابلاغ المالي رقم ٩.	

نطاق المعيار	أهم التعريفات	الإفصاحات
ينطبق المعيار على المنشآت التي لديها مصالح فيما يلي: (أ)منشآت تابعة. (ب) ترتيبات مشتركة (أي عمليات مشتركة أو مشروعات مشتركة). (ج) منشآت زميلة. (د)بعض أنواع المنشآت المسيطر عليها ولا يتم تضمينها في القوائم الموحدة (مثل المنشآت الاستثمارية التي تحاسب عن استثماراتها في الشركات التابعة بموجب IFRS٩ من خلال الربح او الخسارة). **لا ينطبق على ما يلي:** - خطط منافع ما بعد التوظيف. - القوائم المنفصلة باستثناء ما ورد في البند (د) سابقا. - غالبية الاستثمارات (المصالح) التي يتم المحاسبة عنها وفقا IFRS٩.	**المصالح في المنشآت الأخرى:** المشاركة التعاقدية وغير التعاقدية، التي تعرض المنشأة إلى التذبذب نتيجة أداء المنشأة الأخرى. **المنشأة المنظمة:** التي يتم تأسيسها بحيث لا تكون حقوق التصويت وما شابه العامل المهيمن في تحديد المسيطر على المنشأة.	**الإفصاح عن المعلومات حول الأحكام والافتراضات الهامة التي قامت بها عند تحديد:** أ- امتلاك السيطرة على منشأة أخرى. ب-امتلاك سيطرة مشتركة على ترتيب أو تأثير هام على منشأة أخرى. ج-نوع الترتيب المشترك. **الإفصاح عن وضع المنشأة الاستثمارية:** ويكون عن معلومات حول الأحكام والافتراضات الهامة من خلال الخصائص أو الأسباب التي جعلتها منشأة استثمارية. الإفصاح عن معلومات تخص المصالح في الشركات التابعة تمكن مستخدمي القوائم من: ١- فهم تركيبة الشركة الأم والشركات التابعة. ٢- حصص الأقلية وتدفقاتها النقدية. ٣-تقييم طبيعة ونطاق القيود الهامة التي تحد من الوصول. ٤-طبيعة المخاطر المصاحبة لحصتها في الشركات المنظمة الموحدة والتغيرات فيها. ٥-تقييم الآثار التي تنجم عن تغير الملكية والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة على حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة الأم. ٦-تقييم الآثار الناجمة عن فقدان السيطرة. **الحصة التي تملكها الحصص غير المسيطرة، يجب الافصاح عن:** ١- اسم الشركة التابعة. ٢-مكان الأعمال الرئيسي للشركة التابعة. ٣-نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسيطرة. ٤-نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسيطرة. ٥-الربح والخسارة المتعلقة بالحصص غير المسيطرة. ٦- الحصص غير المسيطرة المتراكمة للشركة التابعة. ٧-المعلومات المالية الملخصة حول الشركات التابعة **الحصص في الشركات التابعة غير المدرجة:** أ- يجب على المنشأة التي تطبق استثناء التوحيد ومحاسبة استثمارها في الشركة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الإفصاح عن ذلك.

		ب-بالنسبة لكل شركة تابعة غير موحدة، يتعين على المنشأة الاستثمارية الإفصاح عن (اسم الشركة التابعة-مكان العمل، نسبة حصة الملكية، نسبة حقوق التصويت). **الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة:** تفصح المنشأة عن المعلومات المالية التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم: أ-طبيعة ومدى التأثيرات المالية لحصصها. ب- طبيعة المخاطر المصاحبة لحصصها.

المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ : قياس القيمة العادلة			IFRS 13
نطاق المعيار	أهم التعريفات	قياس القيمة العادلة	الإفصاح
ينطبق عندما يتطلب معيار دولي آخر لإعداد التقارير المالية أو يسمح بقياس أو إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات. **مما لا ينطبق:** - الدفع على اساس السهم. - عقود الايجار. - المقاييس المشابهة للقيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة مثل صافي القيمة القابلة للتحقق كما في معيار المخزون، والقيمة عند الاستخدام كما في معيار هبوط قيمة الموجودات الغير متداولة.	**القيمة العادلة:** السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظروف القياس الحالية.	**فرضيات قياس القيمة العادلة:** أ-يجب عند قياس القيمة العادلة الأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس كحالة الأصل وموقعه والقيود المفروضة عليه. ب-قد يكون الأصل أو الالتزام مفردًا أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو كليهما مثل وحدة توليد النقد أو مؤسسة أعمال، كما يفترض المعيار أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم في: ١- السوق الأصلي: ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى، والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت معلنة أو مقدرة. ٢- عند غياب السوق الأصلي: الأكثر ربحًا أو السوق الأفضل الذي يعظم القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي ستدفع لنقل الالتزام. وعند تحديد السوق يؤخذ بالاعتبار سعر الأصل مطروحًا منه تكاليف العملية والنقل، أما عند تحديد السعر الواجب قياس الأصل به فيتم طرح تكاليف النقل فقط من السعر للوصول للقيمة العادلة. **تحديد السعر للأصل والالتزام:** -لا يتم تعديل السعر في السوق الأصلي أو السوق الأكثر ربحًا لتكاليف المعاملة. -لا تتضمن تكاليف المعاملة النقل وإذا كان الموقع من صفات الأصل مثل السلع فيجب تعديل السعر لتكاليف النقل للسوق. **تطبيق قياس القيمة العادلة على الاصول الغير متداولة:** يؤخذ بالاعتبار القدرة على توليد المنافع الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للأصل بأن يكون على النحو التالي: أ- أن يأخذ بعين الاعتبار الصفات المادية للأصل. ب-عدم وجود قيود قانونية على استخدامات الأصل. ج-توفر الجدوى المالية من استخدام الأصل. **يجب قياس القيمة العادلة للالتزام واداه حقوق الملكية كما يلي:** -استخدام السعر المعلن في السوق النشط المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال لم يكن السعر متاحًا.	**يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم:** ١-الأصول والالتزامات التي تم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي، ويتم الافصاح عن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك المقاييس. ٢-مقاييس القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة، وأثر القياسات على الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر.

SOCPA EXAM

		-استخدام السعر المعلن في السوق غير النشط المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال لم يكن السعر متاحًا. -استخدام أساليب أخرى إذا كانت الاسعار الملحوظة والمذكورة في النقطتين السابقتين غير متوفرة مثل: ١- منهج الدخل (مثل: أسلوب القيمة العادلة الآخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع الحصول عليها). ٢-منهج السوق (مثل: استخدام الأسعار المعلنة المماثلة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى). **القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي:** عند الحصول على أصل أو التزام في عملية تبادل فإن سعر العملية هو السعر المدفوع للحصول على الأصل أو السعر المحدد لنشوء ذلك الالتزام (سعر الدخول أو سعر التنفيذ)، ومن جانب آخر فإن القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو المبلغ المسدد لتسوية الالتزام (سعر الخروج أو السعر النهائي). **أساليب التقييم للقيمة العادلة:** تتم المعاملة المنظمة لبيع أصل أو نقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقًا لظروف السوق الحالية من خلال تقدير السعر بناءً على أساليب التقييم: ١-منهج السوق. ٢-منهج التكلفة. ٣- منهج الدخل	

الأحداث التاريخية لمعايير المحاسبة الدولية			IFRS
رقم المعيار	اسم المعيار باللغة العربية	تاريخ أول نشر	تاريخ التطبيق
IFRS 1	تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة	٢٠٠٣	٢٠٠٨
IFRS 2	الدفع على أساس السهم	٢٠٠٤	٢٠٠٥
IFRS 3	تجميع الأعمال	٢٠٠٤	٢٠٠٨
IFRS 4	عقود التأمين	٢٠٠٤	٢٠٠٥
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات غير المستمرة	٢٠٠٤	٢٠٠٥
IFRS 6	استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها	٢٠٠٥	٢٠٠٦
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	٢٠٠٥	٢٠٠٧
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	٢٠٠٦	٢٠٠٩
IFRS 9	الأدوات المالية	٢٠١١	٢٠١٨
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	٢٠١١	٢٠١٣
IFRS 11	الترتيبات المشتركة	٢٠١١	٢٠١٣
IFRS 12	الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى	٢٠١١	٢٠١٣
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	٢٠١١	٢٠١٣
IFRS 14	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية	٢٠١٤	٢٠١٦

SOCPA EXAM

IFRS 15	الإيرادات من العقود مع العملاء	٢٠١٤	٢٠١٨
IFRS 16	عقود الإيجار	٢٠١٦	٢٠١٩
IFRS 17	عقود التأمين	٢٠١٧	٢٠٢١
IAS 1	عرض القوائم المالية	١٩٧٤	٢٠٠٧
IAS 2	المخزون	١٩٧٦	٢٠٠٥
IAS 3	القوائم المالية الموحدة	١٩٧٧	تم إلغاؤه
IAS 4	محاسبة الإهلاك	١٩٧٧	تم إلغاؤه
IAS 5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	١٩٧٧	تم إلغاؤه
IAS 6	استجابات المحاسبة للتغيير في الأسعار	١٩٧٨	تم إلغاؤه
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	١٩٧٩	٢٠٠٥
IAS 8	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	١٩٧٩	٢٠٠٥
IAS 9	تكاليف البحث والتطوير	١٩٨٠	تم إلغاؤه
IAS 10	الأحداث بعد فترة التقرير	١٩٨٠	٢٠٠٥
IAS 11	عقود الإنشاء	١٩٨٠	تم إلغاؤه
IAS 12	ضرائب الدخل	١٩٨١	٢٠٠٠
IAS 13	عرض الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل	١٩٨١	تم إلغاؤه
IAS 14	التقرير الإقطاعي	١٩٨٣	تم إلغاؤه
IAS 15	المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار	١٩٨٣	تم إلغاؤه

SOCPA EXAM

IAS 16	العقارات والآلات والمعدات	١٩٨٣	٢٠٠٣
IAS 17	عقود الإيجار	١٩٨٤	تم إلغاؤه
IAS 18	الإيرادات	١٩٨٤	تم إلغاؤه
IAS 19	منافع الموظف	١٩٨٥	٢٠١٣
IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	١٩٨٥	١٩٩٤
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	١٩٨٥	٢٠٠٣
IAS 22	اندماج المشروعات	١٩٨٥	تم إلغاؤه
IAS 23	تكاليف الاقتراض	١٩٨٦	٢٠٠٧
IAS 24	الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة	١٩٨٦	٢٠٠٩
IAS 25	المحاسبة عن الاستثمارات	١٩٨٧	تم إلغاؤه
IAS 26	المحاسبة والتقرير من قبل خطط منافع التقاعد	١٩٨٨	١٩٩٤
IAS 27	القوائم المالية المنفصلة	١٩٩٠	٢٠١١
IAS 28	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة	١٩٩٠	٢٠١١
IAS 29	التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح	١٩٩٠	٢٠٠٣
IAS 30	الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة	١٩٩١	تم إلغاؤه
IAS 31	التقرير المالي عن المصالح في المشروعات المشتركة	١٩٩٢	تم إلغاؤه
IAS 32	الأدوات المالية: العرض	١٩٩٦	٢٠٠٣
IAS 33	ربحية السهم	١٩٩٨	٢٠٠٣

SOCPA EXAM

IAS 34	التقرير المالي الأولي	١٩٩٨	١٩٩٩
IAS 35	الأعمال المؤقتة	١٩٩٩	تم إلغاؤه
IAS 36	الهبوط في قيمة الأصول	١٩٩٩	٢٠٠٤
IAS 37	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة	١٩٩٩	١٩٩٩
IAS 38	الأصول غير الملموسة	١٩٩٩	٢٠٠٤
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	٢٠٠١	تم إلغاؤه
IAS 40	العقارات الاستثمارية	٢٠٠١	٢٠٠٣
IAS 41	الزراعة	٢٠٠١	٢٠٠٣